الإمامة الإلهية

بحوث سماحة الأستاذ

آية الله الشيخ مُحمّد السّند

(الجزء الثاني)

تأليف
صادق الشيخ محمّد رضا الساعدي

فهرس المطالب

- المقدمة
- مقدّمة المؤلّف

الفصل الرابع
الغلوّ والتقصير

- الفرقتـان أو الثلاث المذمومة
- جدلية الغلوّ والتقصير في قول بعض أعلام الطائفة
- لا غلوّ ولا تقصير بل معرفة بحقّهم
- إلفات إلى قاعدة في الغلو
  ملازمة بين الغلوّ والتقصير
  أسباب التقصير
- قاعدة آلية لنفي الغلوّ والتقصير
- قاعدة آلية أُخرى وهي معرفتهم بالخلقة النورية

الفصل الخامس
فهرست المناهج
التي اعتمدها الإمامية

- فهرست المناهج التي اعتمدها الإمامية
- نبذة في تطويف الآيات القرآنية الدالّة على الإمامة
  جدولة مصادر الطوائف
- النصوص القرآنية الدالّة على إمامة أهل البيت (عليهم السلام)
  القسم الأوّل: آيات الثقلين: وهي طوائف
  الطائفة الأولى: الراسخون في علم الكتاب
  الطائفة الثانية: من عندهم بيان تبيان الكتاب لكلّ شيء
  الطائفة الثالثة: الذين يحيطون بالكتاب المبين
  الطائفة الرابعة: المطهّرون والكتاب المكنون واللوح المحفوظ
  الطائفة الخامسة: وراثة الكتاب والعصمة في التدبير

- قراءات جديدة في آيات وحديث الغدير
القراءة الأُولى: (النبيّ وأهل بيته أولياء لدين الله)
- توحيد الله في العبادة بولايتهم وطاعتهم
المنهج السلفي وعبادة إبليس
- صورية الطاعات بدون الولاية
الإيمان شرط في قبول الأعمال
ولاية أهل البيت (عليهم السلام) شرط لقبول الأعمال
الدليل الأوّل: الآيات القرآنية
الدليل الثاني: الأحاديث النبويّة والقدسيّة المستفيضة الواردة عند الفريقين
قراءة ثالثة للقاعدة: العبادة من دون الولاية عصيان وعدوان، والأعمال بدون الولاية آثام
القراءة الثانية: (ولاية عليّ في الشرائع السابقة)
النقطة الأولى
النبوّة والولاية
قاعدة أديانية: وحدة الدين وتعدّد الشرايع
ولاية عليّ (عليه السلام) أصل في الدين لا من فروع الشريعة
- القواعد الثلاث الأُمّ المحيطة في معرفة مقاماتهم
القاعدة الأولى
القاعدة الثانية
القاعدة الثالثة
التوجّه إلى النبيّ (صلى الله عليه وآله) بالدعاء
حقيقة ابتغاء الوسيلة هو قصدها
إنحصار إجابة الدعاء بطلب النبيّ (صلى الله عليه وآله) منه تعالى
حقيقة التوسّل والتوجّه بالنبيّ (صلى الله عليه وآله) تقديمه أمام التوجّه والطلب من الله تعالى، وهو معنى الوفادة به على الله
وساطة النبيّ وشفاعته في نيل جميع الأنبياء والمرسلين للنبوّة والمقامات
معنى شرطية الولاية في صحّة العبادات
- بقاء جميع الكتب السماوية بهم (عليهم السلام) دعاته تعالى إلى كتبه
- العصمة النوعية الولاية والإمامة النوعية
الوجه النقلي في الأحاديث النبويّة
- القراءة الجديدة الثالثة في حديث الغدير ولايتهم السياسية المدنية
- تلوّن الفقه بولايتهم (عليهم السلام) موقعية الإمامة في بقية أركان الدين
قراءة جديدة في حديث: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهلية»
الضريبة المالية
السلطة في النظام العالمي
النظام الإيماني في النظام المدني

المشاركة في الأنظمة الوضعية
الإمامة والنظام المالي
- حرمة طاعة حكام الجور والطواغيت

الفصل السادس
أقسام الصلاحيات
المفوَّضة لهم (عليهم السلام)

- أقسام الصلاحيات المفوَّضة لهم (عليهم السلام)
الأقوال في التفويض
أقسام التفويض
القسم الأوّل
القسم الثاني
القسم الثالث
القسم الرابع
القسم الخامس
القسم السادس
القسم السابع
القسم الثامن
القسم التاسع
القسم العاشر
- صلاحية التشريع مبدأ وماهية ومنتهى
تقديم
- منابع علومهم (عليهم السلام) هي مصادر ومتون الشريعة
أقسام الوحي: **{مَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى}**
حقيقة التشريع النبويّ

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الجاعل في الأرض خليفة إماماً افترض طاعته على جميع الملائكة والجنّ والإنس وقد علّمه من لدنه علماً جامعاً بالأسماء كلها فاحتاجته الملائكة لعلمه، ولم يقبل تعالى طاعة وعبادة أحد من خلقه إلاّ بالطاعة لخليفته، ثمّ الصلاة والسلام على المبعوث للعالمين رحمة إمام الخلق التارك فينا الثقلين الجاعل باب علمه وحكمته وصيه المرتضى والمستخلف على الأمة اثنى عشر وعلى آله المطهّرين الذين يمسّون الكتاب المكنون وهو آيات بينات في صدورهم الذين قرن الله بطاعته وطاعة رسوله طاعتهم فريضة، وجعل مودّتهم قرين الرسالة وسبيلاً متخذاً إليه.

وبعد فهذا هو الجزء الثاني والثالث من كتاب الإمامة الإلهية وقد اشتملا على مباحث متعدّدة من خمسة فصول وقد كان من بواعث الخوض فيها ما يلاحظ في جملة من المقولات من النظرة إلى علم النبي (صلى الله عليه وآله) وأهل بيته (عليه السلام) كملكة علمية بفقه الدين والشريعة وان الأحكام الصادرة عنهم أشبه بالفتاوى النابعة عن أعمال جهد الفهم المكتسب والتتبّع في الكتب والأدلّة. أو أن ما يحكمون به هو وليد الاستظهار من وراء حجاب الألفاظ ودلالاتها، وقد صرّح أهل سنّة جماعة الخلافة باجتهاد النبي (صلى الله عليه وآله) والعياذ بالله تعالى . وانه هل يصيب أم يخطأ، ولوازم وتوالي هذا القول من الحالقات للدين.

وقد عبرّ في بعض الأقوال عن بيان أئمة أهل البيت (عليهم السلام) للسنّة النبوّية انهم رواة لها ونقلة، وهو تخيل ان اخبارهم عن النبي (صلى الله عليه وآله) على حذو الرواة من سائر الناس، وانهم يخبرون عنها بما يمتلكون من رصيد مسموعات حسّية وكتب مخطوطة.

وقد جاءت سلسلة البحث بدءاً بالمنهجية والنظام المتّبع في معرفتهم (صلوات الله

عليهم) ثمّ تلا ذلك البحث في فقه مصادر تلك المعرفة بالتعرض للقواعد الأمّ في معرفة مقاماتهم ولم يكن ذلك على سبيل الاستقصاء كيف ومن حدّهم فقد وصفهم ومن وصفهم بكمالهم فقد أحاط بهم فهو أعلم منهم لان من حدّ شيئاً فهو أكبر منه.

ثمّ البحث عن جملة من أبواب تلك المعرفة وأسسها.

وقد تضمّن في مطاوى تلك السلسلة محاور قد احتدم فيها الجدل العلمي: كالاستقامة في طريق المعرفة بعيداً عن إفراط الغلوّ وتفريط التقصير إن الايمان فضلاً عن الأعمال لا يصحّ فضلاً عن القبول إلاّ بالتوجّه والتوسّل والانقياد لهم فضلاً عن معرفتهم . قراءات جديدة ثلاث في حديث الغدير أن ولايتهم (عليهم السلام) من أصول الدين الواحد الذي بعث به جميع الانبياء (عليهم السلام) ولايتهم في التشريع . ان الامام هو حقيقة القرآن المكنون وهو الثقل الأكبر أن ليلة القدر نافذة غيبية وقناة ارتباط سماوية لا زالت قائمة مستمرة في عقيدة الإسلام عند المسلمين . أن للقرآن منازل ومواطن غيبية هي منال لهم (عليهم السلام) الإمامة القائمة الراهنة للمهدي (عج) في ظل الغيبة نماذج الارتباط الغيبي لأمثال الإمامة في القرآن ..

وقد قام بتقرير وضبط هذه المباحث ذو البصيرة المعرفية والنظر النافذ الشيخ صادق الساعدي أدام الله سعيه في نشر العقائد الحقّة لمدرسة أهل البيت (عليهم السلام).

قم عش آل محمّد (عليهم السلام)

بجوار كريمة أهل البيت (عليهم السلام)

محمد سند

الحادي من ذي القعدة 1426 هـ. ق

مقدّمة المؤلّف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسلام على صفوة الخلق محمّد وآله الهداة المهديين الذين اجتباهم الله وجعلهم صراطه المستقيم وارتضاهم لغيبه واختارهم لسرّه وجعلهم خلفاء في أرضه وحججاً على بريته.

الإمامة هي ضرورة من الضرورات الفطرية ولهذا تجدها في الوجدان لدى عامة المسلمين وتحت ذريعة الضرورة تسارع جمع من الناس لنصب الخليفة ومنعوا مخالفته أو الخروج عليه بزعم انهم خلفاء وألوا امر الذين أمر الله بطاعتهم كما أمر بطاعته وطاعة رسوله وبهذا الزعم انقادوا لهم واتبعوا الملوك الذين تربّعوا على العروش باسم الخلافة الإسلامية كملوك بني أُمية وبني العباس وغيرهم الذين عاثوا بالإسلام فساداً وبالمسلمين قتلاً وتشريداً إلى أن أوصلوا الإسلام والمسلمين إلى ما نراه الآن.. والإمامة هي منصب الولاية في الدين والحاكمية على المسلمين وهل الإمام هو من استطاع الوصول إلى هذه الزعامة والمنصب بأية طريقة كانت حتى لو كان عن طريق سفك دماء المسلمين وانتهاك حرماتهم بل وحتى لو كان انتهاك لحرمة رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهل ضرورة الإمامة مبرر لذلك وهل يعقل أن يلتزم بهذا القول في الإمامة غالبية الأُمّة الإسلامية وفي الحقيقة أنه يترتّب على الإمامة نتائج خطيرة على مستوى العقائد وبقية أبواب الدين ومستوى الأحكام الفقهية ولا أُبالغ لك في القول كما سيتضح ذلك من خلال المباحث الموجودة في صفحات الكتاب الذي بين يديك.

والمنهج في مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) لأصل الإمامة يختلف اختلافاً جوهرياً عمّا رسمته المدارس الأُخرى لهذه الحقيقة وكذلك لصفات الإمام.

فالإمامة هي عهد إلهي وجعل ربّاني وتنصيب منه سبحانه وتعالى وهذا صريح

الآيات والروايات قال تعالى: **{وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ}** (1)، وقال تعالى: **{وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا}**(2) والإمام له صفات ومقامات خاصة أولها أن يكون معصوماً وهذا ما أشار إليه سبحانه وتعالى: **{إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً}**(3) وقوله تعالى: **{لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ}**.

والإمامة مستمرّة وباقية لا تنقطع **{وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ}**(4).

وقد جاءت هذه البحوث القيمة التي أفاضها علينا سماحة الأستاذ الشيخ محمد سند (دامت بركاته) لتجلى البصائر عن تلك المقامات للنبي وأهل بيته (عليهم السلام) وبيان وتأثير تلك المقامات في مسيرة الخلق إلى الحقّ والناس في هذه المسيرة على درجات ارتفاع وانخفاض بما لديهم من معرفة تلك المقامات.

صادق الساعدي

1- سورة البقرة 2: 124.
2- سورة الأنبياء 21: 73.
3- سورة الأحزاب 33: 33.
4- سورة الزخرف 43: 28.

الفصل الرابع

● الغلوّ والتقصير

الفرقتان أو
الثلاث المذمومة

ورد في الكتاب العزيز والسنّة المطهّرة ذمّ الغلوّ والتقصير، وكذلك العداوة والضغينة لأصفياء الله وحججه، قال تعالى: {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ} (1)، وقال تعالى: {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلاَ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ} (2)، وقال تعالى على لسان المقصّرة في معرفة أصفياء الله: {قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ} (3)، وقال تعالى على لسانهم: {مَا هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ} (4) وأيضاً: {مَا هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ * وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ} (5) وأيضاً: {فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُوا وَتَوَلَّوْا وَاسْتَغْنَى اللَّهُ} (6) وأيضاً: {وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلاَّ أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولاً}(7).

فيبرز القرآن الكريم أهم العوامل الموجبة لجحود الصراط الإلهي وهو قصور معرفة الأُمم بشخصيات الحجج الإلهية واقتصارهم في المعرفة على الحيثية

1- سورة المائدة 5: 77.
2- سورة النساء 4: 171.
3- سورة يس 36: 15.
4- سورة المؤمنون 23: 24.
5- سورة المؤمنون 23: 33 ـ 34.
6- سورة التغابن 64: 6.
7- سورة الإسراء 17: 94.

البشرية. وقد أجاب تعالى عن هذا القصور بقوله: {وَقَالُوا لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الأَمْرُ ثُمَّ لاَ يُنْظَرُونَ * وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلاً وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ}(1)، أي أنّ أصفياء الله وإن كانت حقائقهم ملكية، إلاّ أنّ صورتهم ولباسهم في الخلقة هي الصورة البشرية.

وقال تعالى في ذمّ الفرقة الثالثة المنطوية على عداوة أصفياء الله: {أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ}(2).

والضغينة المنهي عنها في القرآن الكريم هي في مقابل المودّة المأمور بها في كتابه العزيز: {قُلْ لاَ أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى}(3).

وقال تعالى: {أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لاَ يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا * أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا * فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا}(4)، وقال تعالى على لسانهم: {أَءُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِى شَكّ مِنْ ذِكْرِى بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ * أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ}(5)، و{وَقَالُوا لَوْلاَ نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُل مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيم}(6).

أمّا الروايات: فقد روي في زيارته عجّل الله تعالى فرجه الشريف: "الحمد لله الذي هدانا لهذا وعرّفنا أولياءه وأعداءه، ووفّقنا لزيارة أئمّتنا ولم يجعلنا من المعاندين الناصبين، ولا من الغلاة المفوّضين، ولا من المرتابين المقصّرين"(7).

وفي الزيارة الجامعة: "فالراغب عنكم مارق، واللازم لكم حق، والمقصّر في حقّكم

1- سورة الأنعام 6: 8 ـ 9.
2- سورة محمّد 47: 29.
3- سورة الشورى 42: 23.
4- سورة النساء 4: 53 ـ 55.
5- سورة ص 38: 8 ـ 9.
6- سورة الزخرف 43: 31.
7- مصباح الزائر لابن طاووس: 444. ط. مؤسسة آل البيت (عليهم السلام).

زاهق"(1)، وكذلك ما ورد في الصلوات الشعبانية: "اللهمّ صلِّ على محمّد وآل محمّد، الفلك الجارية في اللجج الغامرة، يأمن من ركبها ويغرق من تركها، المتقدّم لهم مارق، والمتأخّر عنهم زاهق، واللازم لهم لاحق"(2).

وروى الكليني أيضاً في مصحّح محمد بن سنان، قال: "كنت عند أبي جعفر الثاني (عليه السلام) فأجريت اختلاف الشيعة، فقال: يا محمد، إنّ الله تبارك وتعالى لم يزل متفرّداً بوحدانيته، ثمّ خلق محمّداً وعليّاً وفاطمة فمكثوا ألف دهر، ثمّ خلق جميع الأشياء فأشهدهم خلقها وأجرى طاعتهم عليها وفوّض (3) أمورها إليهم، فهم يحلّون ما يشاؤن، ويحرّمون ما يشاؤن ولن يشاؤا إلاّ أن يشاء الله تبارك وتعالى. ثمّ قال: يا محمّد، هذه الديانة التي من تقدّمها مرق ومن تخلّف عنها محق ومن لزمها لحق، خذها إليك يا محمّد"(4).

قال المجلسي(5) في شرح الحديث: والديانة الاعتقاد والمتعلّق بأُصول الدين، من تقدّمها أي تجاوزها بالغلوّ، مرق أي خرج من الإسلام، ومن تخلّف عنها أي قصّر ولم يعتقدها، محِق أي أبطل دينه أو بطل، ومن لزمها واعتقد بها لحق أي بالأئمّة أو أدرك الحقّ، خذها إليك أي احفظ هذه الديانة لنفسك.

وروى المجلسي هذه الرواية عن محمّد بن سنان بطريق آخر مثل ما تقدّم، إلاّ أنّ فيه: "وفوّض أمر الأشياء إليهم في الحكم والتصرّف والإرشاد والأمر والنهي في

1- الفقيه 2 / 368، والتهذيب 6 / 97 ط. النجف الأشرف.
2- الصحيفة السجادية.
3- ليس المراد من التفويض هنا التفويض العزلي الباطل، بمعنى عزل قدرة الباري عن الأشياء ـ والعياذ بالله بل المراد إقدارهم، وهو تعالى أقدر منهم فيما أقدرهم عليه، نظير إيكال قبض الأرواح إلى عزرائيل، وتنزيل الوحي والعلم إلى جبرائيل، ونفخ الصور والإحياء إلى إسرافيل.
4- أصول الكافي 1 / 441.
5- البحار 25 / 342.

الخلق; لأنّهم الولاة، فلهم الأمر والولاية والهداية، فهم أبوابه ونوّابه وحجّابه، يحلّلون ما يشاء ويحرّمون ما شاء، ولا يفعلون إلاّ ما شاء، عبادٌ مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون، فهذه الديانة التي من تقدّمها غرق في بحر الإفراط، ومن نقصّهم عن هذه المراتب التي رتّبهم الله فيها زهق في بر التفريط، ولم يوفِ آل محمّد حقّهم فيما يجب على المؤمن من معرفتهم. ثمّ قال: خذها يا محمّد(1); فإنّها من مخزون العلم ومكنونه".

وروى المجلسي في البحار في باب معرفتهم بالنورانية رواية طويلة في فضائل أمير المؤمنين والأئمّة (عليهم السلام) ومقاماتهم ورتبهم، قال (عليه السلام): "يا سلمان ويا جندب! قالا: لبيك ياأمير المؤمنين صلوات الله عليك. قال (عليه السلام): من آمن بما قلت وصدّق بما بيّنت وفسّرت وشرحت وأوضحت ونوّرت وبرهنت فهو مؤمن ممتحن، امتحن الله قلبه للإيمان وشرح صدره للإسلام، وهو عارف مستبصر قد انتهى وبلغ وكمل، ومن شكّ وعَنَدَ وجَحَدَ ووقف وتحيّر وارتاب فهو مقصّر وناصب"(2).

وفي صدر الرواية قال صلوات الله عليه مخاطباً إيّاهما: "مرحباً بكما من وليّين متعاهدين، لستما بمقصّرين إلى أن قال (عليه السلام): . إنّه لا يستكمل أحد الإيمان حتّى يعرفني كنه معرفتي بالنورانية، فإذا عرفني بهذه المعرفة فقد امتحن الله قلبه بالإيمان وشرح صدره للإسلام وصار عارفاً مستبصراً، ومن قصر عن معرفة ذلك فهو شاكّ ومرتاب"(3).

وروى الشيخ الطوسي في الغيبة بطريقين (4)، عن أبي نعيم محمد بن أحمد الأنصاري، قال: "وجّه قوم من المقصرة والمفوضة كامل بن إبراهيم المدني إلى أبي

1- البحار 25 / 339 ح 21.
2- البحار 26 / 6 ح 1.
3- البحار 26 / 1.
4- الغيبة: 159 و 160.

محمّد (عليه السلام)، قال كامل: فقلت في نفسي أسأله لا يدخل الجنّة إلاّ من عرف معرفتي وقال بمقالتي. ثمّ سرد الرواية وفيها لقياه بالإمام العسكري وتشرّفه بلقيا الحجّة (عج) معه، ثمّ قال (عج): وجئت تسأله عن مقالة المفوضة؟ كذّبوا، بل قلوبنا أوعية لمشيئة الله، فإذا شاء شئنا، والله يقول: {وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ}(1).. الحديث".

وفي زيارة عاشوراء المعروفة، قال (عليه السلام) تعليماً للزائر: "ولعن الله أمةً دفعتكم عن مقامكم وأزالتكم عن مراتبكم التي رتبكم الله فيها"(2).

وروى الصفّار بسنده عن الثمالي عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: "يا أبا حمزة لا تضعوا عليّاً دون ما وضعه الله، ولا ترفعوه فوق ما رفعه الله، كفى لعليّ أن يقاتل أهل الكرّة وأن يزوّج أهل الجنّة"، وكذا رواه الصدوق في الأمالي(3).

وروى الشيخ في الأمالي عن الأصبغ بن نباتة قال: "دخل الحارث الهمداني على أمير المؤمنين (عليه السلام) حيث قال لأمير المؤمنين (عليه السلام): وزادني إواراً وغليلاً اختصام أصحابك ببابك. قال: وفيم خصومتهم؟ قال: في شأنك والبلية من قبلك، فمن مفرط غال ومقتصد قال ومتردّد مرتاب لا يدري أيقدم أو يحجم. قال: فحسبك يا أخا همدان، ألا أنّ خير شيعتي النمط الأوسط، إليهم يرجع الغالي، وبهم يلحق التالي.. الحديث"(4).

وروى السيّد شرف الدين في تأويل الآيات، بسنده عن الصادق (عليه السلام) قال: "قال عليّ بن أبي طالب (عليه السلام).. وإنّه ليس عبدٌ من عبيد الله يُقصّر في حبّنا لخير جعله الله

1- سورة الإنسان 76: 30.
2- مصباح المتهجّد للشيخ الطوسي بسنده عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن صالح بن عقبة، عن أبيه، عن الإمام الباقر (عليه السلام).
3- بصائر الدرجات: 223، الأمالي للصدوق: 284 ط. قم مؤسسة البعثة.
4- أمالي الشيخ الطوسي: 626 ط قم. مؤسسة البعثة / المجلس 30.

عنده"(1).

وروى ابن شهرآشوب في المناقب عن الحسن بن عليّ (عليهما السلام) أنّه خطب الناس فحمد الله وأثنى عليه وتشهّد ثمّ قال: "أيّها الناس، إنّ الله اختارنا لنفسه وارتضانا لدينه واصطفانا على خلقه وأنزل علينا كتابه ووحيه، وأيم الله لا ينقصنا أحدٌ من حقّنا شيء إلاّ انتقصه الله في عاجل دنياه وآجل آخرته" (2). وهو يشير (عليه السلام) إلى انتقاصهم من مقاماتهم التي ذكرها (عليه السلام).

وروى الكليني في الموثق عن عبدالخالق الصيقل، قال: "سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن قول الله عزّوجلّ: **{وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا}**(3)؟ فقال: لقد سألتني عن شيء ما سألني أحد إلاّ من شاء الله. قال: من أمّ هذا البيت وهو يعلم أنّه البيت الذي أمر الله عزّوجلّ به وعَرِفَنا أهل البيت حقّ معرفتنا كان آمناً في الدنيا والآخرة" (4). ومفهوم قوله (عليه السلام): إنّ المقصّر في معرفتهم لا يكون آمناً في الآخرة.

روى الكليني في الكافي عن ضريس الكناسي، قال: "سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول وعنده أُناس من أصحابه .: عجبت من قوم يتولّونا ويجعلونا أئمّة ويصفون أنّ طاعتنا مفترضة عليهم كطاعة رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثمّ يكسرون حجّتهم ويخصمون أنفسهم بضعف قلوبهم، فينقصونا حقّنا ويعيبون ذلك على من أعطاه الله برهان حقّ معرفتنا والتسليم لأمرنا! أترون أنّ الله تبارك وتعالى افترض طاعة أوليائه على عباده، ثمّ يخفي عنهم أخبار السماوات والأرض..."(5).

1- تأويل الآيات الظاهرة / السيد شرف الدين الحسيني الاسترابادي: 439 ـ سورة الأحزاب.
2- نور الثقلين / الحوزي 4 / 474.
3- سورة آل عمران 3: 97.
4- الكافي 4 / 545، وفي تفسير العياشي في ذيل الآية.
5- الكافي ج 1، كتاب الحجّة ـ باب أنّ الأئمّة (عليهم السلام) يعلمون علم ما كان وما يكون.. الحديث 4، والبصائر: 124 و 127 الطبعة الثانية.

جدلية الغلوّ والتقصير
في قول بعض أعلام الطائفة

وسيأتي جملة عديدة من أقوال علماء الطائفة في أبواب الفصول اللاحقة حول التفويض، إلاّ أنّا سنشير إلى نبذة وجملة نافعة، منها ما قاله الشيخ المفيد في شرح اعتقادات الصدوق عند قوله: اعتقادنا في الغلاة والمفوّضة، وإنّ علامة المفوّضة والغلاة وأصنافهم نسبتهم المشايخ والعلماء إلى القول بالتقصير... قال: والغلاة من المتظاهرين بالإسلام، هم الذين نسبوا أمير المؤمنين وذرّيته إلى الإلوهية والنبوّة إلى أن قالـ وأمّا نصّه (رحمه الله) أي الصدوق بالغلوّ على من نسب مشايخ القمّيين وعلمائهم إلى التقصير، فليس نسبة هؤلاء القوم إلى التقصير علامة على غلوّ الناس; إذ في جملة المشار إليهم بالشيخوخة والعلم من كان مقصّراً، وإنّما يجب الحكم بالغلوّ على من نسب المحقّين إلى التقصير، سواء كانوا من أهل قمّ أم من غيرها من البلاد وسائر الناس.

وقد سمعنا حكاية ظاهرة عن أبي جعفر محمد بن الحسن بن الوليد لم نجد لها دافعاً في التقصير، وهي ما حكي عنه أنّه قال: أوّل درجة في الغلوّ نفي السهو

عن النبيّ (صلى الله عليه وآله) والإمام (عليه السلام)، فإن صحّت هذه الحكاية عنه فهو مقصّر، مع أنّه من علماء القمّيين ومشيختهم.

وقد وجدنا جماعة وردوا إلينا من قم يقصرون تقصيراً ظاهراً في الدين، وينزلون الأئمّة (عليهم السلام) عن مراتبهم، ويزعمون أنّهم كانوا لا يعرفون كثيراً من الأحكام الدينية حتّى ينكت في قلوبهم، ورأينا من يقول إنّهم كانوا يلتجئون في حكم الشريعة إلى الرأي والظنون، ويدّعون مع ذلك أنّهم من العلماء، وهذا هو التقصير الذي لا شبهة فيه، ويكفي في علامة الغلوّ نفي القائل به عن الأئمّة (عليهم السلام) سمات الحدوث وحكمه لهم بالإلهية

والقدم..... ولا يحتاج مع ذلك إلى الحكم عليهم وتحقيق أمرهم بما جعله أبو جعفر (رحمه الله) سمة للغلوّ على كلّ حال(1).

وعلّق المجلسي على قولَي الصدوق والمفيد بقوله: ولكن أفرط بعض المتكلّمين والمحدّثين في الغلوّ لقصورهم عن معرفة الأئمّة (عليهم السلام) وعجزهم عن إدراك غرائب أحوالهم وعجائب شؤونهم، فقدحوا في كثير من الرواة الثقاة لنقلهم بعض غرائب المعجزات، حتّى قال بعضهم: من الغلوّ نفي السهو عنهم، أو القول بأنّهم يعلمون بما كان وما يكون، وغير ذلك، مع أنّه قد ورد في أخبار كثيرة "لا تقولوا فينا ربّاً، وقولوا ما شئتم ولن تبلغوا"(2).

وورد: "إنّ أمرنا صعب مستصعب لا يحتمله إلاّ ملك مقرّب أو نبيّ مرسل أو عبد مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان".

وورد: "لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله"، وغير ذلك ممّا مرّ وسيأتي.

فلابدّ للمؤمن المتديّن أن لا يبادر بردّ ما ورد عنهم من فضائلهم ومعجزاتهم

1- تصحيح الاعتقاد: 63 ـ 66.

2- سيأتي في الفصول اللاحقة تخريج مصادر هذه القاعدة الاعتقادية المرويّة عنهم وبيان مفادها.

ومعالي أمورهم إلاّ إذا ثبت خلافه بضرورة الدين أو بقواطع البراهين أو بالآيات المحكمة أو بالأخبار المتواترة، كما في باب التسليم وغيره.(1)

وفي صحيحة زرارة قال: "دخلت على أبي جعفر (عليه السلام) فسألني ما عندك من أحاديث الشيعة؟ قلت: إنّ عندي منها شيئاً كثيراً قد هممت أن أوقد لها ناراً ثمّ أحرقها. قال: ولِمَ؟ هات ما أنكرت منها. فخطر على بالي الأُمور. فقال لي: ما كان علم الملائكة حيث قالت: أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك..."(2).

وقال المجلسي في شرح معنى الحديث: لعلّ زرارة كان ينكر أحاديث من فضائلهم لا يحتملها عقله، فنبّهه (عليه السلام) بقصّة الملائكة وإنكارهم فضل آدم عليهم وعدم بلوغهم إلى معرفة فضله، على أنّ نفي هذه الأُمور من قلّة المعرفة، ولا ينبغي أن يكذب المرء بما لم يحط به علمه، بل لا بدّ أن يكون في مقام التسليم، فمع قصور الملائكة مع علوّ شأنهم عن معرفة آدم لا يبعد عجزك عن معرفة الأئمّة (عليهم السلام)(3).

وقال الوحيد البهبهاني(4) في فوائده: إعلم أنّ الظاهر أنّ كثيراً من القدماء سيما القمّيين منهم والغضائري، كانوا يعتقدون للأئمّة (عليهم السلام) منزله خاصّة من الرفعة والجلالة، ومرتبة معينة من العصمة والكمال بحسب اجتهادهم ورأيهم، وما كانوا يجوّزون التعدّي عنها، وكانوا يعدّون التعدّي ارتفاعاً وغلوّاً على حسب معتقدهم، حتّى أنّهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلوّاً، بل ربما جعلوا مطلق التفويض إليهم، أو التفويض الذي اختُلف فيه كما سنذكر . أو المبالغة في معجزاتهم ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم، أو الإغراق في شأنهم

1- البحار 25 / 347.
2- بصائر الدرجات: 65.
3- البحار 25 / 282.
4- الفائدة الثانية 1 / 128 ـ 129 من منهج المقال.

وإجلالهم وتنزيههم عن كثير من النقائص وإظهار كثير قدرة لهم وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض ارتفاعاً أو مورثاً للتهمة به، سيما بجهة أنّ الغلاة كانوا مختفين في الشيعة مخلوطين بهم مدلسين.

وبالجملة، الظاهر أنّ القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأُصولية أيضاً، فربما كان شيء عند بعضهم فاسداً أو كفراً أو غلوّاً أو تفويضاً أو جبراً أو تشبيهاً، أو غير ذلك، وكان عند آخر ممّا يجب اعتقاده، أو لا هذا ولا ذاك.

وقال صاحب تنقيح المقال(1) ما ملخّصه: وإنّ أكثر ما يُعدّ اليوم من ضروريات المذهب في أوصاف الأئمّة (عليهم السلام) كان القول به معدوداً في العهد السابق من الغلوّ; وذلك أنّ الأئمّة (عليهم السلام) حذّروا شيعتهم من القول في حقّهم بجملة من مراتبهم; إبعاداً لهم عمّا هو غلوّ حقيقة، فهم منعوا الشيعة من القول بجملة من شؤونهم حفظاً لشؤون الله جلّت عظمته، حيث كان أهمّ من حفظ شؤونهم; لأنّه الأصل وشؤونهم فرع شأنه، نشأت من قربهم لديه ومنزلتهم عنده، وهذا هو الجامع بين الأخبار الثمينة من الشؤون لهم والنافية لها.

1- تنقيح المقال، الفائدة الخامسة والعشرون من المقدّمة.

لا غلوّ ولا تقصير
بل معرفة بحقّهم

والملاحظ ممّا تقدّم التوصية القرآنية عن الوقوع في كلّ من جانبي زيغ الغلوّ وزيغ التقصير، وكذلك لسان الروايات المتضمّن لاصطلاح الغلوّ والغلاة والتقصير والمقصّرة، هو تخطئة كلا المنهجين والأمر بمنهج آخر يعتمد فيه نفي الغلوّ الذي هو إفراط ونفي التقصير الذي هو تفريط، وأنّ هذا النهج الوسط من الدقّة بمكانة يصعب المحافظة على تجنّب الوقوع في الطرفين.

ومن ثمّ يُلاحظ رسوخ هذا الاصطلاح في ذهنية علماء الطائفة الأقدمين والمتقدّمين والمتأخّرين، وتشدّدهم على توخّي نهج المعرفة والعارف بالأئمّة (عليهم السلام)، وهو النهج الوسط، ومحاذرة الوقوع في طرفي الغلوّ والتقصير، فلا غلوّ ولا تقصير بل معرفة عارف بحقّهم (عليهم السلام). وهذا ميزان أطّره لنا الكتاب والسنّة المطهرة، نظير لا تعطيل ولا تشبيه بل توصيف بما وصف به نفسه وهو التوحيد، نظير لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين.

كما يتبيّن ممّا تقدّم أنّ الغلوّ ذو درجات، وكذلك التقصير شدةً وضعفاً، وأنّ محذور التقصير لا سيّما في بعض مراتبه . ليس هو بأدون من محذور الغلوّ، وأنّ النجاة في سلوك نهج التعرّف وكسب المعرفة بكيفية مقاماتهم ومراتبهم والتسليم الإجمالي أثناء ذلك السلوك.

هذا وقد وقف أئمّة أهل البيت (عليهم السلام) قبالة ظاهرة التقصير في معرفة الأئمّة (عليهم السلام)، نظير وقوفهم أمام ظاهرة الغلاة، حتّى فشى وانتشر عند أصحاب الأئمّة (عليهم السلام) أنّ التقصير والغلوّ والتفويض في الزيغ عن جادة سواء الحقّ، وهذا المعيار تلقّاه شيعتهم بتعليم منهم (عليهم السلام)، وقد ورد مكرّراً تأكيدهم على زيارة قبورهم بحال كون الزائر عارفاً بحقّ الإمام حقّ معرفته، أو عارفاً بحقّه، وإنّ أدنى حقّ معرفة الإمام كونه منصوباً منتجباً من قبله تعالى لهداية الخلق.

ومحذور التقصير كونه يؤدّي بصاحبه إلى الإنكار والجحود، وبالتالي إلى نقص الإيمان أو المروق منه، ومن ثمّ قد ورد مستفيضاً(1) أو متواتراً الحثّ على التسليم، وأنّها من صفات الإيمان الكبرى، بل في بعضها أنّها من أعظم صفات الإيمان ولوازمه، وإليه تشير الآية الكريمة: **{فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِى أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}**(2)، كما قد أُطلق عليه في الروايات الإخبات، كما في قوله تعالى: **{إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَخْبَتُوا إِلَى رَبِّهِمْ}**(3).

ومن هذا الباب أيضاً ما ورد من حرمة الردّ للأحاديث المرويّة وإن كانت ضعيفة السند، وهذا الحكم وإن لم يكن بمعنى حجّية واعتبار الروايات الضعيفة،

1- أُصول الكافي 1 / 390 باب التسليم وفضل التسليم.
2- سورة النساء 4: 65.
3- سورة هود 11: 23.

إلاّ أنّه يعني فيما يعنيه وجوب التسليم الإجمالي لما صدر عنهم (عليهم السلام) فضلاً عمّا يتولّد من الأخبار الضعيفة نتيجة تراكم حساب الاحتمالات من تولّد المستفيض والمتواتر أو الموثوق بصدوره.

وهذا الحكم قد اتّفق عليه علماء الإمامية الأصوليون منهم والأخباريون، فاللازم في الخبر الضعيف ردّ علمه إليهم والتسليم إجمالاً بالواقع وحقائق الدين وإن لم نعلمها تفصيلاً، ولا يسوغ الردّ والإنكار ولا المبادرة بالنفي والإنكار.

وهذا المفاد ممّا قرّره الحكماء بقولهم: كلّما قرع سمعك ممّا لم يزدك واضح البرهان فذره في بقعة الإمكان، ويشيرون بذلك إلى هذا المنهج المنطقي الفطري من أنّ الإثبات كما يحتاج إلى دليل كذلك النفي والإنكار يحتاج إلى دليل.

ولك أن تقول: إنّ الفحص والتنقيب عن الأدلّة في الشبهات الحكمية من الأحكام الشرعية الفرعية إذا كان لازماً وكان إجراء الأُصول النافية للتكليف قبل الفحص التامّ البالغ في أبواب الأدلّة غير سائغ، فكيف يسوغ في المعارف العقائدية حول شؤونهم ومقاماتهم ومراتبهم المبادرة إلى النفي والإنكار من دون فحص تامّ ومن دون تضلّع وممارسة علمية ممتدّة، لا سيّما وأنّ أبواب الأدلّة في المعارف هي أضعاف مضاعفة على عدد وكم أبواب

أدلّة الفروع، وكذلك الحال في آيات القرآن في المعرفة هي أضعاف آيات الأحكام الفرعية التي عددها خمسمائة ونيف، وهو أقل من عشر آيات القرآن!

ويكفي للمتتبّع أن يُلاحظ المجاميع الروائية ككتب الصدوق، فإنّ أغلب أسمائها هي في أبواب وفصول المعارف، وكذلك بقية المحدّثين وأصحاب الجوامع الروائية من متأخّري الأعصار كصاحب البحار، حيث قد وضع لروايات الفروع عشر مجلّدات (الطبعة الحديثة) بينما الغالب في بقية المجلّدات بحوث المعارف، فإذا كانت أدلّة المعارف بهذه السعة والترامي فضلاً عن أهمّية وخطورة

أحكام المعارف التي هي مدلول تلك الأدلّة، فكيف يتهاون في الفحص والتنقيب والممارسة العلمية الطويلة؟ وكيف يتسنّى الفحص في كلّ تلك الأبواب في وقت قصير فضلاً عن البحث في الدلالة ومعالجة العامّ والخاصّ والحاكم والمفسّر، وتأليف القرائن العديدة، والتمعّن في الدلالات الالتزامية، وتبويب الأدلّة في طوائف؟

كيف يتمّ ذلك في برهة قصيرة فلا يسوغ المبادرة بالإجابة بنفي ثبوت الأمر الفلاني أو الكذائي أو زعم أنّه لم يقم دليل عليه، ونحو ذلك من التعابير التي تطلق مع عدم استنفاذ الفحص وعدم المراس والاضطلاع والخبرة المعرفية في تلك الأبواب، ومع عدم الإحاطة بأقوال علماء الإمامية من المتكلّمين والمحدّثين والمفسّرين على اختلاف مبانيهم ومشاربهم، والإحاطة بشتّى الوجوه المذكورة، وربط المسائل بعضها ببعض، فالحريّ والعزيمة في مثل ذلك هو التوقّف قبل استتمام الفحص كما هو ديدن فتاوى وأجوبة الشيخ المفيد في المسائل العقائدية في الموارد التي لم يكمل تمحيصاً ولم يستنفذ الوسع في الفحص والتنقيب عنها، بمثل قوله لم أقف على الروايات في ذلك، أو المسائلة بعد محتاجه إلى التأمّل، ونحو ذلك من التعابير.

وهذا منهج السالك المتعلّم من علومهم (عليهم السلام) على سبيل النجاة، وأمّا المبادرة بالنفي والإنكار فهو طابع منهج التقصير والمقصّرة.

إلفات إلى
قاعدة في الغلو

قال تعالى: {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلاَ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ}(1) الآية، وقال تعالى: {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلاَ تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ}(2).

ذُكر في تفسير هاتين الآيتين أنّ الغلوّ هو التجاوز عن الحدّ والزيادة والإفراط، وغير الحقّ الباطل وادّعاء أنّه ما أنزل الله. في المعجم الوسيط: (غلا السعر وغيره غلواً وغلاءً، زاد وارتفع وجاوز الحدّ فهو غالي وغلي... فلان في الأمر والدين تشدّد فيه وجاوز الحدّ وأفرط)(3).

وظاهر الآيتين يشير إلى ضابطة وقيد مقوّم لمعنى الغلوّ، وهو أنّ الغلوّ تجاوز الحدّ في الشيء والإفراط فيه بغير الحدّ الذي له في الدين، وبالتالي وضعه في غير

1- النساء / 171.
2- المائدة / 77.
3- المعجم الوسيط 2 / 660.

محلّه الذي وضعه له الدين، أي التجاوز برتبته الرتيبة التي جعلها الدين لذلك الشيء، ومن ثم وضعه في غير حقّ موضعه الذي حدّد في الدين، وإلى ذلك تشير الآية الثانية.

كما يلزم من الغلوّ القول على الله بغير الحقّ ; لأنّ التديّن والديانة بالإفراط في الشيء ينطوي على نسبة ذلك إلى دين الله تعالى وتشريعه، وبالتالي الافتراء على الله عزّوجلّ، وإلى هذا المعنى تشير الآية الثانية.

ويتحصّل من ذلك: أنّ للغلوّ معنىً عامّ وهو التجاوز بالشيء والإفراط في رتبته زيادةً على الرتبة التي حدّدها الشارع لذلك الشيء. ولهذا المعنى العامّ موارد ومصاديق لا تحصى ; إذ لا يقتصر الغلوّ على التأليه وهو ما ارتكبته النصارى في النبيّ عيسى (عليه السلام) بل يعمّ الإفراط والتجاوز في كلّ شيء زاد عن حدّه المرسوم في دين الله، فلو اعتُقد في الإمام أنّه نبيّ لكان ذلك من الغلوّ وكذا لو اعتُقد في النبيّ غير المرسل أنّه رسول لكان من

الغلوّ أيضاً، وهكذا لو اعتُقد في صحابة النبيّ (صلى الله عليه وآله) بالعصمة لكان من الغلوّ أيضاً، وكذا لو اعتُقد في علماء الأُمّة وفقهائها أو في بعض العارفين السالكين أو في بعض الحكماء والفلاسفة بالعصمة لكان من الغلوّ أيضاً، وكذا لو اعتُقد في بعض أركان فروع الدين أنّه برتبة تفوق بعض أُصول الدين الاعتقادية كان من الغلوّ أيضاً...

وبالجملة، فوضع أيّ شيء في رتبة زائدة عن الرتبة التي حدّدها الدين لذلك الشيء فهو من الغلوّ، ولا يقتصر ذلك على التأليه، كما لا يقتصر شكل الغلوّ ونموذجه على التصريح بالإفراط في رتبته، الشيء بل قد يتّخذ أشكالاً وأنماطاً متعددة ترجع في جوهرها إلى الافراط في الحدّ والرتبة، وذلك مثل ترتيب أحكام وآثار على ذلك الشيء تتجاوز برتبتها عن رتبة الشيء، مثل أن نجعل قول الصحابي في قبال قول النبي (صلى الله عليه وآله).

ومن الغريب زعم أهل سنّة الخلافة غلوّ الشيعة في أئمّتهم مع أنّهم لا يقولون فيهم أجاز إلاّ ما أجاز لهم القرآن في ذلك والنصوص النبوية بفقه غور تلك المعاني، ولم يتعدّوا في مقامات الأئمّة (عليهم السلام) إلاّ ما هو دون مقام سيّد الأنبياء (عليهم السلام): (مسلمين لله مطيعين لأمر رسوله).

بينما ترى أنّ أهل سنّة الخلافة يقرّون ويصحّحون للصحابي . كالخليفة الثاني . مواقف يعترض فيها على النبيّ (صلى الله عليه وآله)، وأنّه ينزل الوحي بتصويب الثاني وتخطأة النبيّ (صلى الله عليه وآله)، في حكايات اختلقوها بأسباب النزول مشحونة بالتناقض والتهافت.

أو يروون بأنّ الثاني كانت غيرته على الدين والعياذ بالله . أكثر من النبيّ، وأنّه أشدّ نكيراً للباطل منه (صلى الله عليه وآله).

ومع أنّهم ينفون وينكرون دعوى العصمة في الصحابي حسب زعمهم . ومع ذلك تراهم يفرطون ويغلون فيه إلى ما فوق عصمة النبيّ (صلى الله عليه وآله)، فمن جانب قد وقعوا في الغلوّ في شأن بعض الصحابة، ومن جانب آخر وقعوا في التقصير في شأن مقام النبيّ (صلى الله عليه وآله) وعصمته التي قال تعالى: **{مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى * وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى}**(1). وإنّ اجتهاد الصحابي على حدّ حكم النبي (صلى

الله عليه وآله) بزعم أنّه اجتهاد منه (صلى الله عليه وآله)، وكذلك جعل قول الحكيم والفيلسوف والعالم في قبال قول المعصوم!

هذا وقد ورد عن الأئمّة الأطهار أقوال تحثّ شيعتهم على تنزيههم عن الربوبيّة: "نزّلونا عن الربوبية" و"قولوا فينا إنّا عبيد مخلوقون" و"لا تزعموا أنّا أنبياء وقولوا فينا ما شئتم"، أي في بيان الحدّ الذي هو دون الخالقية، أي حدّ المخلوق المكرّم عند الله، "ولن تبلغوا كنه معرفتنا"، أي رتبة الإكرام والحظوة والزلفى التي

1- سورة النجم 53: 2 - 4.

لهم عند الله (1)، وفي هذه القاعدة توصية بعدم الغلوّ فيهم، كما أنّ ذيلها متضمّن للتوصية بعدم التقصير بمعرفتهم.

ملازمة بين الغلوّ والتقصير:

وبعد ما تبيّن أنّ للغلوّ أصنافاً وأقساماً عديدة، يجدر الإلفات إلى أنّ بعض أقسام الغلوّ هي ملازمةٌ إلى أنماط من التقصير، بل التدقيق يرشد إلى تلازم كلّ أنواع الغلوّ لنمط من أنماط التقصير، فمثلاً التأليه للبشر المخلوق من نبيّ أو إمام . هو في الواقع تقصير في معرفة الباري ; للزومه الشرك ونحوه، وكذلك البناء على العصمة في الصحابي رافقه الخدشة في عصمة النبيّ (صلى الله عليه وآله).

وبكلمة جامعة: إنّ الغلوّ كما هو وضع الشيء زيادة على رتبته، فهو يستلزم سلب الشيء الآخر رتبتَه، وإعطائها للطرف الأوّل الذي حصل فيه الغلوّ، وهذا من ميزات باب الغلوّ والتقصير، أنّهما متلازمان من جهتين، وإن كانا متقابلين في الجهة الواحدة، فلا يظنّ أنّ الخلاص من الغلوّ هو بالتقصير، بل التقصير هو وقوع في الغلوّ من نمط آخر من حيث لا يشعر المقصّر.

قال الإمام الصادق (عليه السلام): "إلينا يرجع الغالي فلا نقبله، وبنا يلحق المقصّر فنقبله. فقيل: كيف ذلك يابن رسول الله؟ قال: لأنّ الغالي قد اعتاد ترك الصلاة والزكاة والصيام والحجّ، فلا يقدر على ترك عادته وعلى الرجوع إلى طاعة الله عزّوجلّ أبداً، وإنّ المقصّر

1- سيأتي بحثه مستقلاً في أبواب الفصول الآتية في معرفتهم.

إذا عرف عمل وأطاع"(1).

أسباب التقصير:

إنّ أسباب التقصير عديدة كما هو الحال في أسباب الغلوّ فبعضها ناجمة عن قصور علمي، وكلّ مورد بحسب العلم الذي يتكفّله أو إلى عوامل نفسانية ذاتية، وبعضها عن تقصير.

وقد تقدّم أنّ القصور حالة بشرية ملازمة لغير المعصوم مهما بلغ سعيه العلمي والعملي، إلاّ أنّ المحذور هو في إنكار ما وراء الحدّ الذي بلغه الشخص، بخلاف ما إذا كان مسلّماً بما لا يحيط بمعرفته التفصيلية(2).

نعم، هناك من الدواعي العمدية للتقصير قد ارتكبتها طوائف من هذه الأُمّة لمنازعة الحقّ أهله ومدافعة الأئمّة المعصومين المطهّرين، تارةً في المقامات التكوينية، وهي الخلافة الإلهية في جانبها الملكوتي، وأُخرى في الحاكمية والإمامة السياسية، وهي الخلافة الإلهية في جانبها الملكي لتدبير النظام الاجتماعي.

وممّن وقع في ورطة النموذج الأوّل: جملة غفيرة من الصوفية والعرفاء، حيث قالوا: بأنّ القطب في كلّ زمن من الكمّلين، وهو لا يقتصر على أشخاص بأعيانهم محدودين، بل هو مقام نوعي، وهو الغوث والإمامة النوعية.

وممّن وقع في النموذج الثاني: فقهاء أهل سنّة الجماعة، حيث بنوا على عدم

1- أمالي الطوسي: 645 المجلس 33 ح 12.
2- كما ورد عن أبي عبد الله (عليه السلام): "لو أنّ العباد إذا جهلوا وقفوا ولم يجحدوا لم يكفروا"، الكافي 388/2 ح 19.

لزوم العصمة في الحاكم، وأنّ دور العلم الكسبي يكفي في إدارة الأُمور العامّة. ومن ثمّ ترى أصحاب النموذجين ينالون من مقامات أئمّة أهل البيت وقيعة ; بداعي فسح المجال لتسنّم مراتبهم.

ويشير إلى هذه الظاهرة في دواعي التقصير، وإلى النموذج الأوّل ما قاله علي بن الحسين (عليه السلام)، قال: "انتحلت طوائف من هذه الأُمّة بعد مفارقتها أئمّة الدين والشجرة النبوية إخلاص الديانة، وأخذوا أنفسهم في مخائل الرهبانية، وتعالَوا في العلوم، ووصفوا الإيمان بأحسن صفاتهم، وتحلّوا بأحسن السنّة، حتّى إذا طال عليهم الأمد وبعدت عليهم الشقَّة وامتحنوا بمحن الصادقين، رجعوا على أعقابهم ناكصين عن سبيل الهدى وعلم النجاة، يتفسّخون تحت أعباء الديانة تفسّخ حاشية الإبل تحت أوراق البزل.

ولا تحرز السيف الروايا وإن جرت ولا يبلغ الغايات إلاّ سيوفها

وذهب آخرون إلى التقصير في أمرنا، واحتجّوا بمتشابه القرآن فتأوّلوا بآرائهم، واتّهموا مأثور الخبر ممّا استحسنوا (1)، يقتحمون في أغمار الشبهات ودياجير الظلمات بغير قبس نور من الكتاب ولا أثرة علم من مظان العلم بتحذير مثبطين، زعموا أنّهم على الرشد من غيِّهم.

وإلى من يفزع خَلَف هذه الأُمّة وقد درست أعلام الملّة ودانت الأُمّة بالفرقة والاختلاف يكفّر بعضهم بعضاً، والله تعالى يقول: **{وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ}**(2)؟ فمن الموثوق به على إبلاغ الحجّة وتأويل الحكمة إلاّ أهل الكتاب وأبناء أئمّة الهدى ومصابيح الدجى، الذين احتجّ الله بهم على عباده، ولم يدع الخلق سدى من غير حجّة؟ هل تعرفونهم أو تجدونهم إلاّ من فروع

1- في نسخة: "بما استحسنوا من أهوائهم".
2- سورة آل عمران 3: 105.

الشجر المباركة، وبقايا الصفوة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، وبرّأهم من الآفات، وافترض مودّتهم في الكتاب!

هم العروة الوثقى وهم معدن التقى وخير جبال العالمين وينعها"(1)

بيّن (عليه السلام) أنّ هنالك نموذج من هذه الأُمّة ممّن ينازع الحقّ أهله . وهم أئمّة العترة . في بعد كمالاتهم الملكوتية، فهو ينسب نفسه إلى إخلاص الديانة، أي إلى درجة المخلِصين والفتح وتزيّوا بالرسوم الظاهرية من الرهبانية والزهد والانقطاع عن الدنيا، ونسبوا لأنفسهم مراتب من العلوم وأجهدوا أنفسهم في تحصيلها، وتبجّحوا في وصف الإسلام تعريضاً بالمديح لأنفسهم أنّهم يتحلّون بتمام درجات الإسلام، إلاّ أنّهم لم يتمكّنوا لطبيعة شأنهم . في الاستقامة على هذا المنوال ; لاحتياجه إلى إعداد رباني للذات الإنسانية، وهو الاصطفاء والانتجاب، وهم لم يُصطَفوا لذلك فلم يقدروا على مواصلة الطريق وتبيّن حال تقمّصهم لهذا المقام، وهو مقام الإمامة الملكوتية التي تنطوي على مقام العلم اللدني بمنبع غيبي، وعلى كمال روحي يكون فيه الشخص مخلَصاً بالفتح . وعلى اتّصاف النفس بتمام الكمالات الروحية.

وهذا الغلوّ الذي ادّعاه هؤلاء لأنفسهم استلزم التقصير في من له حقّ تلك الرتبة، وهم الأئمّة من عترة النبيّ (صلى الله عليه وآله)، كما مرّ بنا: كلّ غلوّ يستتبع تقصير من جهة أُخرى، وإنّ كلّ تقصير يستتبع غلوّ من جهة أُخرى، وقد وقع في شراك هذا النموذج من الغلوّ والتقصير أكثر الصوفية وكثير من العرفاء، حيث قالوا: بأنّ القطب والغوث في كلّ زمان شخص، ويتبدّل من زمان إلى آخر، ولا ينحصر في عدد محدود، وإنّ الولاية الإلهية لنوع الواصلين، وبالتالي فالعصمة الذاتية تتعدّى

1- كشف الغمّة 2 / 98 ـ 100.

وتتحقّق لكلّ سالك للقرب الإلهي، فباب الوصول الكامل مفتوح للكلّ.

وقال تعالى: **{قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا * وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا * قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلاَ أَعْصِي لَكَ أَمْرًا * قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلاَ تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا}**(1).

وفي هذه الواقعة التي سردها لنا القرآن الكريم تنبيه على منهجية وضابطة في طبيعة الإنسان بل وكلّ موجود مدرك . أنّ الأُمور التي يصعب عليه معرفتها بالتفصيل وتبهم لديه وتجمل حقيقتها عن أفق إدراكه، تحصل لديه النفرة والجموح عن الإذعان بها، فيبادر إلى الإذعان بنفيها، وكأنّه توصّل إلى أنّ نفيها هو الحقّ، مع أنّ فرض الحال أنّ الأمر مبهم ومجمل عليه، وأنّ إبائه ونفرته منه هو لأجل ذلك، لكن يحصل لديه الخلط بين ذلك وبين أن يحسبه أنّه من قبيل ما يعلم ببطلانه وبعدمه في الواقع، وهذا الخلط في كيفية الاستنتاج يربك على الإنسان طريقة الاستنتاج الصحيحة ; فإنّ المطلوب منطقياً ومنهجياً في الحالة الأُولى هو التوقّف عن النفي أو الإثبات وعن الإنكار أو القبول تفصيلاً، والقيام بعملية الفحص العلمي، لا المبادرة باستنتاج النفي ومن ثمّ الإنكار والجحود.

وهذا المنهج جاري في كلّ مسألة صعبة ومعقّدة في أي علم من العلوم، كعلم الرياضيات والفيزياء والكيمياء، وغيرها من العلوم التجريبية أو العلوم الإنسانية أو علوم المعارف الإلهية، كما قد يحصل خلط لدى الإنسان بين حالة الفحص والبحث والتنقيب وحالة التشكيك ; فإنّ حالة التشكيك في ظاهر صورتها أنّها عملية تسائل وتنقيب، إلاّ أنّ في طياتها استنتاج عجول للنفي ومبادرة سريعة للإنكار غير مبنية على أُسس الفحص العلمي، والتمييز بين الحالتين غامضة تدقُّ

1- سورة الكهف 18: 67 ـ 70.

على أفهام عامّة البشر.

ويذكر القرآن الكريم لنا مثالاً آخر في قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ * وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هؤُلآءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * قَالُوا سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَآ إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ * قَالَ يا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّآ أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ} (1). ففي المثال يضرب تعالى عبرة لنا بالملائكة مع قدسيتهم ومكانتهم، إلاّ أنّه لاحتجابهم عن علم الغيب الإلهي بدر منهم استنكار ما جهلوه ومسارعة إلى التنديد به مع كونه الحقّ.

ويشير إلى النموذج الثاني الإمام أبو عبدالله (عليه السلام) في قوله: "إنّما مثل علي (عليه السلام) ومثلنا من بعده من هذه الأُمّة كمثل موسى (عليه السلام) والعالم حين لقيه واستنطقه وسأله الصحبة، فكان من أمرهما ما اقتصّه الله لنبيه (صلى الله عليه وآله) في كتابه، وذلك أنّ الله قال لموسى: {إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاَتِي وَبِكَلاَمِي فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ} (2)، ثمّ قال: {وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ}(3)، وقد كان عند العالِم علم لم يُكتب لموسى في الألواح، وكان موسى يظنّ أنّ جميع الأشياء التي يحتاج إليها في تابوته وجميع العلم قد كُتب له في الألواح، كما يظنّ هؤلاء الذين يدّعون أنّهم فقهاء وعلماء، وأنّهم قد أثبتوا جميع العلم والفقه في الدين ممّا تحتاج هذه الأُمّة إليه وصحّ لهم عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وعلموه وحفظوه.

1- سورة البقرة 2: 30 ـ 33.
2- سورة الأعراف 7: 144.
3- سورة الأعراف 7: 145.

وليس كلّ علم رسول الله (صلى الله عليه وآله) علموه، ولا صار إليهم عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) ولا عرفوه ; وذلك أنّ الشيء من الحلال والحرام والأحكام يرد عليهم فيُسألون عنه، ولا يكون عندهم فيه أثر عن رسول الله، ويستحيون أن ينسبهم الناس إلى الجهل، ويكرهون أن يُسألوا فلا يجيبوا فيطلب الناس العلم من معدنه.

ولذلك استعملوا الرأي والقياس في دين الله، وتركوا الآثار ودانوا الله بالبدع، وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): كلّ بدعة ضلالة، فلو أنّهم إذا سُئلوا عن شيء من دين

الله فلم يكن عندهم منه أثر عن رسول الله ردّوه إلى الله وإلى الرسول وإلى أُولي الأمر منهم، لَعلِمهُ الذين يستنبطونه منهم من آل محمّد (عليهم السلام)، والذي منعهم من طلب العلم منّا العداوة والحسد لنا، لا والله ما حسد موسى (عليه السلام) العالِم، وموسى نبيّ الله يُوحي الله إليه، حيث لقيه واستنطقه وعرّفه بالعلم ولم يحسد كما حسدتنا هذه الأُمّة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) على ما عَلِمنا وما ورثنا عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ولم يرغبوا إلينا في عِلمنا كما رَغب موسى (عليه السلام) إلى العالِم وسأله الصحبة ليتعلّم منه ويرشده، فلمّا أن سأل العالِمَ ذلك عَلِم العالِمُ أنّ موسى (عليه السلام) لا يستطيع صحبته ولا يحتمل علمَه ولا يصبر معه، فعند ذلك قال العالِم: **{وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا}**(1)، فقال موسى (عليه السلام) له وهو خاضع له يستعطفه على نفسه كي يقبله: **{سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلاَ أَعْصِي لَكَ أَمْرًا}**(2).

وقد كان العالم يعلم أنّ موسى (عليه السلام) لا يصبر على علمه، فكذلك . والله يا إسحاق بن عمّار . حال قضاة هؤلاء وفقهائهم وجماعتهم اليوم، لا يحتملون والله . علمنا ولا يقبلونه ولا يطيقونه ولا يأخذون به ولا يصبرون عليه، كما لم يصبر موسى (عليه السلام) على علم العالِم حين صحبه ورأى ما رأى من علمه، وكان ذلك عند موسى (عليه السلام) مكروهاً، وكان عند

1- سورة الكهف 18: 68.
2- سورة الكهف 18: 69.

الله رضاً وهو الحقّ وكذلك علمنا عند الجهلة مكروه لا يؤخَذ وهو عند الله الحقّ"(1).

وفي هذه الرواية العديد من الوجوه على ضرورة موقعية الإمام في القيمومة على الشريعة، وسيأتي بيانها مفصّلاً، إلاّ أنّنا نقتصر في المقام على نبذة مجملة منها، وهي أنّ النبيّ موسى (عليه السلام) مع كونه نبيّاً مرسلاً من أولي العزم يتنزل عليه الوحي، أي إنّه محيط بالأحكام الشرعية وتشريعات الله على ما هي عليه في الواقع، أي بالأحكام الواقعية، إلاّ أنّ ذلك لم يغنه عن العلم اللدني الذي أعطاه الله للخضر، وهو الشريعة في نظامها الكوني والإرادات الإلهية التكوينية. وهذا العلم اللدني غير النبوّة، وهو حقيقة الإمامة، والذي كان مجتمعاً بشكله الأكمل والأتمّ في خاتم النبيين (صلى الله عليه وآله)، فلا تُغني الإحاطة

بالأحكام الواقعية لكلّ تفاصيل ظاهر الشريعة عن شريعة الإرادات الإلهية الكونية وتأويلها، فضلاً عن إحاطة الفقهاء القاصرة عن الإلمام بكلّ الأحكام الواقعية لظاهر الشريعة.

بل الفقهاء كما ذكر المحقّق النائيني في بحث الإجزاء . لا يحيطون بجميع الأحكام الظاهرية التي دورها إحراز الأحكام الواقعية لظاهر الشريعة ; فإنّ جملة من الأحكام التي يستنبطها هي أحكام تخيّلية التي ينكشف له عدم كون استنباطها على الموازين من الأدلّة.

وبعبارة أُخرى: إنّ الفارق بين علم النبيّ موسى وعلم الفقهاء، إنّ علم النبيّ موسى ليس منبعه نقلي، بل هو منبع وحياني، بينما منبع علم الفقهاء ليس إلاّ ظنون معتبرة، فضلاً عمّا لو كانت ظنون تخيّلية يتوهّم أنّها معتبرة، ومع كلّ ذلك فلم يُغن علم النبيّ موسى وهو صاحب الشريعة . عن علم التأويل الذي زوّده الله تعالى للخضر لدنيّا، فكيف يفرض إستغناء الفقهاء في أحكام الشريعة عن دوام الرجوع إلى المعصوم؟

1- تفسير البرهان ص 651 ـ 652.

قاعدة آلية

لنفي الغلوّ والتقصير

وهي ما روي عنهم مستفيضاً من قاعدة: "نزّلونا عن الربوبية، وقولوا فينا ما شئتم ولن تبلغوا". فأمّا الروايات الواردة في ذلك فهي:

الأُولى: ما رواه الصدوق في الخصال من حديث الأربعمائة المعروف، قال أمير المؤمنين (عليه السلام): "إيّاكم والغلوّ فينا، قولوا إنّا عبيد مربوبون، وقولوا في فضلنا ما شئتم".(1)

1- الخصال: 614 ط قم، والبحار 10 / 92.

وطريق الرواية الصدوق، عن أبيه، عن سعد، عن اليقطيني، عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمّد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وليس فيه من يتوقّف فيه سوى القاسم بن يحيى وجدّه الحسن بن راشد، وهما وإن لم يوثّقا إلاّ أنّ كلاًّ منهما صاحب كتاب ذكره في المشيخة، وطريق الصدوق والشيخ صحيح إلى القاسم بن يحيى، ويروى كتابه أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري وإبراهيم بن هاشم وكذلك اليقطيني، وقد حكم الصدوق بصحّة ما رواه في زيارة الحسين (عليه السلام) عن الحسن بن راشد، وفي طريقه إليه القاسم بن يحيى، وقال: إنّ هذه الزيارة أصحّ الزيارات عنده رواية، الفقيه، حديث 1614 و1615.

الثانية: ما رواه الصفّار في بصائر الدرجات، عن إسماعيل بن عبد العزيز، قال: "قال أبو عبد الله (عليه السلام) في حديث: ياإسماعيل لا ترفع البناء فوق طاقته فينهدم، إجعلونا مخلوقين، وقولوا فينا ما شئتم فلن تبلغوا"(1).

الثالثة: ما رواه الصفّار بسنده عن كامل التمّار، قال: "كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) ذات يوم فقال لي: ياكامل، اجعل لنا ربّاً نؤوب إليه، وقولوا فينا ما شئتم قال: قلت: نجعل لكم ربّاً تؤوبون إليه ونقول فيكم ما شئنا؟ قال: فاستوى جالساً ثمّ قال: وعسى أن نقول ما خرج إليكم من علمنا إلاّ ألف غير معطوفة.

والمراد من الألف غير المعطوفة كناية عن نهاية القلّة"(2).

الرابعة: روى في كشف الغمّة من كتاب الدلائل للحميري عن مالك الجهني، قال: "كنّا بالمدينة حين أُجلبت الشيعة وصاروا فرقاً، فتنحينا عن المدينة ناحية، ثمّ خلونا فجعلنا نذكر فضائلهم وما قالت الشيعة، إلى أن خطر ببالنا الربوبية، فما شعرنا بشيء ; إذا نحن بأبي عبد الله (عليه السلام) واقف على حمار، فلم ندرِ من أين جاء، فقال:

ياماالك وياخالد، متى أحدثتما الكلام في الربوبية؟ فقلنا: ما خطر ببالنا إلاّ الساعة. فقال: إعلما، أنّ لنا ربّاً يكلأنا بالليل والنهار نعبده، ياماالك وياخالد، قولوا فينا ما شئتم، واجعلونا مخلوقين. فكرّرها علينا مراراً وهو واقف على حماره"(3).

الخامسة: وروي في البحار في باب معرفتهم بالنورانية (أي إنّ مبدأ خلقهم هو خلق أنوارهم)، عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: "يا سلمان ويا جندب. قالا: لبيك صلوات الله عليك. قال (عليه السلام): أنا أمير كلّ مؤمن ومؤمنة ممّن مضى وممّن بقي، وايّدتُ بروح العظمة، وإنّم أنا عبدٌ من عبيد الله، لا تسمّونا أرباباً وقولوا في فضلنا ما شئتم،

1- بصائر الدرجات: 64 ـ 65.
2- بصائر الدرجات: 149، والبحار 25 / 283 ح 30.
3- كشف الغمّة عن معرفة الأئمة 2 / 197.

فإنّكم لن تبلغوا من فضلنا كُنه ما جعله الله لنا، ولا معشار العشر"(1).

السادسة: ما رواه الراوندي في خرائجه عن خالد بن نجيع، قال: "دخلت على أبي عبدالله (عليه السلام) وعنده خلق، فجلست ناحية وقلت في نفسي: ما أغفلهم، عند من يتكلّمون! فناداني: إنّا والله عبادٌ مخلوقون، لي ربّ أعبده ; إن لم أعبده عذّبني بالنار. قلت: لا أقول فيك إلاّ قولك في نفسك.

قال: اجعلونا عبيداً مربوبين وقولوا فينا ما شئتم إلاّ النبوّة"(2).

ورواه في بصائر الدرجات بطريقين.

السابعة: ما رواه في التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري (عليه السلام) عن آبائه (عليهم السلام)، قال: "قال أمير المؤمنين (عليه السلام): لا تتجاوزوا بنا العبودية ثمّ قولوا ما شئتم ولا تغلوا، وإيّاكم والغلوّ كغلوّ النصارى ; فإنّي بري من الغالين"(3).

ورواه في الاحتجاج عن تفسير الإمام العسكري (عليه السلام): "قال الرضا (عليه السلام): من تجاوز بأمير المؤمنين (عليه السلام) حدّ العبودية فهو من المغضوب عليهم والضالين.

وقال أمير المؤمنين (عليه السلام): لا تتجاوزوا بنا العبودية ثمّ قولوا ما شئتم ولن تبلغوا، وإيّاكم والغلوّ كغلوّ النصارى ; فإنّي بري من الغالين...

إلى أن قال بعد شرح غلوّ النصارى: فكذلك هؤلاء، وجدوا أمير المؤمنين عبداً أكرمه الله ليبيّن فضله ويقيم حجّته، فصغر عندهم خالقهم أن يكون جعل عليّاً له عبداً، وأكبروا عليّاً عن أن يكون الله عزّوجلّ له ربّاً، فسمّوه بغير اسمه، فنهاهم هو وأتباعه من أهل ملّته وشيعته، وقالوا لهم: يا هؤلاء! إنّ عليّاً وولده عبادٌ مكرمون مخلوقون مدبرون، لا يقدرون إلاّ على ما أقدرهم عليه الله ربّ العالمين، ولا يملكون إلاّ ما

1- البحار 26 / 6.
2- بصائر الدرجات 241 / 65، واثبات الهداة للحرّ العاملي 7 / 477 حديث 68 و ج 5 ص 417 حديث 154.
3- البحار 4 / 303 ح 31.

ملكهم"(1).

الثامنة: ما في غرر الحكم: "قال أمير المؤمنين (عليه السلام): إيّاكم والغلوّ فينا، قولوا إنّا مربوبون واعتقدوا في فضلنا ما شئتم"(2).

التاسعة: ما رواه الكليني عن عبد العزيز بن مسلم، قال: "كنّا مع الرضا (عليه السلام)... ثم ساق حديثاً طويلاً عنه في الإمامة، وفيها: إنّ الإمامة أجلّ قدراً وأعظم شأناً وأعلى مكاناً وأمنع جانباً وأبعد غوراً من أن يبلغها الناس بعقولهم أو ينالوها بآرائهم... الإمام كالشمس الطالعة المجلّلة بنورها للعالم، وهي في الأُفق بحيث لا تنالها الأيدي والأبصار... فمن الذي يعرف معرفة الإمام أو يمكنه اختياره؟ هيهات هيهات، ضلّت العقول وتاهت الحلوم وحارت الألباب وخسئت العيون وتصاغرت العظماء وتحيّرت الحكماء وتقاصرت الحلماء وحصرت الخطباء وجهلت الألبّاء وكلّت الشعراء وعجزت الأدباء وعييت البلغاء، عن وصف شأن من شأنه أو فضيلة من فضائله، وأقرّت بالعجز والتقصير، وكيف يوصف بكله أو ينعت بكنه أو يفهم شيء من أمره أو يوجد من يقوم مقامه ويغني غناه، لا، كيف وأنّى؟ وهو بُعد النجم عن يد المتناولين ووصف الواصفين، فأين الاختيار من هذا، وأين العقول عن هذا"(3).

وروى في المنتخب من بصائر الدرجات لسعد بن عبد الله الأشعري، عن ابن عيسى بإسناده إلى المفضّل، قال: "قال أبو عبد الله (عليه السلام): ما جاءكم منّا ممّا يجوز أن يكون في المخلوقين ولم تعلموه ولم تفهموه، فلا تجحدوه، وردّوه إلينا، وما جاءكم عنّا ممّا لا يجوز أن يكون في المخلوقين، فاجحدوه ولا تردّوه إلينا(4).

فبيّن (عليه السلام) أنّ الضابطة في صحّة إسناد النعوت والأوصاف لهم (عليهم السلام) والمدار في

1- البحار 25 / 274 ـ 278، والاحتجاج 2 / 233.
2- غرر الحكم: 159.
3- أصول الكافي 1 / 198 ـ 201.
4- البحار 25 / 364، ومستدرك سفينة البحار 1 / 199.

تحقيق مقاماتهم، ليس على عدم غرابة النعت، ولا على تعقّلنا لتلك النعوت وإمكان فهمنا لها تفصيلاً، ولا على أنسنا لتلك الأوصاف والنعوت، بل ولا على صرف صحّة السند وعدمه، وإنّما المدار على إمكان كون تلك الصفة صفة المخلوقين، أي عالم الإمكان ما سوى الله، وإن لم يكتنه العقل المحدود للبشر كنه حقيقة تلك الصفة بنحو التفصيل، لكنّه يدرك إجمالاً أنّ الصفة صفة ممكن حادث، لا صفة المختصّة بالذات الأزلية الغنية.

قاعدة آلية أُخرى
وهي معرفتهم بالخلقة النورية

وهي أنّه تعالى أوّل ما بدأ بخلق نورهم، ثمّ خَلَق جميع الأشياء بعد ذلك. وهذه القاعدة في المعرفة متطابقة المعنى مع الإطار السابق: نزلونا عن الربوبية وقولوا فينا ما شئتم. من الكرامة الوجودية التي حباها الله تعالى لهم ولن تبلغوا كنه ذلك. وبسبب تطابق المعنى بين الإطارين فهما قاعدة واحدة، ذُكِرا في الرواية الخامسة المتقدّمة . في لسان الإطار الأوّل.

وقد عقدت أكثر المجامع الحديثية من الفريقين باباً لذكر روايات الإطار الثاني، وهي أنّ بدأ الخلقة كان نور النبيّ (صلى الله عليه وآله)، ثمّ أنوار أهل بيته، ومن ثمّ بقية الخلق، من العرش والكرسي واللوح والقلم والجنّة والسماوات والأرضين وعالم الأرواح وعالم الأجسام... وقد تعدّدت ألفاظ الحديث بسطاً واختصاراً واللفظ الجامع لها. ثمّ نعقّبه بالمصادر من الفريقين، ثمّ إشارة مقتضبة لمفاد الحديث وأُمومته لبقية أبواب المعارف.

فأمّا لفظ الحديث من بعض طرقنا، ما روي في الكافي:

"أحمد بن إدريس، عن الحسين بن عبد الله، عن محمّد بن عيسى ومحمّد بن عبد الله، عن علي بن حديد، عن مرازم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال الله تبارك وتعالى: يا محمّد، إنّي خلقتك وعليّاً نوراً، يعني روحاً بلا بدن، قبل أن أخلق سماواتي وأرضي وعرشي وبحري، فلم تزل تهلّلني وتمجّدني، ثمّ جمعت روحيكما فجعلتهما واحدة، فكانت تمجّدني وتقدّسني وتهلّلني، ثمّ قسّمتها ثنتين، وقسّمت الثنتين ثنتين فصارت أربعة:

محمّد واحد، وعليّ واحد، والحسن والحسين ثنتان، ثمّ خلق الله فاطمة من نور إبتدأها روحاً بلا بدن، ثمّ مسحنا بيمينه فأفضى نوره فينا"(1).

وكذلك ما رواه الكافي في نفس الباب: "الحسين بن محمّد الأشعري، عن معلى بن محمّد، عن أبي الفضل عبد الله بن إدريس، عن محمّد بن سنان، قال: كنت عند أبي جعفر الثاني (عليه السلام)، فأجريت اختلاف الشيعة، فقال: يا محمّد، إنّ الله تبارك وتعالى لم يزل متفرّداً بوحدانيته، ثمّ خلق محمّداً وعليّاً وفاطمة، فمكثوا ألف دهر، ثمّ خلق جميع الأشياء فأشهدهم خلقها، وأجرى طاعتهم عليها، وفوّض أمورها إليهم، فهم يحلّون ما

1- الكافي 440/1 كتاب الحجّة ح 3، وكذلك في البحار 15 ح18، وأورد كذلك فيج 54 ص193 ح14، ونقلها الصدوق في كتابه التوحيد باب15 تفسير آية النور ص155.

يشاؤون ويحرّمون ما يشاؤون، ولن يشاؤوا إلاّ أن يشاء الله تبارك وتعالى.

ثمّ قال: يا محمّد، هذه الديانة التي من تقدّمها مرق ومن تخلّف عنها محق ومن لزمها لحق، خذها إليك يا محمّد"(1).

وذكر المجلسي في ضمن شرحه للرواية: فأشهدهم خلقها، أي خَلَقها بحضرتهم وبعلمهم، وهم كانوا مطّلعين على أطوار الخلق وأسراره، فلذا صاروا مستحقّين للإمامة ; لعلمهم الكامل بالشرائع والأحكام وعلل الخلق وأسرار الغيوب، وأئمّة الإمامية كلّهم موصوفون بتلك الصفات دون سائر الفرق فيه، فيبطل مذهبهم، فيستقيم الجواب على الوجه الثاني أيضاً.

1- الكافي 1 / 441 كتاب الحجة ح 5. وقد ورد مضمون هذا الحديث بألفاظ مختلفة متواتراً ومستفيضاً، وإليك جملة من المصادر:
منها ما روي في الكافي ج 1 ص 389 باب خلقة أبدان الأئمّة وأرواحهم، وكذلك في نفس الجلد ص 194 وفيه باب أنّ الأئمّة (عليهم السلام) نور الله عزّوجلّ، وكذلك ج1 ص 442 باب مولد النبي (صلى الله عليه وآله) ووفاته، (وكتاب ترتيب الأمالي للصدوق والمفيد والطوسي) كتاب النبوّة ج 1 باب تاريخ نبينا سيّد المرسلين باب 1 بدء الخلق وفيه 12 حديثاً وكتاب توحيد الصدوق باب 15 تفسير آية النور ص 155، وفي الخصال الخصلة ألف، ومعاني الأخبار ص 306، وعلل الشرائع ج 1 ص 198، وإكمال الدين للصدوق ص 184 ـ 193، ومنتخب بصائر الدرجات، وكذلك في كتاب الأثر في النص على الأئمّة الاثني عشر ـ للخزاز القمّي، وكذلك في البحار ج 1 ص 103 أبواب تاريخ نبينا (صلى الله عليه وآله) الباب 1 بدء خلقه وما جرى له في الميثاق وبدء نوره، وكذلك في ج 15 ص 19 و141، وفي ج 57 ص 65 حديث 43، في مجلد 35 تاريخ أمير المؤمنين حديث 1 في مجلد 54 ص 195 في 141 في مجلد 25 ص 340 ص 24 والبحار مجلد 57 كتاب السماء والعالم وهناك مصادر كثيرة أخرى في كتب المتقدمين كالكليني والصدوق وغيرهما والمتأخرين كصاحب البحار والسيد هاشم البحراني وغيرهما وكذلك نقل النمازي صاحب مستدرك سفينة البحار ج 10 ص 163 روايات أخرى في مادة ن و ر وفي مجمع البيان للطبرسي في ذيل تفسير آية النور وكذلك في تفسير البرهان.

ولا ينافي هذا قوله تعالى: {مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ}(1)، بل يؤيّده ; فإنّ الضمير في (ما أشهدتهم) راجع إلى الشيطان وذرّيته، أو إلى المشركين ; بدليل قوله تعالى سابقاً: {أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي}(2) وقوله بعد ذلك: {وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا}(3)، فلا ينافي إشهاد الهادين للخلق.

قال الطبرسي (رحمه الله): قيل: معنى الآية أنّكم اتّبعتم الشياطين كما يتّبع من يكون عنده علم لا يُنال إلاّ من جهته، وأنا ما أطلعتهم على خلق السماوات والأرض ولا على خلق أنفسهم، ولم أعطهم العلم بأنّه كيف يُخلق الأشياء، فمن أين يتبعونهم؟ انتهى.

وأجرى طاعتهم عليها: أي أوجب وألزم على جميع الأشياء طاعتهم، حتّى الجمادات من السماويات والأرضيات، كشقّ القمر وإقبال الشجر وتسبيح الحصى، وأمثالها ممّا لا يحصى، وفوّض أُمورها إليهم من التحليل والتحريم والعطاء والمنع، وإن كان ظاهرها تفويض تدبيرها إليهم فهم يحلّون ما يشاؤون، ظاهره تفويض الأحكام كما سيأتي تحقيقه... الخ.(4)

وكذلك ذكر (قدس سره) في ذيل روايات أوّل ما خلق من الروحانيين العقل، وذكر له ستّة تفاسير، وقال عقب تفسير الفلاسفة:

فاعلم أنّ أكثر ما أثبتوه لهذه العقول قد ثبت لأرواح النبيّ والأئمّة (عليهم السلام) في أخبارنا المتواترة على وجه آخر، فإنّهم أثبتوا القدم للعقل، وقد ثبت التقدّم في الخلق لأرواحهم إمّا على جميع المخلوقات، أو على سائر الروحانيين في أخبار متواترة. وأيضاً أثبتوا لها التوسّط في الإيجاد أو الاشتراط في التأثير، وقد ثبت في

1- سورة الكهف 18: 51.
2- سورة الكهف 18: 50.
3- الكهف 18: 51.
4- البحار 25 / 343 باب نفي الغلوّ في النبيّ والأئمّة (عليهم السلام).

الأخبار كونهم (عليهم السلام) علّة غائية لجميع المخلوقات، وأنّه لولاهم لما خلق الله الأفلاك وغيرها، وأثبتوا لها كونها وسائط في إفاضة العلوم والمعارف على النفوس والأرواح،

وقد ثبت في الأخبار أنّ جميع العلوم والحقائق والمعارف بتوسّطهم تفيض على سائر الخلق، حتّى الملائكة والأنبياء.

والحاصل، إنّه قد ثبت بالأخبار المستفيضة أنّهم (عليهم السلام) الوسائل بين الخلق وبين الحقّ في إفاضة جميع الرحمات والعلوم والكمالات على جميع الخلق، فكلّما يكون التوسّل بهم والإذعان بفضلهم أكثر، كان فيضان الكمالات من الله أكبر... فعلى قياس ما قالوا يمكن أن يكون المراد بالعقل نور النبيّ (صلى الله عليه وآله) الذي انشعبت منه أنوار الأئمّة (عليهم السلام)، واستنطاقه على الحقيقة. أو بجعله محلاً لمعارف الغير المتناهية.

والمراد بالأمر بالإقبال ترقّيه على مراتب الكمال وجذبه إلى أعلى مقام القرب والوصال، وبإدباره إمّا إنزاله إلى البدن أو الأمر بتكميل الخلق بعد غاية الكمال، فإنّه يلزمه التنزّل عن غاية مراتب القرب بسبب معاشرة الخلق، ويشير إليه قوله تعالى: **{قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا * رَسُولاً}**(1)، وقد بسطنا الكلام في ذلك في الفوائد الطريفة، ويحتمل أن يكون المراد بالإقبال الإقبال إلى الخلق، وبالإدبار الرجوع إلى عالم القدس بعد إتمام التبليغ ; ويؤيّده ما في بعض الأخبار من تقديم الإدبار على الإقبال وعلى التقادير.

فالمراد بقوله تعالى (ولا أكمّلك) يمكن أن يكون المراد ولا أكمّل محبّتك والارتباط بك وكونك واسطة بينه وبيني، إلاّ فيمن أحبّه، أو يكون الخطاب مع روحهم ونورهم (عليهم السلام)، والمراد بالإكمال إكماله في أبدانهم الشريفة، أي هذا النور بعد تشعّبه بأي بدن تعلّق وكمل فيه يكون ذلك الشخص أحبّ الخلق إلى الله

1- سورة الطلاق 65: 10-11.

تعالى. انتهى.(1)

وأمّا في طرق العامّة، فقد ذكر صاحب عبقات الأنوار السيّد حامد حسين اللكهنوي عن حديث النور، قال:

الحديث الثامن: "ما رووا أنّه (صلى الله عليه وآله) قال: كنت أنا وعليّ بن أبي طالب نوراً بين يدي الله قبل أن يُخلق آدم بأربعة آلاف سنة، ولمّا خلق الله آدم قسّم ذلك النور جزئين، فجزء أنا وجزء عليّ بن أبي طالب..." الحديث.

قال صاحب العبقات: لقد نسب الدهلوي صاحب التحفة الاثني العشرية . رواية حديث النور إلى الإمامية فقط، وادّعى إجماع أهل السنّة على كونه موضوعاً، وعن مدى تعصّب صاحبها وعناده بذكر رواة الحديث من الصحابة والتابعين وكبار علماء أهل السنّة، ثمّ ذكر أسماء رواة حديث النور من الصحابة وعدّتهم ثمانية، كما ذكر رواة حديث النور من التابعين وعدّتهم ثمانية أيضاً، وذكر العلماء والمحدّثين والحفّاظ الذين رووا الحديث في مجاميعهم وعدّتهم واحد وأربعون، بطرقهم المختلفة. منهم: ابن حنبل، وابنه عبد الله، وابن مردويه، وأبو نعيم الأصبهاني، وابن عبد البرّ القرطبي، وابن المغازلي، والخطيب الخوارزمي المكي، وابن عساكر الدمشقي، والمحبّ الطبري، والحموييني، والگنجي الشافعي، والخطيب البغدادي، وابن حجر العسقلاني، وغيرهم.

ثمّ أخذ رضوان الله عليه . في إثبات تواتر الحديث، ثمّ ذكر مصادر الحديث واحداً واحد، وذكر صحّة أسانيد الحديث لديهم، ثمّ ذكر كلام الشيخ ابن عربي في تفسير الحديث بأنّه: لم يكن أقرب إلى الله تعالى في عالم الهباء وهو عالم النور . من رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وأقرب الناس إليه عليّ بن أبي طالب، أمام العالم

1- البحار 1 / 103 ـ 104.

بأسره، والجامع لأسرار الأنبياء أجمعين(1).

ثمّ نَقَل عن ابن عربي في الفتوحات: إنّ جميع الأنبياء يأتيهم الإمداد من تلك الروح الطاهرة لسيّد الأنبياء، في ما يظهرون فيه من الشرائع والعلوم في زمان وجودهم رسولاً وتشريعهم الشرائع.

ونَقَل عنه قوله أيضاً: إنّ الله لمّا جعل منزل محمّد (صلى الله عليه وآله) السيادة فكان سيداً ومن سواه سوقة، علمنا أنّه لا يُقاوَم ; فإنّ السوقة لا تقاوم ملوكها، فله منزل خاصّ وللسوقة منزل، ولمّا أُعطي هذه المنزلة وآدم بين الماء والطين، علمنا أنّه الممدّ لكلّ إنسان مبعوث بناموس إلهي أو حكمي، وأوّل ما ظهر من ذلك في آدم، حيث جعله الله خليفة عن محمّد (صلى الله عليه وآله) فأمدّه بالأسماء كلّها من مقام جامع الكلم التي لمحمّد (صلى الله عليه وآله).

ثمّ نَقَل كلام الشيخ عبد الوهاب الشعراني من كتابه اليواقيت والجواهر وتقريره لكلام ابن عربي. ثمّ نَقَل كلام شمس الدين القناري وتقريره لكلام ابن عربي في مصباح الانس(2).

ثمّ نَقَل مصادر حديث النور عند الإمامية، فذكر جملة من الروايات عن الكليني في الكافي، وعن الصدوق في جملة من كتبه، وعن الشيخ المفيد في الاختصاص، والشيخ الطوسي في الأمالي، والراوندي في الخرائج والجرائح، والعلاّمة الحلّي في كشف اليقين، وتفسير فرات الكوفي... وجملة غفيرة أُخرى من علماء الإمامية.(3)

هذا، وقد روي بألفاظ متعدّدة أيضاً، فمنها: ما رواه عبد الرزاق الصنعاني في

1- الفتوحات المكّية الباب السادس في بدء الخلق.
2- مصباح الأُنس: 175.
3- عبقات الأنوار ج 4 ولاحظ الجزء 5 فإنّه أطنب في ذلك أيضاً.

مصنّفه، كما حكاه عنه صاحب كشف الخفاء (1) بسنده عن جابر بن عبد الله قال: "قلت: يارسول الله، بأبي أنت وأُمّي، أخبرني عن أوّل شيء خلقه الله قبل الأشياء؟ قال: يا جابر، إنّ الله تعالى خلق قبل الأشياء نور نبيك من نوره، فجعل ذلك النور يدور بالقدرة

حيث شاء الله، ولم يكن في ذلك الوقت لوح ولا قلم، ولا جنّة ولا نار، ولا ملك، ولا سماء ولا أرض، ولا شمس ولا قمر، ولا جنّي ولا إنسي، فلمّا أراد الله أن يخلق الخلق قسّم ذلك النور أربعة أجزاء: فخلق من الجزء الأول القلم، ومن الثاني اللوح، ومن الثالث العرش.

ثمّ قسّم الجزء الرابع أربعة أجزاء: فخلق من الجزء الأوّل حملة العرش، ومن الثاني الكرسي، ومن الثالث باقي الملائكة.

ثمّ قسّم الجزء الرابع أربعة أجزاء: فخلق من الأوّل السموات، ومن الثاني الأرضين، ومن الثالث الجنّة والنار.

ثمّ قسّم الجزء الرابع أربعة أجزاء: فخلق من الأوّل نور أبصار المؤمنين، ومن الثاني نور قلوبهم وهي المعرفة بالله، ومن الثالث نورانيتهم وهو التوحيد لا إله إلاّ الله محمّد رسول الله"... الحديث، كذا في المواهب.

وقال فيها أيضاً: واختُلف، هل القلم أوّل المخلوقات بعد النور المحمّدي أم لا؟ فقال الحافظ أبو يعلى الهمداني: الأصحّ أنّ العرش قبل القلم ; لما ثبت في الصحيح عن ابن عمر، قال: "قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): قدّر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء". فهذا صريح في أنّ التقدير وقع بعد خلق العرش، والتقدير وقع عند أوّل خلق القلم، فحديث عبادة

1- كشف الخفاء 1 / 311 و 312، لإسماعيل بن محمّد العجلوني الجراحي المتوفّى سنة 1162، مؤسّسة الرسالة، بيروت، 1405هـ الطبعة الرابعة.

بن الصامت مرفوعاً: "أوّل ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، فقال: ربّ: وما أكتب؟ قال: اكتب مقادير كلّ شيء"، رواه أحمد والترمذي وصحّحه.

وروى أحمد والترمذي، وصحّحه أيضاً من حديث أبي رزين مرفوعاً: إنّ الماء خُلق قبل العرش". وروى السدي بأسانيد متعدّدة: "أنّ الله لم يخلق شيئاً ممّا خلق قبل الماء".

فيجمع بينه وبين ما قبله، بأنّ أوّلية القلم بالنسبة إلى ما عدا النبوّي المحمديّ والماء والعرش. انتهى.

وقيل: الأوّلية في كلّ شيء بالإضافة إلى جنسه، أي أوّل ما خلق الله من الأنوار نوري، وكذا باقيها، أو في...

وروي في كشف الخفاء أيضاً . عن كتاب الأحكام لابن القطّان، فيما ذكره ابن مرزوق، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جدّه: "أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله) قال: كنت نوراً بين يدي ربّي قبل خلق آدم بأربعة عشر ألف عام". انتهى ما في المواهب.

ونبّه الشبراملسي: ليس المراد بقوله من نوره ظاهره من أنّ الله تعالى له نور قائم بذاته ; لاستحالته عليه تعالى ; لأنّ النور لا يقوم إلاّ بالأجسام، بل المراد خُلِق من نور مخلوق له، قيل: نور محمّد، وأضافه إليه تعالى ; لكونه تولّى خلقه. ثمّ قال: ويحتمل أنّ الإضافة بيانية، أي خلق نور نبيّه من نور هو ذاته تعالى، لكن لا بمعنى أنّها مادّة خلق نور نبيّه منها، بل بمعنى أنّه تعالى تعلّقت إرادته بإيجاد نور بلا توسّط شيء في وجوده. قال: هذا أولى الأجوبة، نظير ما ذكره البيضاوي في قوله تعالى: **{ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ}**(1)، حيث قال إضافة إلى نفسه تشريفاً وإشعاراً بأنّه خلق عجيب، وأنّ له مناسبة إلى حضرة الربوبية. انتهى ملخّصاً(2).

1- سورة السجدة 32: 9.
2- نفس المصدر الرواية المتقدّمة.

وكذا ما رواه أحمد بن حنبل(1) بسنده عن رسول الله (صلى الله عليه وآله).

وروى سبط ابن الجوزي: "قال أحمد في الفضائل: حدّثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن خالد بن معدان، عن زاذان، عن سلمان، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): كنت أنا وعليّ بن أبي طالب نوراً بين يدي الله تعالى قبل أن يُخلق آدم بأربعة آلاف سنة، فلما خُلق آدم قُسّم ذلك النور جزئين: فجزء أنا وجزء عليّ"(2).

وروى العاصمي: "أخبرنا الحسين بن محمّد، حدّثنا عبد الله بن أبي منصور، حدّثنا محمّد بن بشر، حدّثنا محمّد بن إدريس الرازي، حدّثنا محمّد ابن عبد الله بن المثنى، حدّثنا حمدي الطويل، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): خُلقت وعليّ بن أبي طالب من نور واحد يسبّح الله عزّ وجلّ في يمنة العرش قبل خلق الدنيا"(3).

وروى القطيعي: "حدّثنا الحسن، حدّثنا أحمد بن المقدام العجلي، حدّثنا الفضيل بن عياض، حدّثنا ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن زاذان، عن سلمان، قال: سمعت حبيبي رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: كنت أنا وعليّ نوراً بين يدي الله عزّوجلّ قبل

أن يخلق الله آدم بأربعة عشر ألف عام، فلمّا خلق الله آدم قسّم ذلك النور جزئين: فجزء أنا وجزء عليّ"(4).

وروى الخوارزمي: "بسند متّصل إلى زياد بن المنذر، عن محمّد بن علي ابن الحسين، عن أبيه، عن جدّه، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): كنت أنا وعليّ نوراً بين يدي الله تعالى قبل أن يُخلق آدم بأربعة عشر ألف سنة"(5).

1- كما رواه في البحار 15 / 24 تاريخ النبيّ باب بدء خلقه، أخرجه عن كتاب رياض الجنان لفضل الله بن محمود الفارسي، والظاهر أنّه رواه عن فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل.
2- تذكرة الخواص: 46.
3- تهذيب زين الفتى: 133 ح 38.
4- فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل 2 / 662 ح 1130.
5- المناقب: 88.

وروى الگنجي الشافعي: "أخبرنا إبراهيم بن بركات الخشوعي... عن عكرمة، عن ابن عبّاس: قال النبي (صلى الله عليه وآله): خلق الله قضيباً من نور قبل أن يخلق الدنيا بأربعين ألف عام، فجعله أمام العرش، حتّى كان أوّل مبعثي، فشقّ منه نصفاً فخلق منه نبيّكم، والنصف الآخر عليّ بن أبي طالب"(1).

وروى ابن المغازلي: "أخبرنا أبو طالب محمّد بن أحمد بن عثمان... عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي ذرّ، قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: كنت أنا وعليّ نوراً عن يمين العرش، يسبّح الله ذلك النور ويقدّسه قبل أن يخلق الله آدم بأربعة عشر ألف عام، فلم أزل أنا وعليّ في شيء واحد حتّى افترقنا في صلب عبد المطّلب"(2).

وروى ابن المغازلي: "أخبرنا أبو غالب محمّد بن أحمد بن سهل النحوي... عن سعيد بن عبد العزيز، عن جابر بن عبد الله، عن النبيّ (صلى الله عليه وآله)، قال: إنّ الله عزّوجلّ أنزل قطعة من نور فأسكنها في صلب آدم، فساقها حتّى قسّمها جزئين: جزءً في صلب عبد الله وجزءً في صلب أبي طالب، فأخرجني نبيّاً، وأخرج عليّاً وصيّاً"(3).

وروى الحموييني: "أخبرني الشيخ الصالح جمال الدين أحمد... عن العلاء ابن عبد الرحمان، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيّ (صلى الله عليه وآله)، قال: لمّا خلق الله تعالى أبا البشر ونفخ فيه من روحه، التفت آدم يمنة العرش، فإذا في النور خمسة أشباح سجّداً وركّعاً، قال آدم: هل خلقت أحداً من طين قبلي؟ قال: لا ياآدم، قال: فمن هؤلاء

الخمسة الذين أراهم في هيئتي وصورتي؟ قال: هؤلاء خمسة من ولدك، لولاهم لما خلقتك..."(4).

1- كفاية الطالب: 324.
2- المناقب: 87.
3- المصدر السابق.
4- فرائد السمطين 1 / 36، ورواه أحمد في المسند أيضاً، وصاحب كتاب الفردوس الديلمي، والرياض النضرة ج 2 ص 164، ولسان الميزان ج 2 ص 229، وميزان الاعتدال ج 1 ص 507 عن تاريخ ابن عساكر، ومناقب الخوارزمي ص 46، وينابيع المودّة ص256 و ص 10، ومناقب المغازلي ص 89، وكفاية الطالب ص 314 و ص 315، ومنتخب كنز العمّال في هامش مسند أحمد ج 5 ص 32، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج 2 ص 430.

والحاصل: إنّ مضمون هذه القاعدة وهي خلقتهم النورانية وإبداعها قبل كلّ الخلائق. مروية بألفاظ مختلفة عند الفريقين، وبطرق متعدّدة في المصادر الكثيرة، ويدلُّ على مضمون هذه القاعدة من الآيات قوله تعالى: **{اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاة فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَة الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَة مُبَارَكَة زَيْتُونَة لاَ شَرْقِيَّة وَلاَ غَرْبِيَّة يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُور يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْء عَلِيمٌ * فِي بُيُوت أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ * رِجَالٌ لاَ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلاَ بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلاة وَإِيتَاءِ الزَّكَوة يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالأَبْصَارُ}**، فنورهُ تعالى المضاف إليه بالإضافة التشريفية هو نور السماوات والأرض، اشتقّ منه وجودها كما ورد في أحاديث الفريقين في أنّه أوّل ما خلق الله نور النبيّ (صلى الله عليه وآله). وهذا النور مرتبط في تركيب الآيات بجملة **{فِي بُيُوت أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ}**، وهذه البيوت هي رجالٌ عُصموا عن اللهو بالتجارة والبيع، لا يفترون عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، فهذا النور مرتبط بأرواحهم، فحقيقة معرفة هؤلاء الرجال هو معرفتهم بمبدأ خلقتهم وهو النور.

وبعبارة أُخرى: إنّ في صدر آيات النور ذكر مبتدأ، وهو قوله: **{مَثَلُ نُورِهِ}**، أي النور المضاف إلى الله تعالى بالإضافة الخلقية، ثمّ بعد ذلك أخبر عنه بأخبار متعدّدة تباعاً، فأخبر عن ذلك النور:

أوّلاً: بتشبيهه بخمسة أُمور **{كَمِشْكَاة..}**.

ثانياً: تعاقب هذا النور بعد الخمسة وتعدده **{نُورٌ عَلَى نُور}**.

ثالثاً: هداية الله لنوره من يشاء **{يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ}**.

رابعاً: كون هذا النور في بيوت معظّمة مبجّلة رفعها الله بإذنه، ووصف هذه البيوت التي فيها النور بعدّة أوصاف، وإنّ تلك البيوت رجالٌ لا حجر ومدر: **{فِي بُيُوت أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ * رِجَالٌ..}**.

ويتحصّل من هذه الأخبار المتعدّدة عن نور الله، أنّ هذا النور المخلوق لله المشرّف بالإضافة التشريفية والتكريم إلى الذات المقدّسة، هو في رجال معصومين عن اللهو، لا يفترون عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، أي أنّهم دائماً في مقام العبودية والطاعة.

وكون هذا النور فيهم يعني أنّه أعلى مرتبة في أرواحهم، كما أنّ هذا النور بمقتضى الخبر الأوّل، مبتدأه وفي بدوه خمسة أنوار ; لأنّ التشبيه وقع على خمسة أشياء، أي بكلّ من المصباح والزجاجة والمشكاة والكوكب الدريّ والشجرة.

كما أنّ مقتضى الخبر الثاني تعاقب الأنوار بعد الأنوار الخمسة، وهذا المفاد لظهور الآيات متطابق مع ما ورد في روايات الفريقين في الخلقة النورانية من أنّ الخمسة أصحاب الكساء . هم مبتدأ خلق النور ومن ثم بقية العترة، ولا ريب أنّ أحد الخمسة وسيّدهم هو النبيّ (صلى الله عليه وآله)، ولا تكتمل عدّة الخمسة الذين فيهم النبيّ (صلى الله عليه وآله) إلاّ بالخمسة الذين وقعت بهم المباهلة، وهم أصحاب الكساء الذين نزلت في حقّهم آية التطهير بنصّ روايات الفريقين.

والعمدة التفطّن إلى أنّ تعدّد التشبيه في الآية إلى خمسة ليس جزافاً وزخرفاً في الكلام، بل المغزى منه الإشارة إلى أنّ هناك خمسة مشبّهين بخمسة أُمور مشبّه بها، وأنّ لكلّ مشبّه وجه شبه في المشبّه به الموازي له، وقد ورد في نصوص الفريقين مسائلة النبي عن تلك البيوت، وأنّ بيت عليّ وفاطمة منها؟

فقال (صلى الله عليه وآله): "نعم، من أفاضلها"(1).

ونصّ الحديث في السيوطي، وأخرجه عن ابن مردويه، عن أنس بن مالك وبريد: "قال: قرأ رسول الله (صلى الله عليه وآله) هذه الآية: {فِي بُيُوت أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ} ، فقام إليه رجل فقال: أيّ بيوت هذه يا رسول الله؟ قال: بيوت الأنبياء. فقام إليه أبو بكر فقال: يا رسول الله، هذا البيت منها، بيت عليّ وفاطمة؟ قال: نعم، من أفاضلها".

ولا يخفى أنّ هذه الرواية فيها دلالة على أنّ أبا بكر قد اختلج في نفسه أنّ بيت عليّ وفاطمة ومقام عليّ وفاطمة عند الله في الحجّية والاصطفاء والطهارة لا يقتصر عن مقام الأنبياء، ومقتضى جواب النبيّ (صلى الله عليه وآله) إثبات هذا المعنى، بل مقتضى الجواب علوّ مقامهما وأرفعيته وأنّه أعلى.

وممّا ورد في كون هذه البيوت منطبقة على المساجد أيضاً في الآية الكريمة وبضميمة مفاد هذه الرواية، تبيّن أنّ مراقدهم (عليهم السلام) هي بيوت لهم أيضاً، وهي أفضل شرفاً وعظمة من المساجد، ولذلك نقل السمهودي في وفاء الوفاء: إجماع أهل سنّة الخلافة بأنّ ما ضم الأعضاء الشريفة له (صلى الله عليه وآله) أعظم فضلاً من مكّة المكرّمة. وحُكي هذا الاجماع عن القاضي عياض، والقاضي أبو وليد الباجي، وأبو اليمن بن عساكر، بل نُقل عن التاج السبكي، عن ابن عقيل الحنبلي: أنّ تلك البقعة هي أعظم من العرش.(2)

وتوهّم بعض الرواة أنّ المراد من البيوت هو البيت الطيني الذي يحلّ فيه أهل البيت، مع أنّ المراد بحسب ظهور الآية . من البيوت هو نفس الرجال المطهرون،

1- رواه السيوطي في الدرّ المنثور في ذيل الآية، والثعلبي في الكشف والبيان، وابن حسنويه في بحر المناقب ص 18، والبغدادي في عوارف المعارف ص 261، والأمر تسري في أرجح المطالب ص 75 روى الحديث عن طريق ابن مردويه.
2- وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى للسمهودي 1 / 28.

كما هو مفاد قول الإمام الباقر (عليه السلام) في ذيل الآية الكريمة.

ويعضد مفاد الخلقة النورية لهم (عليهم السلام) المستفادة من آيات سورة النور . ما في قوله تعالى في سورة البقرة: {وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هؤُلآءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * قَالُوا سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَآ إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ * قَالَ يا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّآ أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ}(1).

ومقتضى مفاد هذه الآيات أنّ السبب في تأهّل آدم للخلافة الإلهية هو معرفته بعلم الأسماء الجمعي، وبه تشرّف لمقام سجود وطاعة وتبعية الملائكة له، ولم يكن جميع الملائكة عالمين بتلك الأسماء.

ويستفاد من هذا الاستعراض القرآني لهذه الواقعة أُمور:

الأوّل: إنّ تلك الأسماء موصوفة بغيب السماوات والأرض، وفي الآية التالية من تلك الآيات نرى أنّ الملائكة لم تكن تعلم بتلك الأسماء، مع أنّ الملائكة تملأ السموات والأرض، فلو كانت كينونة تلك الأسماء في السموات أو في الأرض لعلمتها الملائكة ولأحاطت بها خُبراً، بل إنّ تنبّه الملائكة لها بعد عرضها عليهم ـ ليس علم إحاطة بالأسماء، وإنّما هو علم إنبائي، لا كعلم آدم علم لدني، والعلم اللدني منه ما يكون عياني، بخلاف الإنبائي فإنّه حصولي.

الثاني: إنّ هذه الأسماء ليست أصوات متموّجة وكلمات لسانية، بل هي موجودات حيّة شاعرة عاقلة ; لقوله تعالى: **{عَرَضَهُمْ}** حيث إنّ الضمير (هم) لا يُستعمل إلاّ في ذلك ; ولقوله تعالى: **{بِأَسْمَاءِ هؤُلآءِ}** فإنّ اسم الإشارة (هؤلاء) لا يُستعمل إلاّ في ذلك أيضاً ; ولقوله تعالى: **{... فَلَمَّآ أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَآئِهِمْ}** فيُعلم أنّ هذه

1- سورة البقرة 2: 31 ـ 33.

الموجودات الحيّة الشاعرة العاقلة، هي سنخ موجودات كينونتها في الغيب الذي هو باطن السماوات، أي في نشأة ما وراء السماوات وما وراء نشأة الملائكة، وهذا ينطبق على المخلوقات النورية، ولا ريب في كون نور النبيّ هو أحدها، لأنّه سيّد الكائنات والمخلوقات، كما في قوله تعالى: **{ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى}** (1)، وقوله تعالى: **{وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ}**(2).

فتحصّل من هاتين الطائفتين الإشارة الواضحة إلى الخلقة النورية المتقدّمة على خلق السماوات والأرض باعتبار وصفها غيب السماوات والأرض.

وهناك آيات أُخرى تتعرّض لخلقتهم النورانية، لسنا في صدد بسط الدلالة حولها، ونكتفي بالإشارة في الموضع المناسب لها، نظير قوله تعالى: **{يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ**

بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ} (3)، وقوله تعالى: **{فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}**(4).

والمهم الالتفات إلى أهميّة هذه القاعدة في الاعتقادات والمعرفة الدينية ; حيث إنّ لها موقع الأُمومة والأصل لكثير من المعارف والقواعد والمسائل الاعتقادية، وقد مرّ نماذج من ذلك في الروايات، حيث إنّهم (عليهم السلام) يستدلُّون على بقية مقاماتهم بذكر هذا الأصل المعرفي.

وهذه الأُمور لهذه القاعدة تقتضيها القواعد الحكمية والعقلية ; إذ للصادر الأوّل والصوادر الأُولى في الإبداع الوجود الأشرف، بالقياس إلى سائر أقسام الخلقة، فلابدَّ من توفّرها على سائر الكمالات التي تكون فيما دونها من الخلقة، فإذا تقرّر

1- سورة النجم 53: 8 ـ 9.
2- سورة الأنبياء 21: 107.
3- سورة التوبة 9: 32.
4- سورة الأعراف 7: 157.

أنّ النور المُبدَع له الأسبقية، في الخلقة فلا بدَّ أن تكون له كلّ كمالات ما دونه وزيادة، كما لا بدّ أن يكون له الإشراف والهيمنة على ما دونه بإذن واقدار الله تعالى.

وعلى هذا التقرير لمعرفتهم بالخلقة النورانية معرفتهم بالنورانية . يتّضح تطابق هذه القاعدة مع القاعدة المتقدّمة: نزّلونا عن الربوبية وقولوا فينا ما شئتم، ولن تبلغوا كنه ما جعله الله لنا.

الفصل الخامس

• فهرست المناهج
التي اعتمدها الإمامية

فهرست المناهج
التي اعتمدها الإمامية

المنهج الأوّل: عبارة عن إثبات كبرى الإمامة بالأدلّة النقلية، ثمّ إثبات المصداق، بمعنى تشخيصه لا أصل وجوده ; وإلاّ فأصل وجوده قد دلّ عليه بنفس الكبرى.

وهذه الكبرى إمّا قرآنية أو روائية أو عقلية أو شهودية قلبية.

المنهج الثاني: إثبات النصوص الخاصّة الواردة بأسمائهم (عليهم السلام)، وهي على أنحاء: تارة بأسماء كلّ واحد منهم، وأُخرى في خصوص عليّ والحسن والحسين، وذرّية الحسين (عليهم السلام).

وغير ذلك من أنحاء التسمية.

المنهج الثالث: إثبات الأدلّة العقلية على الكبرى وضرورة وجود المعصوم (عليه السلام) وهذه الأدلّة تُثبت تارةً بالعقل العملي وأُخرى بالعقل النظري.

المنهج الرابع: إثبات إمامتهم (عليه السلام) عبر معاجزهم العلمية، ببسط البيان في موارد انعطاف الأُمّة الإسلامية إلى انحرافات هدّامة لولا الهداية العلمية التي قام بها

آل البيت (عليهم السلام). أو ببيان دقائق أسرارهم في العلوم والمعارف التي بثّوها والتي تتحدّى المضمار العلمي إلى يومنا في العصر الحديث، مع ما كانت عليه الجزيرة العربية من البداوة وندرة العلوم، وإحاطتهم باختلاف المذاهب، وتعدّد شؤون علومهم الروحية والحكمية والمادّية، وكذلك لجوء المخالفين بالرجوع إلى أهل البيت (عليهم السلام) [1]... وتراثهم العلمي في شتّى العلوم ماثل بين يدي البشرية يفوق ويتحدّى في الحلبة العلمية علم أيّ عالم وأيّ حاضرة علمية، كيف لا وهم أعدال الكتاب الذي له هذه الصفة أيضاً!

المنهج الخامس: مقارعة الدول المعاصرة لهم بكلّ طاقاتها وقواها، واستعانتها ببقية الدول البشرية على ذلك، مع ما كان يدّعيه آل محمّد (صلى الله عليه وآله) من الكمال وعدم الإعياء في العلم ممّا يثير نائرة التحدّي معهم، فقد تحدّوهم في العلوم والفنون ومختلف المهارات، حتّى في الفروسية والطبّ وعلوم الشعبذة، وغيرها.

المنهج السادس: إثبات خصوص إمامة عليّ (عليه السلام) أو الحسنين، أو إمامة المهدي (عج)، أو بهما معاً مع ضمّ ضمائم أُخرى، من قبيل تنصيص عليّ (عليه السلام) على من بعده، أو استلزام إمامة الثاني عشر (عليه السلام) لإمامة من قبله.

المنهج السابع: ريادتهم وسبقهم جميع البشر من عاصرهم ومن لم يعاصرهم . في تمام الكمالات والفضائل، وفي شتّى الصفات الفضيلية والكمالية الروحية والعقلية والنفسية والبدنية.

المنهج الثامن: الآيات البينة التي هي معاجز غير المعاجز العلمية، مثل قلع باب خيبر، وتكلّمهم بكلّ لسان وعلمهم بلغة الحيوانات.

1- راجع: إحقاق الحقّ.

المنهج التاسع: الملاحم الإخبارية التي أنبأوا بها، كخطبة البيان وأخبار آخر الزمان وما أخبروا عن أحوال معاصريهم. وقد دوّن الفريقان فصولاً في كتبهم التاريخية وكتب السير ونحوها من إخبارات عليّ (عليه السلام) عن الملاحم.

المنهج العاشر: تنصيص الكتب السماوية السابقة عليهم.

المنهج الحادي عشر: معرفتهم التامّة لفظاً ومعنىً وشؤوناً بالكتب السابقة وبالشرايع السابقة وبتواريخها الخفية ومنظومة الأولياء.

المنهج الثاني عشر: تطابق السنن الجارية على الأنبياء المسطورة في القرآن مع ما جرى لهم وعليهم في شؤونهم الفردية وشؤونهم العامّة مع الناس. كما في هارون (عليه السلام) وعليّ (عليه السلام)، وغيبة الحجّة (عليه السلام) وموسى (عليه السلام)، ونظير الرضا (عليه السلام) ويوسف (عليه السلام)، ونظير يحيى (عليه السلام) والجواد (عليه السلام)، وعيسى وإدريس والياس والخضر (عليهم السلام) مع الحجّة (عج)، ومريم (عليها السلام) وفاطمة (عليها السلام).

المنهج الثالث عشر: وهو إثبات إقدار الله عزّوجلّ لهم على خوارق العادات والمعجزات، باعتراف خصومهم، حيث أسموا ذلك بأنّه سحر من بني هاشم، بدءاً من قريش في العهد المكي، إلى العهد المدني وعهد التابعين وتابعيهم إلى بداية الغيبة.

المنهج الرابع عشر: إثبات العلم اللدني لهم (عليهم السلام)، من تراجم كتب رجال وحديث العامّة، وذلك بواسطة الروايات التي روتها العامّة عنهم، المتضمّن مفادها لدعواهم (عليهم السلام) بعدم استقاء علمهم من غيرهم، وأنّ علمهم لا يعي عن إجابة المسائل المختلفة، مضافاً إلى تلّمذ علماء المذاهب على أيديهم دون غيرهم.

وهناك غير ذلك من المناهج، يستطيع الباحث الوقوف عليها في كتب الإمامية المستفادة من الكتاب والروايات والعقل والفطرة السليمة.

نبذة في تطويف
الآيات القرآنية الدالّة على الإمامة

ولنستعرض جملة يسيرة من تلك الطوائف لا على سبيل الاستقصاء:

الأُولى: آيات الثقلين، وهي جملة من الآيات تفيد عين مفاد حديث الثقلين.

الثانية: آيات الهداية والصراط، وهي جملة من الآيات في السور الدالّة على أنّ هداية الأُمّة هي على عاتق أئمّة هداة يقومون مقام النبيّ (صلى الله عليه وآله).

الثالثة: آيات الاستخلاف، ومفادها بيان السنّة الإلهية في جعل الخليفة في الأرض مزوّداً بالعلم اللدني والعلم الأسمائي الجامع.

الرابعة: آيات التبليغ، وهي المتضمّنة للأمر الإلهي بإبلاغ الإمامة والولاية.

الخامسة: آيات الولاية، وهي المتضمّنة للفظ وعنوان الولاية، وأنّها لثلّة من هذه الأُمّة خاصّة.

السادسة: آيات الاصطفاء لذرّية إبراهيم (عليه السلام)، ومن هذه الأُمّة.

السابعة: آيات الإمامة، المتضمّنة للفظ وعنوان الإمامة.

الثامنة: آيات الأنفال والفيء والخمس لذي القربى.

التاسعة: آية التسليم على آل ياسين (آيات أولياء الدين وحججه).

العاشرة: آيات شهادة الأعمال، المتضمّنة لوجود ثلّة من هذه الأُمّة تشهد أعمال الأُمّة في كلّ عصر إلى يوم القيامة، وهم الأشهاد.

الحادية عشر: آيتا التطهير.

الثانية عشر: آية الأشهر الإثني عشر.

الثالثة عشر: آيات التولّي والتبرّي.

الرابعة عشر: آيات الكتاب المبين والمكنون.

الخامسة عشر: آيات رباني هذه الأُمّة.

السادسة عشر: آيات الوسيلة والسبيل.

السابعة عشر: آيات النور.

الثامنة عشر: آيات ليلة القدر، وصاحبها وليّ الأمر النازل في تلك الليلة.

جدولة مصادر الطوائف:

الطائفة الأُولى: آيات حديث الثقلين: آل عمران: 7، الواقعة: 77 . 81، الرعد: 39 و43، النحل: 64 و 89، القيامة: 16 19، الأنعام 38 و 59، يس: 12، النحل: 40 و75، البروج: 22، ص: 22، يونس: 61، فاطر: 32، الحجر: 75 76، يوسف: 111، العنكبوت: 47، الحج: 54، سبأ: 6، البقرة: 121، الأنعام: 154 155، الأعراف: 144.

الطائفة الثانية: آيات الهداية والصراط: الرعد: 7، سورة الحمد، يونس: 35 و 131، الأعراف: 181 و184، الأنبياء: 73، السجدة: 24، الجن: 16، طه: 82 و135، التوبة: 119، الأنعام: 153، الاسراء: 158، النمل: 75، المؤمنون: 73 74، النور: 55، الملك: 22، الحج: 54، الفرقان: 27، يونس: 180، غافر: 6 و10، مريم: 6 7، محمد: 17، الكهف: 24، العنكبوت: 69، المائدة: 67، البقرة: 18، يس: 82، إبراهيم: 22.

الطائفة الثالثة: آيات الاستخلاف: البقرة: 30، النمل: 62، ص: 26، وهي متطابقة مع حديث: خلفائي اثنا عشر من قريش.

الطائفة الرابعة: آيات التبليغ: المائدة: 3 و 67.

الطائفة الخامسة: آيات الولاية: النساء: 59، المائدة: 54 56، الأحزاب: 6، آل عمران: 63، النور: 54 و55.

الطائفة السادسة: آيات الاصطفاء لذرّية إبراهيم: آل عمران: 33 34، الحج: 75 78، البقرة: 237، النساء: 54 و 58، آل عمران: 68، الزخرف: 26 . 28، الأنبياء: 73، البقرة: 127 128، آل عمران: 164.

الطائفة السابعة: آيات الإمامة: البقرة: 124، النساء: 154، هود: 17، الأحقاف: 12، يس: 12، الأنبياء: 73، السجدة: 24، القصص: 5.

الطائفة الثامنة: آيات الأنفال والخمس والفيء والقربى: الحشر: 7، الروم: 38، الأنفال: 41، الشورى: 23، الاسراء: 26.

الطائفة التاسعة: أولياء الدين وحججه، وآيات الأشهر الحرم: آل عمران: 61، الصافات: 130، البراءة: 36.

الطائفة العاشرة: آيات شهادة الأعمال: البراءة: 105، النحل: 89، البقرة: 143، الحج: 78، الرعد: 43، آل عمران: 140، المطففين: 21، الواقعة: 11، النساء: 41، الأعراف: 46.

الطائفة الحادية عشر: آيتا التطهير: الواقعة: 79، آل عمران: 42.

الطائفة الثانية عشر: التولّي والتبرّي: الأعراف: 3، الممتحنة: 4، الزخرف: 26، البقرة: 166 و167، البراءة: 114، المجادلة: 22، الشورى: 23، محمّد: 29.

الطائفة الثالثة عشر: آيات الكتاب: الواقعة: 79، البروج: 21 22، آل عمران: 7 و79، النساء: 54، المائدة: 44 و48، الأنعام: 38 و59 و114، البراءة: 36، يونس: 61، هود: 1 و6، الرعد: 31 و39 و43، الحشر: 21، النحل: 89، الكهف: 49، طه: 52، الحج: 70، الشعراء: 2، النمل: 1 و75، سباء: 3، الدخان: 2، الزخرف: 2 4، فاطر: 11، الشورى: 52، المطففين: 18 20، يس: 12.

الطائفة الرابعة عشر: آيات الوسيلة: التكاثر: 8، البقرة: 211، المائدة: 35، الاسراء: 58، الفرقان: 57، سباء: 47، الشورى: 23.

الطائفة الخامسة عشر: آيات مقامهم النوري: النور: 35 36، البقرة: 31 34 و37، النساء: 171، البقرة: 124، الكهف: 109، لقمان: 27، التحريم: 12، الأنعام: 115، الأعراف: 158، الأنفال: 7، الشورى: 24، آل عمران: 39 و45، إبراهيم: 24،

الزخرف: 28، التغابن: 8، البراءة: 32، الزمر: 69.

أما الطائفة الأولى:

تفصيل آيات الثقلين وهي على أنماط:

الأوّل: سورة الحمد.

الثاني: سورة آل عمران.

الثالث: الواقعة: 78، الأحزاب.

الرابع: سورة الأنعام: 38 و 59 و 154، الدخان: 1 2، فاطر: 32، العنكبوت: 47 50، البقرة: 121، النمل: 40، الرعد: 31 و 39 و 43، البروج: 22، الأعراف: 145، يوسف: 101، الاسراء: 12 و14، المائدة: 48، يونس: 61.

الخامس: النحل: 89.

السادس: القيامة: 17، النحل: 64.

السابع: سباء: 6، الحج: 54.

الثامن: النساء: 83، محمّد: 16.

التاسع: المائدة: 44. وهي تتطابق مع طائفة آيات ربانيو الأمة.

العاشر: الشورى: 23، الأنعام: 90، يوسف: 104، سباء: 47.

الطائفة السادسة عشر: آيات ليلة القدر وصاحبها وليّ الأمر النازل فيها، وهي تتطابق مع قالب آيات حديث الثقلين: سورة القدر، سورة الدخان: 1 3، النحل: 1، غافر: 15، الشورى: 52.

النصوص القرآنية

الدالّة على إمامة أهل البيت (عليهم السلام)

القسم الأوّل: آيات الثقلين: وهي طوائف:

الطائفة الأولى: الراسخون في علم الكتاب

{هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ}(1).

1- سورة آل عمران 3: 7.

إنّ الظهور الأوّلي الإجمالي لهذه الآية الشريفة، هو الإعلان عن وجود قسمين من آيات الكتاب الكريم: محكم ومتشابه. كما أنّها تقسّم المكلّفين إلى أقسام: راسخون في العلم، وغير راسخين. وغير الراسخين إلى قسمين: قسم يتّبع المتشابه، وهم الذين قد زاغت قلوبهم عن الصراط المستقيم وعن الحقّ. والقسم الآخر لا يتّبع المتشابه، ولكنّها ترشد إلى لزوم اتّباع الراسخين في العلم ; كي يهدوهم إلى تأويل المتشابه بالمحكم.

كما أنّ الآية تُعلم بأنّ المحكمات لها مقام الأُمومة في آيات الكتاب، ممّا يعني أنّ المتشابهات كفروع لها، والتأويل لغةً: من الأوْل، أي الرجوع والأوب، وانتهاء شيء إلى شيء، من آل شيء إلى آخر، أي انتهى إليه.

وتأويل المتشابه، إمّا بمعنى الانتهاء إلى المعنى الحقيقي المراد منه، أو بمعنى انتهاء المتشابه إلى أصله وهو المحكم، وهو يتّحد مع المعنى السابق أيضاً ; إذ برجوع المتشابه إلى المحكم يوجب كشف المعنى المراد من المتشابه، وأنّه منسجم ومتلائم معه.

وبمقتضى النقطة الأخيرة وما تقدّم، يستلزم أنّ الإحاطة بالمحكم إحاطة تامّة، غير مقدور عليها لغير الراسخين في العلم ; وذلك لأنّ الإحاطة التامّة بالمحكم تستلزم العلم بتأويل المتشابه ; إذ المفروض في المحكم أنّ له الأُمومة والهيمنة والمرجعية لتفسير بقية الآيات، فعدم العلم بحقيقة المتشابه ناشئ من عدم فرض الإحاطة التامّة بالمحكم، إذ لا تشذ آية في المتشابه عن حيطة المحكمات وقيمومة معانيها على تلك الآيات، فلا تكون متشابهة عند المحيط خبراً بالمحكمات.

وهذا يدلّ على أنّ المتشابه وصف نسبي إضافي بالإضافة إلى غير الراسخين، وأمّا الراسخون فلا تشابه لديهم في الآيات، وإن كان التقسيم إلى المحكم الأمّ

وإلى الآيات الفرعية وصف حقيقي غير إضافي لنفس الآيات في نفسها.

وكلّ ذلك لا يلزم منه تعطيل الكتاب أو تجميده أو فقده لصفة الإعجاز بتوهّم أنّ آياته المحكمات لا يحاط بها للكلّ، والمتشابه لا يؤخذ به بنفسه لإجمال المراد منه، يزيغ من يتابعه من دون مفسّر معتبر صحيح، والمحكم لا يحاط ; وذلك لأنّ الآية في صدد بيان كيفية الأخذ واشتراطه باتّباع الراسخين بالعلم ومعونتهم وإرشادهم.

فيتبين أنّ الأخذ الذي لا بدّ منه المفترض في تلك الآية والتمسّك بالكتاب اللازم يجب أن يكون مقروناً بالتمسّك بأولي العلم الراسخين، لا أنّها في صدد حجب الكتاب عن التمسّك به، بل غاية دلالتها أنّ التدبّر بالقرآن والتمسّك به يجب أن يكون مقروناً وبمعيّة الراسخين في العلم.

عين ما يقال من أنّ كلاً من الكتاب والسنّة مصدر للشريعة ; فإنّ معنى الاثنينيّة في الحجّية ليس بأن يكون كلّ منهما مستقلّ عن الآخر، ولا بأن يكون أحدهما معطّلاً للآخر، وكونه فاعلاً أو غير فاعل، بل أن يكون هناك معية بينهما، وتشاهد وتعاضد وتكافل، ومن ثمّ لا يستلزم تعطيل أحدهما ولا فقد الكتاب المجيد لإعجازه ; لأنّ ادراك المعجزة فيه لا يتوقّف على الإحاطة بكلّ محكماته فضلاً عن متشابهاته، بل يكفي في ذلك معرفة البعض.

وكون الراسخين في العلم ثلّة من هذه الأُمّة الإسلامية لا خصوص فرد واحد، وكون هذه المجموعة باقية سلسلتها ما بقيت حجّية القرآن في هذه النشأة، وأنّها لا تُرفع إلاّ برفع الكتاب يوم القيامة، كلّ ذلك لأنّ الكتاب لا يؤخذ به بنحو تامّ إلاّ بهم.

ويستفاد من الآية أنّ التمسّك بالكتاب على انفراد لا يتحقّق بصورة صحيحة كاملة تامّة إلاّ بهم، كما لا يتحقّق التمسّك بهم إلاّ بالتمسّك بالكتاب ; لأنّهم هادون

إلى محكماته وتأويل متشابهاته. وهو مفاد حديث الثقلين.

وإنّ علم الراسخين في العلم ليس من العلم الكسبي ; لأنّه لا يؤهّل إلى ذلك مهما بلغ الإحاطة بدرجة من محكمات الكتاب ; إذ من الضروري أنّ الكتاب المجيد الحجّة لكلّ هذه النشأة، لا تنتفي حقائقه ولا تحصى محكماته المحيطة بتطاول هذه النشأة، بل وبالنشآت السابقة واللاحقة، فالعلم التامّ بكلّ الكتاب الذي أثبتته هذه الآية للراسخين في العلم لا يكون

إلاّ من سنخ العلم اللدني ; إذ الكتاب المبين الذي يستطرّ فيه كلّ شيء وما من غائبة في السموات والأرض إلاّ فيه . هو من لدن الغيب، والعلم التام به من سنخه.

ولا سيما وأنّ الآية قد قرنت تشريفاً . الراسخين في العلم بالله تعالى، ونفت العلم بالكتاب كلّه عن الجميع، وحصرته في الذات الإلهية ومن بعده بالراسخين في العلم، ممّا يعطي شرافةً وتعظيماً للراسخين في العلم كحجج الله على خلقه، ووهبهم ذلك النمط اللدني من العلم.

ومقتضى حجّية الكتاب وحجّية الراسخين في العلم، أنّ حجّيته مرهونة بحجّيتهم، وحجّيتهم مرهونة بحجّيته أيضاً، فالحجّتان من سنخ واحد، ممّا يدلّ على عصمتهم ; وإلاّ لو جاز عليهم الخطأ لانسدّ باب العلم في الكتاب ولزم التعطيل.

ويشير إلى مقام حجّيتهم ذيل الآية: **{وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ}**(1)، إشارة الآية إلى مثل هذه المضامين إنّما يتفطّن إليها ذو اللبّ، لا ذو الذهنية القشرية الذي لا يبصر إلاّ القشور. وكذلك الآية اللاحقة **{رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ}**(2)، أي أنّ ذوي الألباب بتفطّنهم بحجّية الراسخين

1- سورة البقرة 2: 269.
2- سورة آل عمران 3: 8.

في العلم بمعية الكتاب العزيز، يكونون قد اهتدوا إلى كيفية التمسّك بالكتاب والأخذ به من دون زيغ قلوبهم عن الحقّ ; إذ من تفرّد بالأخذ بالكتاب من دون التمسّك بالراسخين بالعلم، قد حكمت عليه الآية بزيغ قلبه، فلذلك اتّبع المتشابه، وأنّ اتّباعه للمتشابه طلباً لفتنة الناس عن الحقّ وعن الدين، وطلباً لتأويل الكتاب وعطفه على ما يوافق أهوائهم وجهالتهم.

كما أنّ جملة **{يقولون آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا}** (1) المجعولة صفة للراسخين في العلم على تقدير الواو عاطفة، أو خبر على تقدير كون الواو استئنافية، فإنّ الجملة الدالّة على علم الراسخين بالعلم بالتأويل حيث إنّ الضمير عائد إلى التأويل، وتعلّق الإيمان به يستلزم العلم به بنحو ما، لا سيما وأنّه قد وصف بإضافته إلى أنّه من عند الله، والتوصيف يستلزم التعيين، كما أنّ وصفهم بالراسخين بالعلم أيضاً مشعرٌ بذلك، وكذا إرداف ذكرهم للمستثنى وهو الباري تعالى، وكذا قولهم بعدم مخالفة المتشابه للمحكم ; لأنّ كلّ منهما من عند الله تعالى، أي وحدتهما في ذلك دالّ على معرفتهم بكيفية رجوع المتشابه إلى المحكم، أي تأويله به.

مضافاً إلى أنّه لو لم يكن ثلّة من هذه الأُمّة بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) تعلم متشابه القرآن وكيفية تأويله بالمحكم، لكان يلزم منه تعطيل الكتاب بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله). وهذا هو مفاد حديث الثقلين.

وبذلك تدلّ الآية على اختصاص علم الكتاب بهم بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، دون غيرهم من الأُمّة.

ثمّ إنّ مقتضى إحاطتهم بعلم الكتاب هو إحاطتهم بناسخه ومنسوخه، وعامّه وخاصّه، ومطلقه ومقيده، وموارد نزوله، وعزائمه، من رخصه، ومغايرة متشابهه

1- سورة آل عمران 3: 7.

من محكمه. وهذه الحجّية لهم بمعية حجّية الكتاب كما تقدّم في تبين كيفية العمل بالكتاب، وتنفي الاستقلالية، أي استقلالية غيرهم بالفهم للاستفادة من الكتاب، فحينئذ يعمل بموازين الدلالة المقرّرة في علوم الأدب بضميمة الاستعانة بالثقل الآخر.

مضافاً إلى وجوه التشاهد الآتية بين هذه الآية وبقية آيات الثقلين الدالّة على إحاطة الراسخين في العلم في هذه الأُمّة بالكتاب كلّه.

الطائفة الثانية: من عندهم بيان تبيان الكتاب لكلّ شيء

وهم كما في قوله تعالى: **{وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّة شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلاَءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْء وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ}**(1).

وقوله تعالى: **{بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلاَّ الظَّالِمُونَ * وَقَالُوا لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ}**(2).

و **{وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْء مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْء}**(3)

و **{ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْء وَهُدًى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ}**(4).

أما الآية الأولى الدالّة على الثقل الأوّل بل الثقلين معاً. فقد فُسّر (تبياناً لكلّ شيء) بأنّه تبيان لكلّ أُمور الدين، أي العلوم الدينية. والتفسير الآخر أنّ فيه تبياناً لكلّ شيء من أُمور الدين وغيره، فيشمل العلوم الدينية وغير الدينية، لا سيما أنّ معارف الدين محيطة بكلّ الحقائق الكونية.

وتقريب الاستدلال في الآية يتمّ على كِلا القولين، وقد وقع المفسّرون من العامّة في حيص وبيص في تفسير معنى الآية فلاحظ كلماتهم، وإن كان الثاني هو الصحيح ; لما في قوله تعالى: **{وَمَا مِنْ غَائِبَة فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِلاَّ فِي كِتَاب**

1- سورة النحل 16: 89.
2- سورة العنكبوت 29: 49 ـ 50.
3- سورة الأعراف 7: 145.
4- سورة الأنعام: 154.

مُبِين}(1) ; وقوله تعالى: {وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَة إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّة فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلاَ رَطْب وَلاَ يَابِس إِلاَّ فِي كِتَاب مُبين}(2) ; وقوله تعالى: {وَمَا مِنْ دَابَّة فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِر يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْء}(3) ; وقوله تعالى: {يَمْحُواْ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ}(4)، وغيرها من الآيات الدالّة على إحاطة الكتاب بكلّ صغيرة أو كبيرة. مضافاً إلى ما سيأتي في الطائفة الثالثة.

ثمّ إنّ شمولية الكتاب أوسع من التوراة، كما دلّت عليه الآيات في سورة الأعراف، وهي قوله تعالى: {وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْء مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْء فَخُذْهَا بِقُوَّة وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ}(5).

وهذا هو الثقل الأوّل، بل في الآية إشارة إلى الثقل الثاني أيضاً، حيث تُبيِّن وجود شاهد في كلّ أُمّة، والأُمّة الجيل من الناس أو القرن، أي وجود شاهد في كلّ قرن يشهد على الناس أعمالهم، ويكون هذا الشاهد من نفس أُمّة ذلك القرن، ويكون الرسول شاهداً على هؤلاء.

قال الفخر الرازي في ذيل الآية: اعلم أنّ هذا نوع آخر من التهديدات المانعة للمكلّفين عن المعاصي، واعلم أنّ الأُمّة عبارة عن القرن والجماعة، إذا ثبت هذا فنقول: في الآية قولان: الأوّل: إنّ المراد أنّ كلّ نبيّ شاهد على أُمّته. والثاني: إنّ كلّ جمع وقرن يحصل في الدنيا فلابدّ وأن يحصل فيهم واحد يكون شاهداً عليهم، أمّا الشهيد على الذين كانوا في عصر رسول الله صلّى الله عليهم وآله وسلّم، فهو الرسول ; بدليل قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ

1- سورة النمل 27: 75.
2- سورة الأنعام 6: 59.
3- سورة الأنعام 6: 38.
4- سورة الرعد 13: 39.
5- سورة الأعراف 7: 145.

وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا}(1).

وثبت أيضاً أنّه لابدّ في كلّ زمان بعد زمان الرسول من الشهيد.

فتحصل من هذا أنّ عصراً من الأعصار لا يخلو من شهيد على الناس، وذلك الشهيد لابدّ وأن يكون غير جائز الخطأ ; وإلاّ لافتقر إلى شهيد آخر، ويمتدّ ذلك إلى غير نهاية، وذلك باطل، فثبت أنّه لابدّ في كلّ عصر من أقوام تقوم الحجّة بقولهم، وذلك يقتضي أن يكون إجماع الأُمّة حجّة.(2)

أقول: ما تبيّن من دلالة الآية هو الحقّ من لزوم شاهد غير جائز الخطأ، ولكن تطبيق ذلك على إجماع الأُمّة واهي غايته ; فإنّ الأُمّة منقسمة في أكثر أمرها، فأين الشاهد في ما اختلفت فيه.

وحيث أنّ الشاهد لابدّ أن يكون عالماً بأعمال العباد، كما يشير إليه قوله تعالى: {**وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ**}(3)، فيرى أعمال العباد حين صدورها.

ومن الواضح أنّ علم كلّ ذلك كان لدى رسول الله (صلى الله عليه وآله)، إذ ما كان ينزل عليه شيء إلاّ كان يعلمه ويعلّمه غيره، لكن لا يحيط بكلّ تعليمه إلاّ الأُذن الواعية، كما قال تعالى: {**لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ**}(4)، وهي أُذن عليّ (عليه السلام) كما جاء في أحاديث الفريقين.(5)

1- سورة البقرة 2: 143.
2- الفخر الرازي 20 / 99 في ذيل الآية.
3- سورة التوبة 9: 105.
4- سورة الحاقّة 69: 12.
5- روى ذلك الطبري في تفسيره، وأبو نعيم في حلية الأولياء، والواحدي النيسابوري في أسباب النزول، والثعلبي في تفسيره، والرازي في تفسيره، والمتّقي الهندي في كنز العمّال، والقرطبي في تفسيره، والسيوطي في الدرّ المنثور، وابن كثير في تفسيره. لاحظ بقية المصادر: إحقاق الحقّ 3 / 147 و14 / 220 - 241 و20 / 92 - 97.

وقد قال تعالى: {**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**}(1)، وقال تعالى: {**وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ**}(2)، وقال تعالى: {**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ**}(3).

وكيف يبيّن ما لم يعلمه، وكيف يفرض أنّ علمه عند غير رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟ مع أنّ بيانه على عهدة ووظيفة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، بيان كلّ الكتاب.

ثمّ إنّ عملية إنزال حقائق الكتاب لتبيان ما فيه لم ينقطع ويرتفع بموت رسول الله (صلى الله عليه وآله) ; إذ هو باق لتنزّله كلّ عام ليلة القدر إلى يوم القيامة، فعلمه في كلّ الكتاب لابدّ أن يكون باقياً في ثلّة من هذه الأُمّة، وهو الثقل الثاني، وهو الذي تشير إليه الآية الثانية من قوله تعالى: **{وَمَا كُنْتَ تَتْلُواْ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَاب وَلاَ تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لاَرْتَابَ الْمُبْطِلُونَ * بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلاَّ الظَّالِمُونَ}**(4)، و(بل) للإضراب إمّا عمّا سبق في الآيات عليها، أو عن كون علم الكتاب أي كون الآيات بينات في صدور من عدا الذين أوتوا العلم. وعلى كلا التقديرين تدلّ على حصر علم وبيان ما في الكتاب بالذين أُوتوا العلم، والضمير (هو) عائد إلى الكتاب المجيد، بمقتضى السياق ومقتضى توصيفه بالآيات.

ثمّ إن الذين أُوتوا العلم قد ذُكروا في آيات أُخر، كقوله تعالى: **{وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ}**(5)، وقوله تعالى: **{وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ}**(6)، وقوله تعالى: **{ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ قَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ إِنَّ الْخِزْيَ**

1- سورة النحل 16: 44.
2- سورة النحل 16: 64.
3- سورة القيامة 75: 17 ـ 19.
4- سورة العنكبوت 29: 48 ـ 49.
5- سورة سبأ 34: 6.
6- سورة الحج 27: 54.

الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ}(1)، وقوله تعالى: **{وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ وَلَكِنَّكُمْ كُنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ}**(2)، وقوله تعالى: **{وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلاَ يُلَقَّاهَا إِلاَّ الصَّابِرُونَ}**(3)، وقوله تعالى: **{وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ}**(4)، وقوله تعالى: **{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَات وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ}**(5).

وهذه الآيات تصفهم بصفات التحلي بالعلم اللدني والعلم بالكتاب كما في قولهم: **{لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ}**(6)، حيث بمقتضى علمهم بالكتاب المحيط بالنشأتين لا يجهلون كيفية أحكام النشأة الأخرى.

كما أنّ الآيات آنفة الذكر أثبتت لهم رؤية ومعاينة الذي أُنزل إلى النبيّ (صلى الله عليه وآله) من الوحي.

ويُستفاد من سورة النحل أنّ الذين أُوتوا العلم هم المعصومون ; إذ أُبعد عنهم مطلق الخزي، كما أنّ إثبات التكلّم في مواطن من يوم القيامة والبعث دالّ على رفعتهم ومكانتهم وكونهم ذوي صلاحيات من المقام المحمود، وأنّهم لا تأخذهم أهوال يوم القيامة ولا أهوال البعث، وقد وصف الله تعالى مشاهد ذلك اليوم بقوله: **{يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلاَئِكَةُ صَفًّا لاَ يَتَكَلَّمُونَ إِلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا}**(7).

1- سورة النحل 16: 27.
2- سورة الروم 30: 56.
3- سورة القصص 28: 80.
4- سورة محمّد 47: 16.
5- سورة المجادلة 58: 11.
6- سورة الروم 30: 56.
7- سورة النبأ 78: 38.

وأيضاً قد أطلق على القرآن في سورة القصص: **{طَسِمِ * تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ}**(1)، وكذا في سور أُخرى (2)، وكذا ما مرّ في الطائفة الثانية من وصف الكتاب بأنّ فيه تبيان كلّ شيء، وقد نُعت الكتاب المبين في القرآن بأنّ ما من غائبة في السماء ولا في الأرض إلاّ فيه، وأنّه فيه مفاتح الغيب وما في البرّ والبحر وكلّ شيء. وكذا ما مرّ في الطائفة الأُولى من وصف الآيات المحكمات للكتاب بأنّها أُمّ الكتاب، وقد ذُكر في آيات هذه الطائفة، أنّ كلّ ما يمحى ويثبت في المشيئة الإلهية هو في أُمّ الكتاب. فمحكمات الكتاب هي أُمّ الكتاب.

ويتحصّل حينئذ: إنّ القرآن الكريم يشتمل على جميع مسائل علوم الدين والعلوم الأُخرى، وهذا يعزّز عموم مفاد الطائفة الثانية من أنّ في الكتاب تبيان كلّ شيء، ويدعم ذلك أنّ القرآن قد وصِف أنّه مهيمن على الكتب السابقة، كما في قوله تعالى: **{وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ}** (3)، والهيمنة هي الإحاطة، مع أنّه

قد وصفت بعض الكتب السماوية المتقدّمة باحتوائها على غير علوم الدين، كقوله تعالى: **{قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي}**(4)، فإنّ المجيء بعرش بلقيس بقدرة علم من الكتاب ليس ممّا يرتبط بالأحكام، وكذا قوله تعالى: **{وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الأَمْرُ جَمِيعًا}**(5)، فقوله تعالى: **{يَمْحُواْ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ}**(6) دالّ على أنّ حقيقة القرآن تشمل وتحوي المشيئات الإلهية،

1- سورة القصص 28: 1 ـ 2.
2- سورة الزخرف 43: 2، القمر 54: 52 ـ 53، الشعراء 26: 2، يوسف 12: 1.
3- سورة المائدة 5: 48.
4- سورة النمل 27: 40.
5- سورة الرعد 13: 31.
6- سورة الرعد 13: 39.

وهما مشيئة المحو ومشيئة الإثبات، فضلاً عن القضاء والقدر الإلهيين.

كما أنّ في الكتاب علم بكافة الكائنات والمخلوقات الأرضية والسماوية، بمقتضى قوله تعالى: **{وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ}**(1)، وقوله تعالى: **{وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِلاَّ فِى كِتَابٍ مُبِينٍ}**(2)، وقوله تعالى: **{عَالِمِ الْغَيْبِ لاَ يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ وَلاَ أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلاَ أَكْبَرُ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ}**(3)، هذا كلّه في الثقل الأوّل وهو الكتاب الكريم.

أمّا الثقل الثاني، فمضافاً إلى الآيات في الطائفتين السابقتين حيث بيّنت أنّ تأويل كلّ الكتاب والإحاطة بمحكماته هو عند الراسخين في العلم، وأنّ مجموع القرآن الكريم آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم، وهم الراسخون في العلم المشار إليهم، وهم المطهرون في آية التطهير الذين يمسّون الكتاب المكنون، كما في قوله تعالى: **{إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ * لاَ يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ}**(4).

وهم المعبّر عنهم بمن عنده علم الكتاب في قوله تعالى: **{وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلاً قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ}**(5)، وهذه الآية آخر سورة

الرعد المكّية نزولاً، ولم يكن قد أسلم يومئذ في مكّة من أهل الكتاب أحد، فالمراد بها هو أحد المسلمين التابعين لرسول الله (صلى الله عليه وآله) ممّن شرّف بهذا العلم.

فقد ذكرت أقوال في المراد من الآيتين المتقدمتين.

1- سورة الأنعام 6: 59.
2- سورة النمل 27: 75.
3- سورة سبأ 34: 3.
4- سورة الواقعة 56: 77 ـ 79.
5- سورة الرعد 13: 43.

أحدها: إنّه هو الله، كما عن الحسن والضحّاك وسعيد بن جبير والزجاج، واستُدلّ له بقول ابن عبّاس إنّه كان يقول: ومن عند الله علم الكتاب.(1)

وثانيها: إنّ المراد به أهل الكتاب، منهم: عبد الله بن سلام وسلمان الفارسي وتميم الداري، كما نسب إلى ابن عبّاس وعبد الملك بن عمير وجندب، وغيرهم.(2)

ومقتضى ذلك أن تكون مدنية، كما عن ابن مردويه وابن الزبير والكلبي ومقاتل. وكلا القولين كما ترى في الضعف والسقوط ; فإنّ ظاهر الآية اثنينية الشهادة والشاهدين، والسورة كلّ آياتها مكّية، والآية الأخيرة مذكورة في سياق نتيجة للآيات السابقة، فكيف يفكّك النزول بينها فتكون سابقتها مكّية وهي خاصّة مدنية؟ وليس هذا إلاّ تعصّب وعناد ممجوج، وسيأتي بسط الحديث في ذلك أكثر بعد الطائفة الثالثة.

ثم إنّه يستفاد من الطائفة الثانية أُمور:

الأمر الأوّل: إنّ هذه الطائفة بمجموع الآيتين دالّة على لزوم الرجوع إلى ثلّة معصومة في مقام التمسّك بالكتاب العزيز، وعند إرادة تبيّن الأحكام الشرعية والمعارف من الكتاب العزيز، نظير ما تقدّم في الطائفة الأُولى.

الأمر الثاني: تدلّ أيضاً على استمرار بقاء تلك الثلّة ببقاء القرآن وبقاء هذا الدين، حيث إن هذه الملحمة القرآنية في الآية الأُولى . وهي دعوى بيان حكم وعلم كلّ شيء في القرآن . على مرّ الأزمان والعصور محتاجة إلى من يبيّن ذلك من القرآن.

1- فتح القدير للشوكاني 3 / 90 دار إحيار التراث العربي.
2- المصدر السابق 3 / 89.

الأمر الثالث: إنّ حجّية هؤلاء الثلّة . عدل حجّية القرآن، وإنّ هذه الحجّية بنحو معي، ومن الواضح اقتضاء ذلك عصمة تلك الثلّة علماً وعملاً ; وإلاّ لاختلّ وانسدّ باب الرجوع في الكتاب إلى كلّ شيء.

أمّا العصمة العلمية ; فلأنّ الآية الثانية تدلّ على أنّ مجموع القرآن هو بيّن في صدورهم، والمفروض أنّ القرآن فيه تبيان لكلّ شيء، مضافاً إلى أنّه مع فرض الجهل العلمي في تلك الثلّة يستلزم حصول العجز لكافة الأُمّة عن الوصول إلى كلّ ما يحتاجونه من أحكام الكتاب ومعارفه.

وأمّا في صورة عدم العصمة العملية ; فلأنّه سوف تُفقد الأمانة والوثوق في الرجوع إلى أقوالهم.

الأمر الرابع: إنّ هذه الطائفة تعضد الاستثناء في الطائفة الأُولى من أنّ الذي يعلم متشابه القرآن إنّما هو الله والراسخون في العلم حيث ; إنّ في هذه الطائفة دلالة على أنّ آيات القرآن بيّنة عندهم غير متشابهة.

الأمر الخامس: إنّ العلم الذي بتوسّطه صار مجموع القرآن بيّن لهم، هذا العلم إيتائي وهبي عطائي من الله تعالى، لا تسبيبي (كسبي)، أي أنّه علم لدني. وقد أشار إليه القرآن الكريم في آيات عديدة، كما في سورة الكهف حيث قوله تعالى: **{فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا}**(1)، وقوله تعالى: **{إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ}**(2)، وقوله تعالى: **{قَالَ الَّذِي**

1- سورة الكهف 18: 65.
2- سورة البقرة 2: 247.

عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ}(1)، وقوله تعالى: **{وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ}**(2).

الأمر السادس: إنّ علمهم لدنيّ، علمٌ تالي لعلم النبيّ (صلى الله عليه وآله) وتابع للنبوّة ; حيث إنّ ذلك العلم متعلّق ببيان كلّ الكتاب، كما في آية العنكبوت المتقدّمة، أو تأويل كلّ الكتاب، كما في قوله تعالى في آل عمران: **{وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ}**(3)، وهو تأويل الكتاب المنزّل على النبيّ (صلى الله عليه وآله)، فعلمهم متأخر رتبة عمّا أُنزل على النبيّ (صلى الله عليه وآله)، ومن ثمّ أُطلق على علمهم أنّه وراثة عن النبيّ (صلى الله عليه وآله)، وليست هذه الوراثة هي وراثة معهودة بل هي وراثة نورانية، أي أنّ تلقّيها لدنيّ من الله تعالى وبوساطة نبويّة.

الطائفة الثالثة: الذين يحيطون بالكتاب المبين

قوله تعالى: **{وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِلاَّ فِى كِتَاب مُبِين}**(4)، وقوله تعالى: **{عَالِمِ الْغَيْبِ لاَ يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ وَلاَ أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلاَ أَكْبَرُ إِلاَّ فِي كِتَاب مُبِين}** (5)، وقوله تعالى: **{وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ}** (6)، وقوله تعالى: **{وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ..}**(7)، وقوله

1- سورة النمل 27: 40.
2- سورة لقمان 31: 12.
3- سورة آل عمران 3: 7.
4- سورة النمل 27: 75.
5- سورة سبأ 34: 3.
6- سورة الأنعام 6: 38.
7- سورة الأنعام 6: 59.

تعالى: {يَمْحُواْ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ} (1)، وقوله تعالى: {فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَاب مَكْنُون * لاَ يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ} (2)، وقوله تعالى: {كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ}(3).

والآيات الأُولى الدالّة على استطار كلّ شيء في الخلقة في الكتاب، فكلّ غائبة وكلّ رطب وكلّ يابس لم يفرط في تدوينه في الكتاب، وكل ما يُمحى ويُثبت في عالم الخلقة في الكتاب. وقد وصف القرآن بالكتاب المبين أي بأنّ القرآن هو ذلك الكتاب المبين .، كما في سورة الدخان من قوله تعالى: {حم * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَة مُبَارَكَة} (4)، وقوله تعالى: {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِير قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ} (5)، وقوله تعالى: {طس تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَاب مُبِين} (6)، وقوله تعالى: {هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ} (7)، وقوله تعالى: {وَمَا تَكُونُ فِي شَأْن وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآن وَلاَ تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَل إِلاَّ كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّة فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاءِ وَلاَ أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلاَ أَكْبَرَ إِلاَّ فِي كِتَاب مُبِين} (8)، مع أن إستطار كلّ شيء في الكتاب المبين صرّح به في إحدى الآيات {وَمَا مِنْ غَائِبَة فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِلاَّ فِي كِتَاب مُبِين} (9)، وقوله تعالى: {وَمَا مِنْ دَابَّة فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَاب مُبِين}(10).

1- سورة الرعد 13: 39.
2- سورة الواقعة 56: 75 ـ 79.
3- سورة الرعد 13: 43.
4- سورة الدخان 44: 1 ـ 3.
5- سورة المائدة 5: 15.
6- سورة النمل 27: 1.
7- سورة البقرة 2: 97.
8- سورة يونس 10: 61.
9- سورة النمل 27: 75.
10- سورة هود 11: 6.

وهذه الطائفة مع كونها دالّة بالاستقلال على الثقلين بضميمة قوله تعالى في الرعد: {كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ} (1) فالحريّ بنا أن ننقّح الحال في كون الآية مكّية في قبال القولين السابقين اللذين مرّا في الآية وأنّها مدنية.

وهذا القول يستلزم كون الآية مدنية ; لأنّ هؤلاء وهم عبد الله ابن سلام أو سلمان الفارسي أو تميم الداري . أسلموا بعد الهجرة، وكلا القولين بعيدين عن الحقيقة والصواب.

أمّا القول الأوّل، فإنّ ما نُسب إلى ابن عبّاس فمع كون النسبة غير مسندة، فتكون القراءة شاذّة لا يجب التعويل عليها في قبال المتواتر من قراءة الآية، أي أنّ (مَنْ) اسم موصول لا حرف جرّ.

أمّا القول الثاني، فيردّه شواهد عديدة:

الأوّل: كون الآية مكّية كما عن النحاس عن ابن عباس، وممّن ذهب إلى أنّها مكّية سعيد بن جبير والحسن وعكرمة وعطاء وجابر ابن زيد.(2)

الثاني: إنّ سياق السورة من أوّلها إلى آخرها سياق واحد في المحاججة مع الكفّار، مثل قوله تعالى: {وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ} (3)، وقوله تعالى: {وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثُلَاتُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ * وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ} (4)، ومن الظاهر أنّ هذا اللحن لحن دعوة الرسول (صلى الله عليه وآله) في مكّة مع كفّار قريش كبقية السور المكّية، لا أُسلوب المواجهة بالقوّة والتهديد بالقتال، وكذلك هو لحن الطرف الآخر وهم

1- سورة الرعد 13: 43.
2- فتح القدير للشوكاني.
3- سورة الرعد 13: 5.
4- سورة الرعد 13: 6 ـ 7.

الكفّار . لحن المطالبة بالمعجز أي الحجاج المنطقي، وهي مرحلة متقدّمة في عهد مكّي من الرسالة تختلف عن العهد المدني من أُسلوب المواجهة مع الرسول القائد لدولته التي أنشأها في المدينة.

ثمّ إنّ السورة تتابع آياتها بنفس السياق والأُسلوب، كقوله تعالى: {لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لاَ يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلاَّ كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلاَّ فِي ضَلاَلٍ * وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلاَلُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ * قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ...} (1)، وكذلك الآيات اللاحقة: {وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ}(2)، وكذا قوله تعالى: {كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ لِتَتْلُوَا عَلَيْهِمُ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ * وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الأَمْرُ جَمِيعًا}(3).

وأجمع المفسّرون وأصحاب السير: أنّ الآية الأخيرة نزلت في مكّة لمطالبة قريش النبيّ (صلى الله عليه وآله) بهذه الأُمور الخوارق، ومن الواضح أنّ السياق لا يمكن تفكيكه بل هو تابع مع مبتدأ السورة، فمن الغريب ما نُسب إلى بعضهم قوله أنّ السورة مكية وخصوص هذه الآية مدنية، مع أنّ هذه الآية كما يلاحظ بالتدبّر في السورة متّصلة النظم وهي في مقام الجواب عن حجج الكافرين، فكيف يصحّ إقحام هذه الآية المدنية بعد فرض كون الآيات السابقة جميعاً مكية؟

وهكذا في استرسال بقية الآيات كقوله تعالى: {وَلَقَدِ اسْتُهْزِيءَ بِرُسُلٍ مِنْ قَبْلِكَ

1- سورة الرعد 13: 14 ـ 16.
2- سورة الرعد 13: 27.
3- سورة الرعد 13: 30 ـ 31.

فَأَمْلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ} (1)، والإمهال كان في مكّة، وقوله تعالى: {بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرُهُمْ...}(2)، وكذا قوله تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُول أَنْ يَأْتِيَ بِآيَة إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَل كِتَابٌ} (3)، و{يَمْحُواْ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ} (4)، و {وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ}(5)، و{أَوَلَمْ يَرَوْا...}(6)، و{وَقَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلِلَّهِ الْمَكْرُ جَمِيعًا يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْس وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ} (7)،

و{وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلاً قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ}(8).

فتجد أنّ مخاطبة الكفّار في هذه الآية الأخيرة هي عين مخاطبتهم السابقة وبنفس اللحن من الحجاج المنطقي، بل إنّ مضمون هذه الآية الأخيرة ملخّص وحاصل لجميع الآيات السابقة، بل في هذه الآية تصريح وتعرّض لرفض مقترحات الكفّار والتي طلبت في الآيات السابقة، كما في قوله تعالى: {وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ} (9)، ومقترحهم بتسيير جبال مكّة وتكليم الموتى رفض بقوله تعالى: {قُلْ كَفَى...} أي إنهاء للمحاججة وقطع للحجّة بشهادة الله وشهادة من عنده علم الكتاب، وهذا دلالة على مكّية الآية الأخيرة.

الثالث: لم يوصف علماء اليهود والنصارى والأحبار عدا أنبيائهم ورسلهم

1- سورة الرعد 13: 32.
2- سورة الرعد 13: 33.
3- سورة الرعد 13: 38.
4- سورة الرعد 13: 39.
5- سورة الرعد 13: 40.
6- سورة الرعد 13: 41.
7- سورة الرعد 13: 42.
8- سورة الرعد 13: 43.
9- سورة الرعد 13: 27.

وأوصيائهم بهذه الصفة من العلم بالكتاب، فهم في قوله تعالى: {قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَ آهُ مُسْتَقِرًّا...} (1)، هو وصف لآصف بن برخيا وصي سليمان، وقد بيّنت هذه الآية أنّ خاصّية علم الكتاب القدرة التكوينية الخارقة كالتي كانت حاصلة لدى آصف، وقد أشارت إليه سورة الرعد نفسها في قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى...}(2) ومن الواضح أنّ هذه الخاصّية والصفة إنّما تُعطى لذوي المناصب الإلهية كالأوصياء والرسل، ومن ثمّ وصف بعلم الكتاب أكثر أنبياء الله.

كما أنّ آيات الثقل الأوّل في هذه الطائفة مبيّنة لاحتواء الكتاب بكلّ المشيئات الإلهية وبكلّ غائبة في السماوات والأرض وكلّ صغيرة وكبيرة ورطب ويابس، فالإحاطة بمثل هذا العلم لم يكن لدى من أسلم من اليهود والنصارى كما زُعِم، كعبدالله بن سلام وتميم الداري

وغيرهما، فمع خطورة هذا المقام وعظمة شأن هذه الصفة يمتنع أن يكون مصداقها هؤلاء، وذلك دليل بيّن على كون نزولها في مكّة وأنّ مصداقها هو من يكون وصياً للنبيّ (صلى الله عليه وآله).

الرابع: إنّ شهادة من عنده علم الكتاب أمر أُردف بشهادة الله تعالى للدلالة على أنّها تتلوها في السنخ، وبعبارة أُخرى: إنّ إدلاء الشاهد بالشهادة يستلزم تحمّل الشاهد عياناً للأمر المشهود به، ممّا يعني أنّ الشاهد لديه إدراك حضوري عياني لعملية إنباء النبيّ ونزول الوحي على قلبه الشريف، ونزول الوحي على قلب النبيّ (صلى الله عليه وآله) أمر غيبي ليس من عالم الشهادة والحسّ، فلا يتيسّر للشاهد الشهادة إلاّ أن يشهد بقلبه كيفية نزول الوحي على النبيّ (صلى الله عليه وآله)، وكيف لا يتيسّر له

1- سورة النمل 27: 40.
2- سورة الرعد 13: 31.

ذلك وعنده علم الكتاب الذي استطرّ فيه كلّ شيء.

وهذا ما يشير إليه قول علي (عليه السلام) في الخطبة المعروفة بالقاصعة: "... ولم يجمع بيت واحد في الإسلام غير رسول الله (صلى الله عليه وآله) وخديجة وأنا ثالثهما، أرى نور الوحي والرسالة وأشمّ ريح النبوّة، ولقد سمعت رنّة الشيطان حيث نزل الوحي عليه (صلى الله عليه وآله) فقلت: يارسول الله ما هذه الرنّة؟ فقال: هذا الشيطان قد أيس من عبادته إنّك تسمع ما أسمع وترى ما أرى إلاّ أنك لست بنبيّ، ولكنّك لوزير وإنّك لعلى خير".(1)

ويشير إلى ذلك قوله تعالى: **{وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ}**(2)، فإنّه قد أثبت الرؤية لا الرأي، وقد وصف القرآن الذين أوتوا العلم بأنّ مجموع القرآن آيات بيّنات في صدورهم.

وأمّا قوله تعالى: **{وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَآمَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ}**(3)، وهذا وإن كان شهادة ممّن أسلم من بني إسرائيل على مثل القرآن من الكتب السابقة المنزّلة، إلاّ أنّه في الحقيقة ليس الاعتداد بشهادتهم الصادرة منهم من جهة أشخاصهم، وإنّما هي في الحقيقة شهادة الكتب السابقة على نبوّة النبيّ الخاتم وحقّانية القرآن المنزّل، فالشهادة إذن

لصدق النبوّة وصدق القرآن هي بشاهد غيبي، وهو الكتب المنزّلة السابقة مسانخ ومن نمط المشهود له.

الخامس: إنّ لفظ (الكتاب) في الآية لم يُقيّد بقيد الدالّ على إرادة الكتب السابقة المنزّلة، مضافاً إلى أنّ (ال) إمّا جنسية أو عهدية، والجنسية هو ما يراد به اللوح المحفوظ وأُمّ الكتاب، وقد تقدّم أنّه لا يحيط به من أسلم في المدينة من أهل الكتاب، ولا ادَّعى ذلك ولا ادُّعي فيهم ذلك، وإنّما الذي ادّعى ذلك في الأُمّة

1- نهج البلاغة خطبة 192.
2- سورة سبأ34: 6.
3- سورة الأحقاف 46: 10.

الإسلامية هم خصوص عترة النبيّ (صلى الله عليه وآله).

وأمّا إن كانت عهدية، فالعهد الذهني والعهد الذكري واللفظي في السورة إنّما هو القرآن الكريم، فالعالم بالكتاب المراد به العالم بتمام القرآن.

فتحصّل حينئذ:

إنّ من عنده علم الكتاب المقرونة شهادته بشهادة الله تعالى هو ممّن أسلم مع النبيّ (صلى الله عليه وآله) في مكّة، وممّن قد زُوّد بعلم أُمّ الكتاب، أي ممّن له علماً لدنياً بتمام حقائق القرآن الكريم. ومن البيّن أنّ صلة الموصول في الآية دالّة على حجّية شهادته، وأنّ منشأ تلك الحجّية هو إحاطته بالكتاب المستطرّ فيه المغيّبات، إذ من يكون بهذه المنزلة هو الذي يتمكّن من تحمّل تلك الشهادة والإحاطة بصدق المشهود بها، وهذا وجه حجّية شهادته.

وحيث احتجّ الله تعالى بشهادته فلابدّ من علم قريش ومعرفتهم لهذه الصفة التي فيه وإن جحدوا لساناً، سواء حصلت معرفتهم بذلك . وباتّصاف هذا الشاهد بهذه الصفة . سابقاً، أو بتوسّط نفس الاحتجاج بأن يكون في وصف الله أنّ الشاهد هو بتلك الصفة تنبيهاً للكفّار على منشأ حجّية شهادته، وأنّ ذلك المنشأ وتلك الصفة بإمكانهم التحقّق من وجودها والفحص عن ثبوتها في الشاهد.

وهذا ما تشير إليه المصادر التاريخية من وقيعة قريش في بني هاشم بأنّهم بيت سحر والعياذ بالله . وأنّه طالما رؤي منهم السحر . ووقيعتهم تلك كانت شاملة لعليّ (عليه السلام)،

ممّا يدلّل على مشاهدة قريش خوارق العادات من بني هاشم ومن عليّ (عليه السلام)، إلاّ أنّهم يجحدوها بلسانهم ويصفوها بأنّها سحر.

ويشير إلى ذلك قول عليّ (عليه السلام) في الخطبة القاصعة عندما طلبت قريش من رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يظهر لهم معجزة الشجرة في حركتها وتكلّمها، فأظهر لهم رسول الله (صلى الله عليه وآله) ذلك، فقال عليّ (عليه السلام): "فقلت أنا لا إله إلاّ الله إنّي أوّل مؤمن بك يارسول

الله، وأوّل من أقرّ أن الشجرة فعلت ما فعلت بإذن الله تعالى تصديقاً بنبوّتك وإجلالاً لكلمتك، فقال القوم كلّهم: بل ساحر كذّاب عجيب السحر خفيف فيه، وهل يصدقك في أمرك إلاّ مِثْلُ هذا يعنونني . وإنّي لمن قوم لا تأخذهم في الله لومة لائم، سيماهم سيماء الصدّيقين وكلامهم كلام الأبرار، عُمّار الليل ومنار النهار، يتمسّكون بحبل القرآن، يحيون سنن الله وسنن رسوله، لا يستكبرون ولا يعلون ولا يضلّون ولا يفسدون، قلوبهم في الجنان وأجسادهم في العمل"(1).

وعدم استجابة قريش للأمر في القرآن بأنّ عليهم الاكتفاء بشهادة الله وشهادة من عنده علم الكتاب، أي أنّهم لم يستشهدوا بمن عنده علم الكتاب، كما لم يستشهدوا بالقرآن على صدق نبوّته (صلى الله عليه وآله).

فيتحصّل من هذه الطائفة أُمور:

الأوّل: اشتمال القرآن على لوح التشريع والتكوين، أي بتمام كلّ من اللوحين.

الثاني: إحاطة من عنده علم الكتاب وهم المطهّرون الذين يمسُّون مكنون القرآن كما سيأتي في الطوائف اللاحقة . وهم الراسخون في العلم كما في الطائفة الأولى . والذين يعلمون تأويله ومتشابهه وهم الذين أوتوا العلم فمجموع آيات القرآن بيّنات في صدورهم كما في الطائفة الثانية ..

وإرادة الجمع من اسم الموصول (من عنده علم الكتاب) متعارف في مثل الأسماء الموصولة، ولذلك فَسّر الجمع أيضاً . من زعم أنّ الآية مدنية، وطبّقها على مَنْ أسلم من اليهود والنصارى.

الثالث: مقتضى قوله تعالى: {قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقِرًّا}(2)، وقوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ

1- نهج البلاغة خطبة 192.
2- سورة النمل 27: 40.

قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا}(1)، إنّ خاصّية علم الكتاب هو إقدار الله تعالى لصاحب ذلك العلم على إحياء الموتى والتصرّف بخوارق العادات، مع أنّ آصف بن برخيا الذي أُشير إليه في الآية الأُولى كان عنده بعض علم الكتاب ; لمكان (من) التبعيضية، لا سيما أنّ الآية الثانية في نفس سورة الرعد ومورد نزولها هو اقتراح الكفار باتساع أرض مكّة بإزالة الجبال وتسوية الأرض وتكليم الموتى، من دون تقييدهم وقوع ذلك بالقرآن الكريم . تتضمّن جوابه تعالى بإمكان القدرة على ذلك بتوسّط القرآن، بياناً لعظمة القرآن التكوينية وشؤونه في الآفاق الخارجية، نظير قوله تعالى: {لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}(2).

الرابع: تتوضّح مفاد هذه الطائفة مع مفاد الطائفتين السابقتين بأمور مستنتجة، وذلك مثل ضرورة وجود ثلّة عالمة بالكتاب وما فيه ; وإلاّ لزم تعطيل الكتاب الذي جمعت فيه حقائق الكون والتشريع، والذي فيه بيان كلّ شيء، وأنّهم (عليهم السلام) في علمهم هذا بالكتاب تالين تابعين لرسول الله ; لأنّ علمهم متعلّق بما أُنزل على النبيّ (صلى الله عليه وآله).

وكذا تلازم وجود القرآن ووجودهم بأنّهم حينئذ الوسيلة للوصول إلى تمام حقائق القرآن التشريعية والتكوينية، وما به من هداية المكلّفين مما تضطرّهم إليه الحاجة.

1- سورة الرعد 13: 31.
2- سورة الحشر 59: 21.

الطائفة الرابعة: المطهّرون والكتاب المكنون واللوح المحفوظ

قوله تعالى: {فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ * لاَ يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ * تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَفَبِهَذَا الْحَدِيثِ أَنْتُمْ مُدْهِنُونَ * وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ}(1).

وقوله تعالى: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً}(2).

وقوله تعالى: {بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي تَكْذِيبٍ * وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ * بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ}(3).

ومقتضى القسم في الآية كون المقسوم عليه جملة خبرية لا جملة إنشائية ; إذ القسم لأجل توثيق الأخبار بالمقسوم عليه، كما أنّ القسم في الآية موصوف بالعظمة لبيان عظمة المخبر به، والمخبر به كرامة القرآن، وقد فُسرت كرامته باكتنانه في كتاب غيبي لا يصل إليه إلاّ المطهّرون من الذنوب ومن الضلال، وفي ذلك بيانٌ لعزّة القرآن وقداسته عن أن يكون مبتذلاً لغير المطهرين.

فمن الواضح حينئذ . عدم إرادة القرآن في وجوده في رسم المصحف الشريف، بل المراد من الوجود وجوداً أسمى مكنوناً، محفوظاً في لوح غيبي لا يناله ولا يصل إليه إلاّ من كان على ارتباط بذلك الغيب واطّلاع بالمغيبات. وهذا الوجود للقرآن ليس فيه متشابه ; لأنّ المتشابه وصف للقرآن المنزّل، أي في وجوده النازل على صورة آيات وسور، ومنه محكم ; وإلاّ فهو في وجوده الغيبي

1- سورة الواقعة 56: 75 ـ 82.
2- سورة الأحزاب 33: 33.
3- سورة البروج 85: 19 ـ 22.

كتاب كلّه مبين كما تقدّم وصفه بذلك في الطائفة الرابعة آنفة الذكر. وهذا سبب كون القرآن بتمامه آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم حيث إنّهم مطهرون يطّلعون على الوجود الأرفع للقرآن أي الغيبي وهو معنى مسّهم للكتاب المكنون..

إذن هناك تشاهد جلي بين هذه الطائفة والطوائف المتقدّمة، كما أنّ للقرآن في وجوده النزولي أوصافاً كما في رسم المصحف الشريف، ففي وجوده المكنون أوصاف أُخرى، فبعض الأوصاف للوجود الأوّل، وبعض الأوصاف للوجود الثاني.

وهذا التعدّد في الأوصاف راجع إلى تعدّد مراتب وجود ونزول القرآن نفسه، وهو مقتضى التعبير المتكرّر في الآيات والسور بإنزال القرآن ونزوله، المستلزم لتواجد القرآن في رتبة عالية ثمّ أُنزل إلى النشأة الأرضية.

كما أنّ الآية تحصر الواصل لحقيقة القرآن الغيبية بـ (المطهرين)، ولا تكون الطهارة إلاّ بعدم اقتراف الذنب، وهي المعبّر عنها بالعصمة، وهي شاملة للبعد عن الضلال، وقد وصِف الضلال والشكّ والريب بالرجس في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: **{وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ}**(1)، وقوله تعالى: **{كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ}**(2).

بل قد أطلق القرآن الكريم الرجس على الجهل والجهالة، كما في قوله تعالى: **{... وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لاَ يَعْقِلُونَ}**(3). كما أطلق الرجس على المعاصي المُرتكبة بالجوارح، كما في قوله تعالى: **{إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنْصَابُ وَالأَزْلاَمُ**

1- سورة التوبة 9: 125.
2- سورة الأنعام 6: 125.
3- سورة يونس 10: 100.

رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ}(1).

فيُعلم من ذلك أنّ المطهرون هم الواجدون للطهارة عن جميع أنواع الرجس، فلا يرتابون ولا يشكّون قطّ، كما أنّهم لا يجهلون ولا يقعون في جهالة قطّ، مستكملي العقل.

فالطهارة قسمان: منها عن الرذائل العملية، وأُخرى عن رذائل الجهالات، فهم على كمال في العلم والعمل بدرجة يتميزون بها، تؤهّلهم للاتّصال بالغيب والكتاب المكنون واللوح المحفوظ. فالآية دالّة على وجود هؤلاء المطهّرين في الأُمّة. ومن البيّن أنّ وجود هؤلاء المطهّرين لازم لبقاء القرآن ; وإلاّ للزم تعطيل حقائق وأسرار القرآن، وقد عيّنت وشخّصت آية التطهير مصداق المطهّرين، وهم أهل البيت (عليهم السلام) ; لقوله تعالى: **{إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً}**(2)، ولا يخفى الفرق اللغوي بين المطهّر والمتطهّر.

ويتحصّل مما مرّ أُمور:

الأوّل: معية الثقلين، وهم الكتاب والمطهّرون من عترة النبيّ (صلى الله عليه وآله).

الثاني: تصريح الآية باطّلاع الثقل الثاني على مكنون القرآن الغيبي الذي هو من أنماط العلم الغيبي، والذي يمتازون به دون الأُمّة.

الثالث: طهارتهم وعصمتهم علماً وعملاً، وأنّ ذلك سبب تأهّلهم للإحاطة بحقائق القرآن الغيبية.

الرابع: إنّ المطهّرين هم المجموعة المعصومة المعدودة من عترة النبيّ (صلى الله عليه وآله).

الخامس: إنّ للقرآن حقائق غيبية تكوينية وراء وجود رسم المصحف.

1- سورة المائدة 5: 90.
2- سورة الأحزاب 33: 33.

الطائفة الخامسة: وراثة الكتاب والعصمة في التدبير

قوله تعالى: **{وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً}**(1).

وقوله تعالى: **{وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ * ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ}** (2)، وقوله تعالى: **{قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلاَمٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ}**(3).

من الواضح أنّ الكتاب في الآية الثانية هو القرآن الكريم بحسب السياق، كما أنّ هذا التوريث المشار إليه في الآية ليس توريثاً مادّياً بالأسباب المتعارفة، نظير ما ورد في قوله تعالى: **{فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الأَدْنَى}** (4)، و **{وَإِنَّ الَّذِينَ أُورِثُوا الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيب}** (5)، وقوله تعالى: **{وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ}**(6)، فالتوريث هذا توريث إلهي من سنخ الملكوت والعلم اللدني ; بقرينة تخصيص هذه الوراثة للكتاب بـ (المصطفين)، والاصطفاء بالاصطلاح القرآني قد خُصّ بالأنبياء والرسل والملائكة ونحوهم من المعصومين والمطهّرين.

1- سورة النساء 4: 83.
2- سورة فاطر 35: 31 ـ 32.
3- سورة النمل 27: 59.
4- سورة الأعراف 7: 169.
5- سورة الشورى 42: 14.
6- سورة غافر 40: 53.

وأمّا تقسيم الآية في الذيل: فمنهم ظالم ومنهم مقتصد ومنهم سابق، فالضمير عائد إلى (عبادنا) أنّهم منقسمون إلى ثلاث فئات، بخلاف التوريث ; فإنّه قد خُصّ بـ (المصطفين)، نعم قد عُرّف المصطفون بأنّهم بعض من عبادنا، و(من) للتبعيض هنا لا بيانية، ويدلُّ على

كون التوريث من سنخ العلم اللدني الغيبي ذكر (السابق بالخيرات)، فإنّه عُرّف في سورة الواقعة بالمقرَّب، وعُرّف المقرَّب في سورة المطفّفين بأنّه يشهد الأعمال وكتاب الأبرار، وهو قوله تعالى: **{كَلاَّ إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ * كِتَابٌ مَرْقُومٌ * يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ}**(1)، فالسابق هو المقرّب وهو الشاهد على أعمال الأبرار، فهو مهيمن على مقام العلّيين الذي يُدوّن فيه كتاب الأبرار، وهو مقام غيبي، وهو الذي أُصطفيَ وورث الكتاب بوراثة لدنية، وقد تقدّم في الطائفة الثالثة أنّ الذي عنده علم الكتاب يحيط بالكتاب المبين الذي يستطرّ فيه كلّ شيء ومنها أعمال الأبرار.

محصّل مفاد الآية (2): إنّ السابق هو الذي اصطُفي من العباد، والعباد ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: ظالم ومقتصد وسابق بالخيرات.

أما الآية الأولى (3) فهي دالّة على أنّ المفزع والمصدر في الأُمور هو الرسول وأُولي الأمر، وأنّ الواجب على المسلمين إذا انتابهم أمر يمسّ حياتهم الاجتماعية الرجوع والردّ إلى الرسول (صلى الله عليه وآله) وأولي الأمر للبتّ في شأنه ; وذلك لإحاطة تلك الثلّة باستنباط واستخراج ما هو الحقّ في تدبير ما ألمّ بهم من أمر.

فالآية دالّة على أنّ تدبير الرسول (صلى الله عليه وآله) وأُولي الأمر ليس اجتهادياً ولا ظنّياً كما

1- سورة المطففين 83: 18 ـ 21.
2- وهي قوله تعالى: (ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير).
3- سورة النساء 4: 83.

ذهب إليه أكثر أهل سنّة الجماعة، بل هو تدبير عن علم وإحاطة بالأُمور بأقدار من الله عزّوجلّ. فهذا الاستنباط هو استخراج صُراح الحقّ كما هو أصل معنى الاستنباط لغةً دون المعنى المصطلح عليه المتأخّر في العلوم الدينية، وليس إعمال الموازين الظاهرية التي قد تخطأ أو تصيب، كما لا مجال للخطأ في استخدام الموازين في تدبير الأُمور العامّة من قِبل الرسول وأُولي الأمر.

نعم، قد يوهم إسناده إلى الرسول (صلى الله عليه وآله) وأُولي الأمر من ناحيتين:

الأُولى: إنّ الجهاز الحاكم في حكومة الرسول وأُولي الأمر غير معصوم، وقد يرتكب الأخطاء أو المعاصي، فينسب ذلك بعضهم إلى الرسول (صلى الله عليه وآله) وأُولي الأمر، على أنّ هذا الإسناد ليس في حقيقته متّصل بالرسول (صلى الله عليه وآله)، بل يُنسب إلى أعضاء حكومته (صلى الله عليه وآله)، نظير ما صنعه خالد بن الوليد في فتح مكّة حيث غدر ببني الأجلح فتبرّأ النبيّ (صلى الله عليه وآله) من فعله بقوله: "اللهمّ إنّي أبرأ إليك ممّا فعله خالد" (1) وكان معيّناً من قبل النبيّ (صلى الله عليه وآله) على إحدى الفرق العسكرية المرسلة، ثمّ انتدب رسول الله (صلى الله عليه وآله) عليّاً (عليه السلام) ليسترضيهم ويعطي الدية لمن قُتل منهم.

وكذا ما صنعه أُسامة بن زيد حينما قتل مَن أظهر الإسلام شبهةً وظنّاً منه أنّ إظهار الشهادتين لا يحقن الدم مع الريبة.

الثانية: إنّ الميزان الظاهري الشرعي الموظّف العمل به أن يكون ظاهرياً، أي قد يخطئ وقد يصيب، نظير البيّنة والحلف في القضاء كما في قوله (صلى الله عليه وآله): "إنما أقضي بينكم بالبينات والأيمان، وبعضكم ألحن بحجّته من بعض، فأيّما رجل قطعت له من مال أخيه شيئاً فكأنّما قطعت له قطعة من النار"(2).

1- المسترشد لمحمد بن جرير الطبري: 492.
2- الوسائل (آل البيت) 27 / 232.

فتحصّل: أنّ تدبيره (صلى الله عليه وآله) وأُولي الأمر كذلك . في الحكم بمقتضى مفاد الآية الشريفة هو العصمة عن الزلل والخطأ، وأنّه إن شوهد ما يوهم ذلك في سيرته (صلى الله عليه وآله) فإنّ ذلك عند التدبّر راجع إلى أعضاء جهازه الحكومي من ولاة وغيرهم، أو إلى كون الميزان الشرعي الموظّف في التدبير حيث إنّه ظاهري، فقد لا يصيب الواقع في بعض الموارد، ولكن جملة تدبير الرسول وتدبير أُولي الأمر في النظام السياسي قائم على استخراج الحقيقة والواقع، كما هو مفاد هذه الآية.

ثمّ إنّ هذه الآية (1) دالّة على وجود ثلّة هم ولاة الأمر مقرونة ولايتهم بولاية الرسول (صلى الله عليه وآله)، وأنّ لهم عصمة في التدبير وهي متقوّمة بالعصمة العلمية والعملية، وأنّ هذه الثلّة باقية ما بقيت الأُمّة وما بقي القرآن الكريم ; لأنّ هذه الآية خطابٌ إلى كلّ

المكلّفين إلى يوم القيامة، وأنّ الواجب عليهم ردّ وإيكال ما يعتريهم في أُمورهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وغير ذلك بايكاله وردّه إلى أُولي الأمر العالمين بحكمه من خلال قدرتهم على استنباط واستخراج الحقّ والواقع فيه.

ومن البيّن أنّ هذا الاستنباط الموصّل إلى العلم بحقائق الأُمور، مستقى من الكتاب الكريم لا بلحاظ ما فيه من تشريع فقط ; فإنّ ذلك لا يؤمِّن بمفرده العصمة في التطبيق والتدبير، بالإضافة إلى ذلك ما في الكتاب من استطارَ كلّ شيء فيه من غائبة في الأرض أو في السماء أو رطب أو يابس، في رتبة حقائقه العالية من الكتاب المكنون الذي هو الكتاب المبين والذي لا يمسّه إلاّ المطهّرون، وهو وصف أُولي الأمر المعصومين، الأمر الذي يتنزّل عليهم في ليلة القدر بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، هذا الأمر الذي فيه يفرق ويقدّر كلّ شيء إلى العام القابل، ويفصّل مقادير

1- وهو قوله تعالى: (ولو ردّوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم..).

جميع الأشياء، ومن ثمّ يحيط أُولي الأمر وأصحاب الأمر المتنزّل في ليلة القدر بكلّ الحوادث الخارجية وملابساتها ويحكمون تدبيرها وإصلاحها.

ويستحصل من هذه الطائفة أُمور:

الأوّل: إنّ توريث الكتاب بالاصطفاء ليس من نمط الوراثة البشرية المعتادة، وإنّما هو عبر اصطفاء الشخص المورّث للمقام الغيبي والمنصب الإلهي اللدني، أي أن الوراثة من سنخ ملكوتي لا ملكي مادّي نظير ما تشير إليه الطوائف السابقة من كون آيات الكتاب كلّها بينات في صدور الذين أوتوا العلم وهو علم الكتاب، وهم الراسخون الذين يعلمون تأويل متشابهه الذين يمسّون الكتاب المكنون.

ويشير إلى ذلك قوله تعالى: **{وَوَرِثَ سُلَيْمانُ دَاوُدَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ}** (1)، فإنّه كالعطف التفسيري لبيان أنّ هذه الوراثة لدنية وهبية إلهية، كما هو الحال في علم منطق الطير وأسباب القدرة التي أوتيت لداود وسليمان، وإن لم تنحصر الوراثة في الآية بالوراثة التكوينية وشملت الوراثة الاعتبارية القانونية، أو أنّ شمولها للاعتبارية بالأولوية القطعية، ولذلك أحتجّت بالآية

الصدّيقةُ الزهراء (عليها السلام) للمطالبة بإرثها من فدك، ويتم احتجاجها (عليها السلام) بكلا المعنيين كما يتبين بالتدبّر.

الثاني: إنّ تدبير الرسول (صلى الله عليه وآله) للحكم وشؤونه السياسية والعسكرية وغيرها وأُولي الأمر الذين تقدّم وصفهم في الأمر الأوّل، هو تدبير بعلم معصوم عن الخطأ، وهذا يخالف ما ذهب إليه أهل سنّة الجماعة من حصر عصمته (صلى الله عليه وآله) في تبليغه الأحكام.

الثالث: الآية دالّة على أن لا اعتصام للمسلمين في نظامهم الاجتماعي

1- سورة النمل 27: 16.

والسياسي . عن الخطأ والزلل والضعف والوهن إلاّ بردّ شؤونهم العامّة إلى الرسول وأُولي الأمر، والتمسّك بذيلهم من أجل الاعتصام بحبل الله الممدود لهم.

الرابع: إنّ هذه الطائفة دالّة على أنّه ما دام للمسلمين حوزة واجتماع، وما داموا مكلّفين بكتاب الله وأحكامه، فإنّ هناك ثلّة مصطفاة في الأُمّة الإسلامية باقية وهم ولاة الأمر، ولهم وراثة الكتاب اللدنية، وأنّهم معصومون علماً وعملاً، ومن ثمّ كان تدبيرهم للحكم بصواب وعلم لا يخالطه جهل ; إذ لو كان استنباطهم للأمر في التدبير العام بموازين ظنّية، لما صدق إطلاق الجزاء (لعلمه) بإطلاق الشرط (لو ردّوه) في الجملة الشرطية لمخالطة الجهل.

فهذه الطائفة دالّة على أنّ هناك اصطفاء لثلّة من الأُمّة الإسلامية، كما أنّ الطوائف السابقة دالّة على أنّ هناك ثلّة مطهّرة في المسلمين. وقد استُخدم لفظ الاصطفاء والتطهير في آيات الكتاب العزيز في الأنبياء وأولياء الله الحجج، كقوله تعالى: **{إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ}**(1)، فمن هذه الأُمّة الإسلامية من يجتبيه الله عزّوجلّ ويطهّره من النقائص العلمية والعملية، وهي المعبّر عنها بالعصمة، فقد وقع الاصطفاء من بين هذه الأُمّة كما قد وقع التطهير، ووقع إيتاء العلم علم الكتاب لأُولئك المعنيين من بين هذه الأُمّة.

الخامسة: إنّ في ذيل هذه الآيات وصف توريث الكتاب للمصطفين وسبقهم للخيرات بإذن الله، إنّه فضل كبير كما يصفه تعالى، ليس بلحاظ النعم والعطاءات في دار الدنيا، بل

مطلقاً، أي أخروياً أيضاً ; إذ لم يصف الله بهذا الوصف إلاّ في حقّ الرسول (صلى الله عليه وآله) كقوله تعالى: {وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ

1- سورة آل عمران 3: 33 ـ 34.

تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا} (1)، فقد وصف الله تعالى إنزال الكتاب على النبيّ (صلى الله عليه وآله) وإيتاءه الحكمة والعلم اللدني، ووصفه بالفضل العظيم، وهو موافق إطلاق الفضل الكبير على توريث الكتاب المصطفين وسبقهم للخيرات.

وكذا قوله تعالى: {وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لاَ تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلاً * إِلاَّ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّ فَضْلَهُ كَانَ عَلَيْكَ كَبِيرًا} (2)، حيث أطلق الفضل الكبير على وحي الكتاب بتمام حقائقه ومعرفة بطونه، وقوله تعالى: {وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ * ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قُلْ لاَ أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ} (3)، فهو اطلاق على عطاء دار الآخرة لا عطاء دار الدنيا، مضافاً إلى أنّ السياق يشهد بإرادة ذوي القربى.

وفي مقابل ذلك لم ينصّ القرآن على إعطاء فضل كبير وعظيم لأحد من الأنبياء غير الرسل، كقوله تعالى حكاية عن سليمان: {وَوَرِثَ سُلَيْمانُ دَاوُدَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ} (4)، فأطلق عليه أنّه فضل مبيّن، أي ظاهر غير خفي، ولم يصفه بالعظمة وكونه كبيراً.

وكذا قوله تعالى: {وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا} (5)، وقوله تعالى: {وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلاًّ فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ}(6)، وقوله تعالى على لسان داود وسليمان (عليهما السلام): {وَقَالاَ الْحَمْدُ لِلَّهِ

1- سورة النساء 4: 113.
2- سورة الإسراء 17: 86 ـ 87.
3- سورة الشورى 42: 22 ـ 23.
4- سورة النمل 27: 16.
5- سورة الإسراء 17: 55.
6- سورة الأنعام 6: 86.

الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ} (1)، وقوله تعالى: {وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً}(2).

ذكر الله تعالى الفضل بصورة التنكير ; للدلالة على أنّه نوع من الفضل، ولم يوصف بالعظمة والكِبر. فمجموع هذه الشواهد دالّ على أنّ توريث الكتاب للمصطفين من هذه الأُمّة هو توريث من سنخ الوحي بالقرآن، أي لدنياً وإن لم يكن نبوّة، وأنّ هذا الفضل قد خصّ بصيغة الكِبر والعظمة بخلاف الفضل الذي أُعطي لبقية النبيين والمرسلين فانه لم يوصف بذلك. ونظير الدلالة على هذا الامتياز ما تقدّم في سورة الواقعة أنّهم في هذه الأُمّة، وهم أهل البيت (عليهم السلام) بنصّ آية التطهير، وهم الذين يمسّون القرآن المحفوظ في كِنْ (3) الكتاب المحفوظ، والمتنزّل من ذلك المقام الغيبي وهو المصحف الشريف الذي بين الدفّتين.

السادسة: إنّ في تقييد وصفهم (السابقون للخيرات) بإذن الله، يتوافق ويتشاهد مع قوله تعالى: {وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَوةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ} (4)، الدالّة على أنّ فعلهم وسبقهم للخيرات هو بإذن من الله، والمراد بالإذن الإيحاء الذي هو أعمّ من الوحي الاصطلاحي كالوحي التسديدي والإلهامي أي هو العلم اللدني لا الوحي النبوي.

1- سورة النمل 27: 15.
2- سورة سبأ 34: 10.
3- أي حفظ.
4- سورة الأنبياء 21: 73.

قراءات جديدة

في آيات وحديث الغدير

القراءة الأُولى

(النبيّ وأهل بيته أولياء لدين الله)

إنّ مفهوم الولاية قد انطبع في الأعصار الأخيرة بحدود ضيّقة تقتصر على صلاحية الحكم السياسي بمصطلحاته الثلاثة: القضائية والتنفيذية والتشريعية، وكذلك الحال في مفهوم حقّ الطاعة. بينما مفهوم الولاية في أصل الوضع اللغوي والاستعمال القرآني والروائي أعمّ من ذلك، أي هو في معنى يساوي الدين والديانة، كما يقتضيه التدبّر في الشواهد الآتية.

وعلى ضوء ذلك، فالولاية تمتدّ بامتداد سعة دائرة الدين وأبوابه، وبعبارة أُخرى: الولاية تسنّم وتقلّد صلاحية كلّ شيء بحسبه، ومن ثمّ يقال: ولاية التنفيذ وولاية القضاء وولاية التشريع وولاية الإفتاء وولاية إبلاغ الرسالة، كما سيأتي في

الاستعمال القرآني. وكذلك يقال: الولاية التكوينية، وهو القدرة على التصرّفات بإذن الله تعالى.

وفي لسان العرب: ولي في أسماء الله تعالى ; الولي هو الناصر، وقيل: المتولّي لأُمور العالم والخلائق والقائم بها، ومن أسمائه عزّ وجلّ: الوالي، وهو مالك الأشياء جميعها المتصرّف فيها.

قال ابن الأثير: وكأنّ الولاية تشعر بالتدبير والقدرة والفعل، وما لم يجتمع ذلك فيها لم يطلق عليها اسم الوالي... وعن ابن السكيت: الوِلاية بالكسر . السلطان. وقال سيبويه: الوَلاية بالفتح . المصدر، والوِلاية بالكسر . الاسم، مثل: الإمارة والنقابة ; لأنّه اسم لما تولّيته وقمْت به.

وروى ابن سلام عن يونس، قال: المولى له مواضع في كلام العرب: منها المولى في الدين وهو الوليّ، وذلك قوله تعالى: **{ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لاَ مَوْلَى لَهُمْ}**(1)، أي لا وليّ لهم، ومنه قول سيّدنا رسول الله (صلى الله عليه وآله): "من كنت مولاه فعليّ مولاه" أي من كنت وليّه وروي أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله) قال: "من تولاّني فليتولّى عليّاً"، معناه من نصرني فلينصره(2).

وقال الفرّاء في قوله تعالى: **{فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ}**(3)، أي تولّيتم أُمور الناس والخطاب لقريش . قال الزجّاج والفرّاء: إن تُوُلِّيتُم أي

1- سورة محمّد 47: 11.
2- قد ذكرنا في كتاب الإمامة الإلهية ج 1 الفصل الثالث في مفاد الوليّ والولاية في حديث الغدير أنّ المعنى سواء كان القيام بالأمور أو النصر أو الحبّ أو الحلف أو أي معنى آخر لما قد ذكروه فإنّ أيّ من تلك المعاني بقول مطلق مقتضاه الإمامة والرئاسة وولاية الأمر، فراجع.
3- سورة محمّد 47: 22.

وَلِيَكُم بنو هاشم (1)، وقوله (صلى الله عليه وآله): "اللهمّ والِ من والاه" أي أحبب من أحبّه وانصر من نصره.

ثمّ قال: وقد تكرّر ذكر المولى في الحديث، وهو اسم يقع على جماعة كثيرة، فهو الربّ والمالك والسيّد والمنعم والمعتق والناصر والمحبّ والتابع والجارّ وابن العم والحليف والعقيد والصهر والعبد والمُعْتَق والمنعم عليه، قال: وأكثرها قد جاءت في الحديث، فأضاف كلّ واحد لما يقتضيه الحديث الوارد فيه، وكلّ من ولي أمراً أو قام به فهو مولاه ووليه.

قالوا: وقد تختلف مصادر هذه الأسماء، فالوَلاية بالفتح في النسب والنصرة والعتق، والوِلاية بالكسر في الإمارة، والولاء في المُعتق الموالاة من والى القوم. قال ابن الأثير: وقوله (صلى الله عليه وآله): "من كنت مولاه فعليّ مولاه" يحمل على أكثر الأسماء المذكورة. وقال الشافعي: يعني بذلك ولاء الإسلام، كقوله تعالى: **{ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لاَ مَوْلَى لَهُمْ}** (2). قال: وقول عمر لعليّ: أصبحت مولى كلّ مؤمن، أي وليّ كلّ مؤمن(3).

وقال النيسابوري في وجوه القرآن: إنّ الولي على ثمانية أوجه، وذكر أنّ أحدها بمعني الآلهة، كقوله تعالى: **{مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ}** (4)، وقوله تعالى: **{أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ}**(5).(6)

1- لكن خطاب (أن تفسدوا) هو لقريش. أي إن وليكم بنو هاشم فعسى أن تفسد قريش في الأرض عناداً لولايتهم، كحرب الجمل وصفين والنهروان.
2- سورة محمّد 47: 11.
3- لسان العرب 15 / 41.
4- سورة العنكبوت 29: 41.
5- سورة الشورى 42: 9.
6- انتهى كلام النيسابوري في وجوه القرآن ص 583، ويحكي هذا المعنى عن كتاب التصاريف والوجوه، وكذا في الإمامية الإلهية ج 1 الفصل الثالث.

هذا وإنّما أطلنا في نقل كلام اللغويين روماً في إثبات أنّ معنى الولاية معنىً عام إذا أُضيف إلى الدين شمل كلّ من الإمارة وبقية الصلاحيات والمناصب في الدين.

وبعبارة أُخرى: إنّ للولاية معنىً جامع وأصل فارد يستعمل في الموارد العديدة، وهو الذي تنبّه إليه ابن الأثير فيما تقدّم من قوله: (إنّ الولاية تشعر بالتدبير والقدرة والفعل)، أي أنّ المعنى الجامع مفاده التمكين والقدرة على التصرّف، فإذا تقرّر ذلك يتبيّن من خلال ما مضى وسيأتي من شواهد عديدة أنّ الولاية المجعولة في الأدلّة لعليّ (عليه السلام) والأئمّة (عليهم السلام) هي ولاية كلّ الدين، بما في ذلك من الإمارة والحكومة والقيام بالأُمور السياسية في النظام الاجتماعي وكذا الولاية في التشريع والقيمومة على الدين ووساطتهم في التدين بالدين، وغير ذلك من الشؤون.

وهذه الآية ملحمة قرآنية لقريش بأنّها ستتولّى الأُمور وتكون سيرتها ما ذكرته الآية. وفي القراءة الثانية إن تولّت بنو هاشم الأُمور ستعاديهم قريش فتضمّنت الملحمة القرآنية نبوءة مستقبلية قد جاء بتصديقها ما وقع في الصدر الأوّل للأُمّة الإسلامية.

فالولاية من معاني الولاية في جميع أبواب الدين، ومن تلك الأبواب الإبلاغ عن الله تعالى ممّا أبلغه النبيّ (صلى الله عليه وآله) عن الله لهم خاصّة، سواء في نشأة حياته الدنيا أو حياته الأُخرى، ولا زال النبيّ (صلى الله عليه وآله) يبلّغ الإمام القائم بالأمر(عج) عن الله تعالى، وهذه هي السفارة الإلهية وإن لم تكن من سنخ النبوّة أي السبب المتّصل بين الأرض والسماء، قال الشيخ الصدوق في الاعتقادات: وقد فوّض الله تعالى إلى نبيّه (صلى الله عليه وآله) أمر دينه، فقال عزّوجلّ: **{مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ**

فَانْتَهُوا}(1)، وقد فوّض ذلك إلى الأئمّة (عليهم السلام).(2)

فالولاية الواردة لهم (عليهم السلام) في الآيات والأحاديث كحديث الغدير . هي ولاية كلّ الدين عدا النبوّة، فكلّ ما كان للنبيّ (صلى الله عليه وآله) فهو ثابت لهم، وكذا وساطتهم عن الله، غاية الأمر بتوسّط النبيّ (صلى الله عليه وآله).

وليست ولايتهم مقصورة على الولاية السياسية والرئاسة وقيادة النظام الاجتماعي، وإن كانت هذه الولاية إحدى شعب ولايتهم في الدين، وبعبارة أُخرى، إنّ الإمامة كما تقرّر في معناها ليست مقتصرة على الرئاسة العامّة وحفظ الدين في جانب الحاكمية والتدبير، بل حدودها ومعناها أوسع من ذلك بنحو يتناول الهداية التشريعية الارائية في طول النبوّة والهداية الإيصالية للنفوس إلى الكمالات الحقيقية بتدبير ملكوتي وكلّ من الهدايتين هي من موقع تكويني لنفس وروح الإمام المعصوم، نظير ما ذكره المتكلّمون في تعريف النبوّة والنبيّ من أنّها كون النفس البشرية بحيث تسمع كلام الله، أي أنّه مقام تكويني للروح النبويّة، فكذلك الحال في الإمامة فإنّها مقام تكويني كمالي وإن اختلفت سنخاً عن النبوّة، ويتقرّر من ذلك أنّ الولاية بمعناها الوسيع الشامل تتطابق(3) مع ماهية الإمامة.

ويجدر هاهنا الإشارة إلى جملة من الشواهد على سعة معنى الولاية بالإضافة إلى الدين وأبوابه ومقاماته:

أوّلاً: قوله تعالى: **{يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا * وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ**

1- سورة الحشر 59: 7.
2- الاعتقادات: 101.
3- ومن ثمّ كانت الشهادة لعليّ (عليه السلام) بالإمامة هي عين الشهادة لعليّ بالولاية فـ (أشهدُ أنّ عليّاً وليّ الله) هي عين مفاد أشهد أنّ علياً إماماً للدين والدنيا.

بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا}(1)، مفاد الآية يقرّر أنّ الدعوة إلى الله وهي الهداية الأرائية هي صلاحية وولاية يعطيها الله عزّوجلّ، وهذا مؤدّى قوله (بإذنه) ; إذ إعطاء الإذن إنّما هو في حقل الولاية والملكية والقدرة والسلطنة. فيظهر من الآية أنّ إحدى محطّات الولاية وشعبها هي الدعوة إلى الله والهداية التشريعية، ونظير هذا المفاد قوله تعالى: **{قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْق فَجَعَلْتُم مِنْهُ حَرَاماً وَحَلاَلا قُلْ ءآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ}**(2).

حيث أوضحت الآية التقابل بين الفريّة من جانب والفتيا بالإذن من جانب آخر، مع أنّ المتبادر في بدو النظر أنّ المقابل للافتراء هو الصدق والمقابل للفتيا بالإذن هو الفتيا بغير إذن، فجَعْل المقابلة في الآية بين الافتراء والفتيا بالإذن يقتضي كون التحليل والتحريم وبيان الأحكام الإلهية متوقّفاً على الإذن ممّن له الولاية، وأنّها أُمور مولوية، وأنّ جهة التشريع من شعب ولايته تعالى.

وثانياً: إنّ الجعل التشريعي قوامه بالمولوية ومولوية المولى ; لأنّ الحكم التكليفي قوامه بالطلب المولوي، والمولوية هي ولاية الباري تعالى، كما أنّ قوام الحكم الوضعي هو بالحكم التكليفي، فيكون قوام الأحكام التشريعية بولاية المولى، والتقنين ينقسم إلى سنخين من الحكم الوضعي والتكليفي، أي ينقسم التقنين إلى قانون يقرّر المعاني كالملكية والحقوق والعقود، وإلى قانون فيه اقتضاء الفعل والإلزام به، وكلّ من الحكمين أصيل في التشريع إلاّ أنّ مآل الحكم الوضعي في التشريع إلى الحكم التكليفي، ولذلك أفرط بعض علماء الأُصول في نفي تأصيل الحكم الوضعي في التشريع، وقالوا إنّه منتزع وتابع لحدود الحكم التكليفي.

1- سورة الأحزاب 33: 45 ـ 46.
2- سورة يونس 10: 59.

وعلى أيّ تقدير، فإنّ الحكم الوضعي الذي هو تقرير لمعاني الأشياء كمؤدّى اعتباري قانوني، إنّما يشرّع ويقنّن لتنظيم أفعال أفراد المجتمع، أي فيؤول الحكم الوضعي وغايته الحكم التكليفي الذي يتعلّق بفعل الفرد مباشرةً، هذا من ناحية.

ومن ناحية أُخرى فإنّ قوام الحكم التكليفي هو بمولوية الشارع، والمولوية قوامها بولاية المولى وحقّ الطاعة له، وبذلك يكون التشريع وصلاحيته وليدة ولاية المشرّع والمقنّن على المتدين لذلك الشرع والمتّبع لذلك التقنين.

ويعضد ذلك أنّ فقهاء الشريعة وفقهاء القانون الوضعي في استنباطهم وقراءتهم للنصوص الشرعية والقانونية، إنّما يستنبطون الحكم ولو كان وضعياً فيما إذا كان الشارع يعمل جهة المولوية في إنشائه للحكم، أي لا يكون بداعي الإرشاد، أي لابدّ أن يكون المقنّن من جهة سيادته وسيادة القانون يقرّر ذلك النصّ القانوني لا من باب النصيحة، والإرشاد منه، وهذا ممّا يدلّل على أنّ الحكم الوضعي في تشريعه يستند إلى ولاية الشارع وسيادته، وبالتالي يتّضح لنا أنّ الولاية تتشعّب إلى الولاية التشريعية كما تتشعّب إلى ولاية القضاء والتنفيذ والتدبير.

ثالثاً: إنّ مفهوم الدين والديانة هو الخضوع بالطاعة في اتّجاه من له الولاية، ومن ثمّ كانت الديانة هي الطاعة، والمطاع هو الدائن، وكذلك في مفهوم الإسلام الذي هو من التسليم والخضوع. ومن ذلك يتقرّر المطلوب من أنّ ولاية النبيّ (صلى الله عليه وآله) والأئمّة (عليهم السلام)، أي وجوب طاعتهم تتّسع لكلّ حدود ودائرة الدين والديانة في طول وتبع ولاية الله تعالى وطاعته، ومن ثمّ تتبلور القراءة الصحيحة لقوله تعالى: **{أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً}**(1)، وقوله تعالى: **{إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ * وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ}**(2).

بأنّ وجوب طاعة الرسول (صلى الله عليه وآله) والأئمّة (عليهم السلام) وولايتهم ليست مقتصرة على الحاكمية السياسية، بل هي ولاية وقيمومة على هذا الدين، كما هو الحال في وجوب طاعة الله وولايته، حيث إنّها غير مقتصرة على الحاكمية السياسية والقضائية والتشريع السياسي، بل هي ولاية عامّة بحدود سعة الدين والديانة، حتّى في الأبواب العبادية، بمعنى أنّ رسم العبادة لله تعالى هو بتوسّط سنن وأوامر نبوية وسنن وأوامر ولوية

كما هي مشتملة على فرائض وأوامر إلهية فقصد الأمر المأخوذ في العبادة هو إمتثال الأمر الشامل للأقسام الثلاثة من الأوامر، فبطاعتهم يُعبد الله تعالى.

وإلى ذلك يشير ما رواه الكليني والمفيد والطوسي في الصحيح عن محمّد بن زيد الطبري، قال: "كنت قائماً على رأس الرضا عليّ بن موسى (عليه السلام) بخراسان وعنده جماعة من بني هاشم منهم إسحاق بن العبّاس بن موسى، فقال له (عليه السلام): يا إسحاق، بلغني أنّكم تقولون: إنّا نقول: إنّ الناس عبيد لنا، لا وقرابتي من رسول الله (صلى الله عليه وآله) ما قلته قطّ ولا سمعته من أحد من آبائي، ولا بلغني عن أحد منهم قاله، لكنّا نقول: الناس عبيد لنا في الطاعة، موال لنا في الدين، فليبلغ الشاهد الغائب"(3).

وما ورد في الروايات من زيارة الإمام الرضا (عليه السلام):

"اللّهمّ صلِّ على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عبدك وأخي رسولك الذي

1- سورة النساء 4: 59.
2- سورة المائدة 5: 55 ـ 56.
3- أمالي المفيد المجلس: 253، ورواه أيضاً الكليني في الكافي 1 / 187، والطوسي في أماليه: 22.

انتجبته بعلمك وجعلته هادياً لمن شئت من خلقك، والدليل على من بعثته برسالاتك، وديّان الدين بعدلك، وفصل قضائك بين خلقك، والمهيمن على ذلك كلّه"(1).

وورد وصف ديان الدين في الصلاة على الحسنين وعلى علي بن الحسين في الزيارة المزبورة التي ورد فيها: "اللهمّ صلِّ على عليّ ابن موسى الرضا المرتضى عبدك ووليّ دينك"(2)، كما ورد أيضاً في زيارة آل ياسين في الناحية "السلام عليك يا باب الله وديّان دينه"(3)، ومنها قوله تعالى تلقيناً لنبيّه (صلى الله عليه وآله): **{إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ}**(4)، فإنّ إنزال الكتاب وإن كان وصفاً لاسم الجلالة، إلاّ أنّ الوصف ذكر للمناسبة مع عنوان الولي، كما هو مطّرد في الاستعمال والأدب القرآني، وإلاّ لذكر وصف آخر غير إنزال الكتاب.

رابعاً: ما يظهر من دلالة العديد من أدلّة ولايتهم (عليهم السلام) أنّها قيمومة على مجمل الدين في طول وتبع قيمومة الرسول وفي طول قيمومة وتبع الله عزّوجلّ، فالولاية على الدين هي بالأصالة لله عزّوجلّ، كما قال تعالى: **{أَلاَ لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ}**(5)، وقوله

تعالى: {وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ}(6)، وقوله تعالى: {الْوَلاَيَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ}(7)، فإن خلوص الدين لله من قبل العبد يقتضي أن لا يخضع العبد لغير الله، ولا يدين بولاية وطاعة غير الله تعالى، أي يقتضي أنّ الولاية والطاعة في الدين في كلّ شعبها مبدأها ومنتهاها وأصلها وغايتها وأقسامها واختلاف ضروبها هي لله تعالى: {أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ الْكَافِرِينَ}(8)، و: {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ

1- منتهى المطلب 2 / 894، الكافي 1 / 527، كامل الزيارات لابن قولويه: 97.
2- الجامع العبّاسي: 182.
3- الاحتجاج: 316.
4- سورة الأعراف 7: 196.
5- سورة الزمر 39: 3.
6- سورة الأنفال 8: 39.
7- سورة الكهف 18: 44.
8- سورة آل عمران 3: 32.

فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ}(1)، وغيرها من الآيات المتظافرة الدالّة على ولاية الرسول في قيمومته على دين الله التابع لولاية الله في كلّ شعبها وضروبها وأقسامها، فهي ثابتة للرسول (صلى الله عليه وآله) تبعاً لولاية الله، سواء في ولاية التشريع والحكم والقضاء والتصرّف والبيان والترخيص والنسخ والإقرار وأنّ طاعتهم باب العبادة لله تعالى... وغيرها من ضروب أنماط الولاية وحقّ الطاعة في أبواب الدين الكثيرة المتعدّدة، التي يكون ولاية الحكم السياسي بقواه الثلاثة باباً من أبوابه ; إذ الدين دائرته وملاكاته أوسع من النشأتين فضلاً عن أن ينحصر بأحكام النظام السياسي في النشأة الدنيا.

فتحصّل: أنّ ولايتهم الواردة في الأدلّة المتعدّدة هي الولاية على كلّ الدين في جميع أبوابه وروافده، وهذا أصل من أُصول الشريعة في المعرفة تتشعب منه قواعد عديدة من المعارف.

1- سورة النساء 4: 80.

توحيد الله في العبادة

بولايتهم وطاعتهم

قال تعالى: {أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لاَ تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ * وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ} (1)، فأطلق على الطاعة للشيطان أنّه عبادة له، وهذا يقتضي أنّ عبادته تعالى لا تتقوّم حقيقة بمجرّد السجود والركوع وأشكال النسك، بل لانطوائها واحتوائها وتضمّنها لطاعة الله فحينئذ تكون عبادة له تعالى، وهذا الاستعمال للعبادة في الطاعة يقتضيه المعنى اللغوي ; لأنّ قوام العبادة بالخضوع.

والخضوع هو الطوعانية والأئتمار والانقياد لإرادته تعالى، فذلك هو روح وجوهر العبادة، وأمّا أشكال النسك والطقوس العبادية فهي قشر ولباس وثوب وبدن العبادة، وأمّا اللباب والروح فهي الطاعة وعبودية الانقياد والخضوع والانقهار أمام إرادته تعالى والتسليم والضعة والإخبات لمشيئته تعالى، فإنّما

1- سورة يس 36: 60 ـ 61.

صارت العبادة النسك والطقوس . عبادة بالطاعة.

ونظير ذلك قوله تعالى: {وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلاَئِكَةِ أَهَؤُلاَءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ * قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ}(1)، فأطلق تعالى على طاعة الجنّ وتولّيهم وموالاتهم عبادة لهم وقال تعالى: {وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ} (2)، أي الذين يعبدون الطاغوت، وقد فسّر بطاعتهم للأحبار والطاغوت كلّ من أطيع في معصية الله، ويعضد هذا التفسير قوله تعالى: {إِتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ} (3)، وقوله تعالى: {وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ}(4)، وفي صحيح أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قول الله تعالى: {إِتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ} قال: "والله ما صلّوا لهم ولا صاموا ولكن أحلّوا لهم حراماً وحرّموا عليهم حلالاً فاتّبعوهم"(5).

وفي رواية أُخرى، قال (عليه السلام): "والله ما دعوهم إلى عبادة أنفسهم، ولو دعوهم ما أجابوهم، ولكن أحلّوا لهم حراماً وحرّموا عليهم حلالاً، فعبدوهم من حيث لا يشعرون"(6).

وفي رواية أبي الجارود عن أبي جعفر (عليه السلام): "... وأمّا قوله أحبارهم ورهبانهم فإنّهم أطاعوهم وأخذوا بقولهم واتّبعوا ما أمروهم به ودانوا بما دعوهم إليه، فاتّخذوهم أرباباً بطاعتهم لهم وتركهم أمر الله وكتبه ورسله، فنبذوه وراء ظهورهم، وما أمرهم به الأحبار والرهبان اتّبعوه وأطاعوهم وعصوا الله، وإنّما ذُكر هذا في كتابنا

1- سورة سبأ 34: 40 ـ 41.
2- سورة المائدة 5: 60.
3- سورة التوبة 9: 31.
4- سورة آل عمران 3: 64.
5- المحاسن 1 / 246 وكذلك في تفسير البرهان 2 / 768 في ذيل الآية.
6- المصدر السابق.

لكي يُتّعظ به"(1).

وروى الثعلبي بإسناده عن عدي بن حاتم قال: "أتيت رسول الله (صلى الله عليه وآله) وفي عنقي صليب، فقال لي: يا عدي اطرح هذا الرق (الوثن) من عنقك. قال: فطرحته ثمّ انتهيت إليه وهو يقرأ من سورة براءة هذه الآية: **{إِتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ}** حتّى فرغ منها، فقلت له: إنّا لسنا نعبدهم. قال: أليس يحرّمون ما أحلّه الله فتحرّمونه ويحلّون ما حرّم الله فتستحلونه؟ قال: فقلت: بلى. قال: فتلك عبادتهم"(2).

فإذا تقرّر ذلك يتبيّن أنّ قوام العبادة بالطاعة، وهي روحها وجوهرها، ولا ريب أنّ الطاعة لله لا تُعرف إلاّ بدلالة منه عزّوجلّ، إذ لا يصيب العقل البشري مواطن رضا الله وإرادته ومشيئته، ولا يميزها عن مواطن سخطه ونقمته، إلاّ النزر القليل، ممّا تقضي به الفطرة البشرية من المحاسن وتدركه من القبائح، فمن ثمّ تتبلور ضرورة وجود الدليل على طاعته والهادي إلى إرادته ومشيئته، ومن ثمّ كانت بعثة الأنبياء ونَصبْ الأوصياء من بعدهم ضرورة ملحّة للوقوف على مواطن طاعة الله.

وبمعرفة طاعة الله يصيب المسلم والمؤمن حقيقة العبادة، وبجهله بطاعة الله يخفق عن إقامة عبادته، فالتوحيد في العبادة هو بالطاعة التي هي الركن الركين، وطاعته تعالى لا طريق لها إلاّ بطاعة نبيّه ورسوله وحججه المنصوبين من قِبله خلفاء في أرضه.

1- تفسير القمي 1 / 289 والبرهان 2 / 769.
2- مجمع البيان 5 / 43.

المنهج السلفي وعبادة إبليس:

أشار القرآن الكريم إلى هذه الحقيقة في استعراضه لقصّة إبليس مع آدم في أكثر من سبع سور(1)، إذ قال تعالى في سورة ص: **{إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِين * فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ * فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلاَّ إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ * قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ * قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَار وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِين * قَالَ فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ * وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ * قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ * قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ * إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ * قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لاَُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلاَّ عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ * قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ * لاَمْلاَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ}**(2).

وقال في سورة البقرة: **{إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ}**(3).

قد بيّنت الآيات الكريمة أنّ الخضوع والانقياد لآدم توحيد لله في العبادة، لأنّه خليفة الله، وأنّ ترك الانقياد له شرك وكفر في العبادة وإن أتى بصورة السجود لله كما ورد في الأحاديث.

ففي الخطبة القاصعة لأمير المؤمنين (عليه السلام) قال: "ثمّ اختبر بذلك ملائكته المقرّبين ; ليميز المتواضعين منهم من المستكبرين، فقال سبحانه وهو العالم بمضمرات القلوب ومحجوبات الغيوب: **{إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِين * فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ * فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلاَّ إِبْلِيسَ}**، اعترضته الحمية فافتخر على آدم بخلقه وتعصّب عليه لأصله، فعدو الله إمام المتعصّبين وسلف المستكبرين... وكان قد عبد الله ستّة آلاف سنة، لا يُدرى أمن سني الدنيا أم من سني

1- البقرة: 30، الأعراف:11، الحجر:30، الإسراء:61، الكهف:50، طه: 116، ص:57.
2- سورة ص 38: 71 ـ 85.
3- سورة البقرة 2: 32.

الآخرة من كبر ساعة واحدة، فمن ذا بعد إبليس يسلم على الله بمثل معصيته؟"(1).

وكالذي رواه الراوندي بإسناده إلى الصدوق بسنده الصحيح: "عن هشام، عن الصادق (عليه السلام) قال: أُمر إبليس بالسجود لآدم، فقال: يا رب، وعزّتك إن أعفيتني من السجود لآدم لأعبدنّك عبادة ما عبدك أحد قطّ مثلها. قال الله جلّ جلاله: إنّي أُحبّ أن أُطاع من حيث أُريد"(2). ورواه القمّي في تفسيره بسنده، إلاّ أنّ فيها: "لا حاجة لي إلى عبادتك ; إنّما أُريد أن أُعبد من حيث أُريد لا من حيث تريد"(3).

وكذا في تفسير علي بن إبراهيم كما نقله المجلسي في البحار.(4)

وروى الطبرسي في الاحتجاج في جواب مسائل الزنديق، عن أبي عبدالله (عليه السلام)، أنّه سُئل: "أيصلح السجود لغير الله؟ قال: لا. قال: فكيف أمر الله الملائكة بالسجود؟ فقال: إن من سجد بأمر الله فقد سجد لله فكان سجوده لله ; إذ كان عن أمر الله. ثمّ قال (عليه السلام): فأمّا إبليس فعبدٌ خلقه.."(5).

وروى الشوكاني في فتح القدير، قال: "وقد أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عبّاس، قال: كانت السجدة لآدم والطاعة لله. وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي الحسن، قال: سجدوا كرامة من الله أكرم بها آدم. وأخرج ابن عساكر عن إبراهيم المزني، قال: إنّ الله جعل آدم كالكعبة"(6).

وقال تعالى: **{وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ}**(7).

والآية الكريمة من ملاحم الآيات في تبيان حقيقة العبادة والقبلة والصلاة،

1- نهج البلاغة خطبة 192 الخطبة القاصعة.
2- البحار 2 / 262، و 11 / 145، و 60 / 250.
3- تفسير القمي 1 / 42.
4- البحار 11 / 141، و 63 / 274.
5- البحار 11 / 138.
6- فتح القدير 1 / 66 ذيل سورة البقرة الآية 34.
7- سورة البقرة 2: 143.

حيث بيّن تعالى أنّ غاية جعل القبلة السابقة في الصلاة هو اتّباع الرسول وطاعته، وليحصل التمحيص بين المطيع وبين من ينقلب على عقبيه، ولا يخفى ما لصعوبة هذا الامتحان، حيث تمّ تبديل القبلة من البيت الحرام إلى بيت المقدس، أي إلى قبلة اليهود والنصارى، وشُرّعت بعدما كان البيت الحرام في بدء الشريعة النبوية أوائل البعثة في مكّة . هو القبلة، وهو من الخطورة بمكان ; حيث إنّ القبلة في العبادة والدين من النواميس العظيمة.

ولا سيما وأنّ قبلة البيت الحرام قد توارثتها قريش من ملّة إبراهيم وإسماعيل الحنيف، وكان البيت الحرام هو محور النسك والمناسك المختلفة العبادية في الصلاة والطواف والذبائح والقرابين، وتبديل القبلة حينئذ . التي هي معلم رئيسي في الدين يدلّ على مدى موقعية الرسول وولايته وطاعته في الديانة، وأنّ الديانة وطريق العبودية لله تعالى هو باتّباع وطاعة الرسول (صلى الله عليه وآله)، وأنّ قوام القبلة والعبادة باتّباع الرسول وطاعته، فكانت محنة هذا الامتحان عظيمة جدّاً ليتقرّر معنى الديانة والدين.

ومن ثمّ قال تعالى: **{لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلاَئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ}**(1)، وقال تعالى: **{أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لاَ يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ}** (2)، وقال تعالى: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلاَ تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْض**

1- سورة البقرة 2: 177.
2- سورة التوبة 9: 19، نزلت هذه الآية في محاجّة بين عليّ (عليه السلام) وشخص آخر فنزلت بتفضيل عليّ (عليه السلام).

أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لاَ تَشْعُرُونَ * إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ}(1).

فتبيّن من الآيات: إنّ روح العبادة ولبّ التوجّه في القبلة إلى وجه الله، هو الاتّباع والطاعة للنبيّ (صلى الله عليه وآله)، وإنّ حقيقة عبادته تعالى كامنة في طريق طاعة واتّباع النبيّ (صلى الله عليه وآله)، لا مخالفته والجرأة عليه.

فتبيّن من ذلك: إنّ جوهر العبادة ليس بشكل وهيئة رسوم العبادة، بل جوهر العبادة الطاعة والطوعانية والخضوع والانقياد ; إذ لو كان مدار التوحيد في العبادة على نفي الواسطة المنصوبة من قبله تعالى ونفي الوسيلة، لكان إبليس إمام الموحّدين، ولكان قدوة الموحّدين في نفي العقيدة الشركية في العبادة ; لأنّه عرض على الله أن يعبده عبادة من دون واسطة خليفة الله آدم، وهذا العرض بحسب الصورة الظاهرة . أبلغ في دعاء الله وحده بلا شريك، بينما نرى الباري تعالى قد حكم بأنّ ما فعله إبليس بنفي الواسطة الإلهية كفر، بل وحكم بأنّ رغبة إبليس في عبادته مباشرةً شرك، وقد فسّر أمير المؤمنين وأئمّة أهل البيت (عليهم السلام) ذلك: بأنّ رفض إبليس للواسطة الإلهية وطلبه للسجود مباشرةً لله من دون الانقياد لآدم (عليه السلام) ينطوي في الحقيقة على تكبّر على الله ; لأنّه لم يسلّم لربّ العزّة في قضائه وأمره.

والكبر: انفساخ عن العبودية وبروز لفرعونية الذات، فرأى في نفسه الاستقلال عن باريه فردّ عليه أمره، ورأى تقدّم رأيه على حكم الله وحكمته، وكلّ ذلك ينطوي على إنكار مقامات ربوبيته تعالى وصفاته الكمالية بنحو مستبطن، فاعتدّ

1- سورة الحجرات 49: 1 ـ 3، نزلت هذه عند رفع الأوّل والثاني صوتهما فوق صوت النبيّ (صلى الله عليه وآله).

إبليس بذاته بأنّ له شأن الارتباط والتلقّي مباشرةً عن الباري، وهذا يؤول إلى الاستخفاف بعلوّ مقامات الربوبية وإنكار عزّ الشؤون الإلهية.

وسنّة إبليس هذه قد ارتكبنها أغلب الأُمم التي كفرت بأنبيائها وأوصيائها، كما قال تعالى: **{فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ * كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ * فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ * بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِىءٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنَشَّرَةً}** (1)، فبيّن أنّ سبب إنكارهم لدعوات الأنبياء استطالتهم ليكون كلّ واحد منهم نبيّاً، فالتكبّر والاستعلاء على الواسطة الإلهية ينطوي على الكفر بالمقامات الإلهية، وبالتالي إلى جحد وإباء للواسطة الإلهية.

وقال تعالى أيضاً: **{وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلاَّ أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولاً}** (2)، فدعاوى نفي الوسائط الإلهية والوسيلة إليه تعالى تحت ذريعة الارتباط مباشرةً به، هي هتك للحجب الإلهية وتجرّي على حرمات الشؤون الإلهية، وهو ناشئ حقيقةً

. عن عدم التسليم بعظمة الصفات الإلهية، وعدم التوحيد في المواطن المختلفة. فالإباء والرفض للتوجّه إلى الواسطة والوسيلة المنصوبة من قبله تعالى تحت شعار لزوم الطلب مباشرة من الله لا من الواسطة ولا التوبة الى الواسطة، ينطوي على التكبّر الإبليسي والاستخفاف بالمقام الربوبيّ.

ومن ثمّ نجد أنّ القرآن الكريم يشير إلى أنّ شرك عبدة الأوثان ناشئ من اختيار الوثنيين تلك العبادة من عند أنفسهم دون إذن من الله تعالى حكم منه، لا من جهة ضرورة الواسطة والوسيلة بين المخلوق الذي ليس من المقرّبين إلى الساحة الربوبية وبين الخالق ; فإنّ الواسطة والوسيلة ضرورة تكوينية وسنّة إلهية، بل

1- سورة المدّثّر 74: 49 ـ 52.
2- سورة الإسراء 17: 94.

شرك الوثنيين وعبدة الأوثان هو من جهة إقتراحية الواسطة والوسيلة، أي كون تعيينها من قبل أنفسهم، والخلط بين الأمرين غالط به الكثير باب التوحيد، والوجه الذي إليه يتوجّه الأولياء، فشرك الوثنيين في الواسطة هو من حيث: هم يريدون ويختارون لا من حيث: يريد الله ويختار، ومن حيث هم يشاؤن لا من حيث يشاء الله.

فيجعلون لأنفسهم حقّ التصرّف في تحديد العلاقة بينهم وبين ربّهم، ويجعلون لأنفسهم السلطان المقدّم على سلطانه تعالى ومن ثمّ يجعلون أنفسهم أرباباً بدل أن يكونوا عبيداً له تعالى.

فمن ذلك يتبيّن أنّ الوثنية وشرك عبدة الأصنام ينطوي على الاستكبار والكفر الذي هو سنّه إبليس اللعين، لا من جهة ضرورة أصل الواسطة والوسيلة، كما يشير إلى ذلك قوله تعالى: **{وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ}**(1)، وقال تعالى: **{أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ}**(2)، فالآيتان يشير مفادهما إلى أنّ المحذور، وهو عدم الإذن وهو السلطان من الله في تعيين مصداق الواسطة والوسيلة، لا كون المحذور في ضرورة الوسيلة. وكذا قوله تعالى على لسان إبراهيم الحنيف في محاجّته لعبدة الأصنام: **{وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ}**(3)، وقوله تعالى: **{قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ}**(4)، وقوله تعالى في مشركي قريش في

1- سورة الحج 22: 71.
2- سورة الروم 30: 35.
3- سورة الأنعام 6: 81.
4- سورة الأعراف 7: 33.

معركة أُحد: {سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ} (1)، وقوله تعالى على لسان يوسف النبيّ (عليه السلام): {يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ * مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلاَّ أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ} (2)، قابلت بين توحيد الحكم وتوحيد العبادة من جهة، وبين عبادة الأرباب من دون الله من جهة أُخرى ; لكونها بدون سلطان وأمر منه تعالى، ممّا يقتضي أنّ مدار الشرك في العبادة في قبال التوحيد في العبادة يدوران مدار وجود الأمر الإلهي وعدمه.

فتؤكّد هذه الآيات على أنّ شرك الوثنيين وعبدة الأصنام ليس بسبب وجود الواسطة بين البشر والباري، ولا بسبب وجود الوسيلة، بل إنّما شرك الوثنيين هو بسبب استقلالهم باتّخاذ الواسطة من عند أنفسهم، وتقديم اختيارهم وإرادتهم على اختيار الله وإرادته. ففي الآيات تقرير لضرورة الوسيلة والواسطة، فأمّا الوثنيون فأشركوا إرادتهم ومشيئتهم مع إرادة الله ومشيئته، ونازعوه في سلطانه.

ومن ثمّ تكرّر التعبير في هذه السور والآيات لعنوان عدم السلطان لهم بذلك من الله، فجعلوا لأنفسهم سلطاناً يشاركون فيه سلطان الله في تعيين الواسطة والباب إليه تعالى، كما فعل إبليس عندما اقترح على الله نفي الواسطة المنصوبة من قبله تعالى، مقابل أن يعبده كما هو يريد لا كما يريد الله وكان هذا حال مشركي العرب وعبدة الأصنام الذين عبدوا الله من حيث يريدون لا من حيث أراد الله.

فالعقيدة الشركية ليست في الانقياد لواسطة الباري، وإنّما في إشراك إرادة العبد في العبادة مع إرادة المعبود، ومن ثمّ كان سجود الملائكة لخليفة الله آدم توحيد،

1- سورة آل عمران 3: 151.
2- سورة يوسف 12: 39 ـ 40.

وإباء إبليس عن الانقياد للواسطة شرك وكفر ; لأنّ سجود الملائكة لآدم كان بأمر من الله وسلطان منه، كما قال الإمام الصادق (عليه السلام) في تفسير سجود الملائكة له: "إنّ من سجد بأمر الله فقد سجد لله فكان سجوده لله إذ كان عن أمر الله"(1).

فالشرك يدور مدار إشراك العبد سلطان نفسه في العبادة وكيفيتها مع سلطان الباري، لا في وجود الواسطة من حيث هي واسطة والوسيلة من حيث هي وسيلة. كيف! وهي ضرورة، كما أنّ مدار التوحيد هو في التسليم لأمر الله وسلطانه ولو عبر واسطة ووسيلة، لا في نفي الواسطة والحجاب والباب في البين.

ولك أن تقول: إنّ ما قرّره علماء الكلام والمعرفة من العلوم الأُخرى في تعريف الشرك بأنّه الخضوع لغير الله بما أنّ الخاضع عبد والمخضوع له ربّ، هو الآخر يرجع إلى تحديد سلطان الله والقول بسلطان الغير وتقديمه على سلطان الله.

وبعبارة أُخرى: إنّ الشرك باعتباره من أقسام الكفر يقابل التوحيد في مقامات عديدة، فكما أنّ التوحيد يُقرّر في مقام الذات الإلهية كذلك الشرك في مقام الذات . يكون عبارة عن القول بتعدّد الذات الإلهية الواجبية.

فكما أنّ التوحيد في الصفات، هو عبارة عن وحدة الصفات الكمالية مع الذات الأزلية، وأنّ تلك الصفات الكمالية الواجبية لا يتّصف بها أحد غير الباري، فكذلك الشرك في الصفات يُقرّر بتعدّد وتغاير ذوات الصفات عن الذات الإلهية، أو باتّصاف غيره تعالى بتلك الصفات. وكما يُقرّر التوحيد أيضاً في الأفعال بأن تُسند الأفعال إلى الباري تعالى وأنّ لا مؤثّر في الوجود إلاّ هو من دون استلزام ذلك الجبر في أفعال المخلوقين، فكذلك الشرك في الأفعال يُقرّر بأسناد الأفعال

1- البحار 11 / 138.

لغيره بنحو الاستقلال.

كذلك التوحيد في العبادة، هو الخضوع له تعالى بما أنّه واجب الوجود وأنّ له حقّ الطاعة وسلطان الولاية، والشرك في العبادة يُقرّر بالخضوع لغير الله باعتبار أنّ الغير مستقلّ الذات أو الفعل أو مستقلّ الولاية والسلطان ومستقلّ في حقّ الطاعة، فالشرك في العبادة لا ينحصر في النمط الأوّل أي الشرك في الذات . كما قد يوهمه التعريف الدارج.

بل أنّ مشركي العرب في الجزيرة وعبدة الأصنام من غيرهم لا يعتقدون في الأصنام والأوثان الاستقلال في وجود ذواتها ولا أزليتها ولا الأرواح الكلّية المزعوم تعلّقها في الأصنام، وإنّما شركهم كما تقدّم . لقولهم بحقّ الطاعة لتلك الأصنام والأرواح من دون إذن

ولا أمر من الله، ويشير إلى ذلك قوله تعالى: {وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ} (1)، فاتّضح أنّ الشرك في العبادة لا يتحقّق بمجرّد الخضوع لغير الله تعالى، بل فيما كان بغير أمر الله وسلطانه، كما أنّ التوحيد في العبادة لا يتحقّق بمجرّد صورة الخضوع لله تعالى، بل إنّما يتحقّق فيما كان بأمر الله وسلطانه.

فالشرك في العبادة يدور مدار معنى العبودية من الخضوع والطوعانية لولاية وسلطان المعبود، فإذا جُعل الخضوع لمبدأ سلطان غير الله فيقع الشرك في العبادة، فتعريف العبادة التي هي عبودية التأليه وربوبية المعبود، كما أشار إلى ذلك الشيخ الكبير كاشف الغطاء في رسالته منهج الرشاد لمن أراد السداد: (إنّها

1- سورة الزمر 39: 3.

الامتثال والانقياد للعظيم في ذاته، المستوجب للطاعة لا بواسطة أمر غيره" (1) أي يستوجب الطاعة بذاته.

ولك أن تقول بأنّها الطاعة والامتثال والخضوع والانقياد للعظيم في ذاته، المستوجب للطاعة لا بأمر غيره، أي المستوجب للولاية بذاته لا بتولية غيره، فالعبادة هي الطوعانية من العابد للمعبود بما له من ولاية ذاتية.

وهذا هو المعنى المصطلح لعبادة التأليه في قبال عبادة الخدمة وعبادة الطاعة بأمر الغير.

1- منهج الرشاد لمن أراد السداد، في المقصد الثاني في تحقيق معنى العبادة: 54.

صورية الطاعات بدون الولاية

الإيمان شرط في قبول الأعمال

إنّ قبول الأعمال والجزاء عليها هي من السنن الإلهية التي تتبع شروطاً تكوينية خاصّة، والشرط المهم في ذلك هو الإيمان ; لأنّ العمل إذا لم ينل النور والصفاء عن طريق الإيمان والنية السليمة فهو سراب بقيعة، قال تعالى: **{وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ}**(1)، فالآية تقرّر أنّ الأعمال مهما بلغت من العظمة . التي يراها الناس . إذا لم تقترن بالإيمان بالله فهي جميعاً عبث وهباء وخيال كالسراب.

وقال تعالى في آية أخرى: **{مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ**

1- سورة النور 24: 39.

الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لاَ يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلاَلُ الْبَعِيدُ} (1)، وقال تعالى: **{وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ}** (2) تشير إلى أنّ المجازات على الأعمال في الآخرة مشروط بالبقاء على الإيمان، وقال تعالى: **{وَمَنْ يَكْفُرْ بِالإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ}**(3).

فهذه الآيات الكريمة تبين لنا الموقف من قبول الأعمال أو رفضها من الباري عزّ وجلّ. ونستطيع أن نعبّر أنّه يشترط في قبول الأعمال الحُسن الفاعلي ; لأنّ كلّ عمل له بعدان أو حيثيتان في جهات الحسن والقبح، فتارةً يُلحظ العمل بما هو موجود في الخارج فيحكم عليه بالحسن أو القبح، وتارةً يُلحظ العمل من حيث صدوره من الفاعل وبما ينطوي عليه من دوافع لذلك العمل.

كما جاء في الحديث النبويّ: "إنّما الأعمال بالنيات"، فوزن وقوام الأعمال والعمل هو بالنيات والنية، والثواب والعقاب على الأعمال يلحظ فيه جانب الحسن الفاعلي، قال تعالى: **{الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَوةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً}** (4)، فلم يقل عزّ وجلّ: (أكثركم عملاً) حتّى يكون المدار على الحسن الفعلي، بل قال **{أيّكم أحسنُ عَملاً}** ; وإلاّ لو كان الحسن الفعلي هو المدار لعُوقب المجبور والمضطرّ على صدور المحرّم أو ترك الواجب.

ولهذا يُلاحظ أنّ بعض الأعمال قد أعطى الله سبحانه وتعالى الثواب عليها لبعض الناس ولم يعط لآخرين قاموا بأعمال هي في الظاهر أكثر، كما في تصدّق الخاتم من أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى الفقير حال الركوع فنزلت بحقّه الآية المباركة:

1- سورة إبراهيم 14: 18.
2- سورة الزمر 39: 65.
3- سورة المائدة 5: 5.
4- سورة الملك 67: 2.

{إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاة وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ}(1)، وقوله تعالى: **{إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لاَ نُرِيدُ مِنْكُمْ...}**(2)، فإنّ القيمة ليست للخاتم التي بسببها نزلت الآية، بل من جهة قيمة خلوص العمل، وهكذا قضية تصدّق الزهراء (عليها السلام) بأقراص الشعير.

وهكذا الأعمال تقاس بهذا المنظار، فالزكاة مع الرياء، أو الجهاد وفتح البلدان بغير خلوص هو سراب يصبّ في نزوات الهوى وجمع الثروات والتوسّع في اللذائذ والشهوات.

فالإيمان بالله واليوم الآخر شرط أساسي في قبول الأعمال ; لأنّ الحسن الفاعلي كما قلنا . لا يمكن أن يتحقّق بدون عقيدة الإيمان ; لأنّ العمل بدون الإيمان بالله سبحانه وتعالى لا يكون إليه، وإنّما يكون للأنا وللذات ونزعاتها السفلية، وهو فارغ عن الغاية التي يريدها الله من الأعمال ; فإنّ روح الأعمال هو الإخلاص، **{وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ}**(3).

أمّا العمل بدون الخلوص فهو في حقيقته تمرّد وتكبّر على الباري، كما هي أعمال إبليس التي أوصلته إلى الهلاك والكفر وحبط الأعمال.

فقصّة إبليس الواردة في القرآن الكريم نموذج على ما آلت إليه أعماله التي هي في ظاهرها منتهى العبودية، فإنّه لعنه الله . كان قد سجد سجدة واحدة ستّة آلاف سنة، وكان يقرّ لله بالوحدانية، وأنّه مخلوق من مخلوقاته، وكان يقرّ بيوم المعاد وبنبوّة آدم بنصّ القرآن الكريم: **{خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ}**(4) و **{قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ}**(5)، فهذا اعتراف وإقرار منه بالله تعالى وأنّه مخلوق من

1- سورة المائدة 5: 55.

2- سورة الإنسان 76: 9.
3- سورة البينة 98: 5.
4- سورة الأعراف 7: 12.
5- سورة ص 38: 79.

مخلوقاته، وأمّا إقراره بيوم المعاد والآخرة: {قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ}(1)، ولكن لم ينفعه كلّ ذلك العمل وذلك الإقرار، صار لعيناً مرجوماً كافراً، {وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ}(2).

وعليه، فالإيمان شرط في قبول الأعمال، وهذه حقيقة مسلّمة عند جميع المسلمين، إنّما الكلام يقع حول أجزاء الإيمان، فهل تقتصر على التوحيد والنبوّة والمعاد؟ أم تشمل معرفة الإمام والولاية له وممّا يقرّر ذلك؟ وأنّ ولاية أهل البيت شرط في قبول الأعمال...

عدّة وجوه قرآنية وحديثية وعقلية:

ولاية أهل البيت (عليهم السلام) شرط لقبول الأعمال

الدليل الأوّل: الآيات القرآنية:

الآية الأُولى: قوله تعالى: {قُلْ لاَ أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى}(3)، ذكر علماء المسلمين من الخاصّة والعامّة، من رواة ومؤرّخين ومفسّرين متواتراً: أنّ كلمة القربى هي خاصّة بأُناس قد عيّنهم النبيّ (صلى الله عليه وآله)، وعندما يستعرض الباحث للسيرة النبويّة الشريفة يرى أنّ النبيّ لم يكن يدع فرصة أو مناسبة صغيرة كانت أو كبيرة إلاّ ويؤكّد لهم من خلالها على تحديد قُرباه، من حديث الكساء والأحاديث الأُخرى: "عليّ منّي وأنا من عليّ"، "فاطمة بضعة منّي..."، "حسين منّي وأنا من

1- سورة الأعراف 7: 14.
2- سورة البقرة 2: 34.
3- سورة الشورى 42: 23.

حسين"، وهكذا توجد أحاديث كثيرة بهذا المضمون.

ولابدّ أن يكون هناك خطب كبير يترتّب على هؤلاء القُربى مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالرسالة التي بعث بها النبيّ (صلى الله عليه وآله). والآية المباركة هي من ملاحم الآيات القرآنية التي تبيّن حقيقة الرسالة الخاتمة الكاملة التي جاء بها، والتي تشمل جميع الأعمال، من اعتقادات بالتوحيد والنبوّة والمعاد، وعبادات من صلاة وصيام وحجّ وزكاة... الخ.

وبعبارة أُخرى: من فروع وأُصول، فإنّها جميعاً وقعت طرف معاوضة وتعادل في قبال محبّة أهل البيت، ومقتضى التعادل والمعادلة بين العوض والمعوّض هو كون العوض بدرجة قيمة المعوّض، ولا ريب أنّ عمدة وثقل الرسالة هي في أُصول الدين وأركانه، لا مجرّد الفروع، فإذا كان في المعوّض والتي هي الرسالة جملة أُصول الدين، فلابدّ أن يكون العوض هو أيضاً من أُصول الدين ; بمقتضى الموازنة والمعادلة.

وجعل العوض في قبال جملة أُصول الدين في المعوّض دالّ على كون مودّة القربى وولايتهم هو مفتاح لمعرفة بقية أُصول الدين. وهذا يدلّ ويقضي بالترابط بين مجموع هذه الأُصول وأنّ الباب والمفتاح لبقية حقائق أُصول الدين يمرّ بولايتهم.

فمن أراد مدينة الإيمان فلابدّ عليه أن يأتيها من بابها، فمغزى إفراد الولاية والمودّة للقربى في كفّة وطرف المعاوضة في قبال جملة بقية أُصول الدين في طرف آخر، هو إشارة لهذا المعنى وبيان لهذا الترابط العضوي في محاور أُصول الدين، وأنّ الوصول إلى حقائق الإيمان لا مجرّد ظاهر الإسلام هو بولاية القربى ومودّتهم ; لأنّها الهداية إلى بقية الأُصول، والعاصمة عن الضلال، كما هو مؤدّى حديث الثقلين حيث اشترط في العصمة من الضلال اشترط لزوم التمسّك

بالكتاب والعترة.

وهذا ممّا يفيد أنّ صحّة التوحيد وصحّة الإيمان بالنبوّة والمعاد لا بدّ في تحققهما من ولاية ومودّة ذي القربى فضلاً عن الثواب والجزاء عليها، فإذا كان هكذا الحال في أُصول الدين ففي فروعه أوضح ; حيث إنّها في الرتبة الثانية من أجزاء الرسالة.

فتبين من مفاد هذه الآية الشريفة: أنّ مودّة القربى شرط في تحقّق أُصول الدين فضلاً عن الثواب عليها، ناهيك عن أعمال الفروع والثواب عليها.

وبالتالي، فولاية القربى شرط في صحّة الأعمال فضلاً عن قبولها، وأنّ المراد بتلك الأعمال ما يشمل الاعتقاد لا صرف أفعال الجوارح، وهذه قراءة عميقة لقاعدة شرطية الولاية في صحّة الأعمال.

الآية الثانية: وهي قوله تعالى: **{الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا}**(1) النازلة بعد قوله تعالى: **{يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ}**(2)، ومن الواضح من الآيتين أنّ الرسول (صلى الله عليه وآله) قد أُمر من قِبله تعالى بإبلاغ أمر بالغ الخطورة والأهميّة، بحيث لولا إبلاغه لما كانت هناك أية جدوى في إبلاغ التوحيد والنبوّة والمعاد وأركان الدين فضلاً عن تفاصيل الفروع ; إذ عمدة اسم الرسالة قد طُبّق على الأُصول والأركان.

وكان ذلك الأمر المأمور بإبلاغه شديد الوقع على نفوس المسلمين ; إلى درجة كان الرسول يتخوّف تمرّدهم عن الطاعة والتسليم. وكلّ هذا المفاد يجده المتمعّن اللبيب في أجواء ألفاظ الآيتين، وقد ذكر المفسّرون ورواة الحديث نزولهما في

1- سورة المائدة 5: 3.
2- المائدة 5: 67.

إبلاغ النبيّ (صلى الله عليه وآله) لإمامة وولاية عليّ (عليه السلام) من بعده في غدير خم(1).

ومفاد الآيتين يتناغم بشدة مع مفاد آية المودّة ; حيث يشير إلى التقابل بين جملة الرسالة والديانة في طرف، وما أُبلغ في ذلك اليوم في طرف آخر، كما مرّ ذلك في مفاد آية التبليغ، حيث علّق رضاه تعالى بمجمل الرسالة والدين على ذلك الأمر، أي علّق رضاه بالتوحيد والنبوّة والمعاد وأركان الدين على ذلك الأمر، فقبولها موقوف عليه، بل في الآية دلالة على توقّف صحّتها عليه حيث علّق إكمال الدين عليه.

والإكمال يغاير الإتمام الذي في النعمة، حيث إنّ كمال الشيء يغاير تمامه ; إذ كمال الشيء هو بصورته التي هي قوام هويته، وأمّا تمام الشيء فهي نعوته الطارئة بعد تحقّق هويته، فمفاد هذه الآية يدلّ على ما تقدّم استنتاجه واستظهاره في آية المودّة من أنّ أُصول

الدين وأركانه فضلاً عن الفروع مشروطة بالولاية، كما أنّ المشروط في الأعمال بالولاية هو صحّتها فضلاً عن قبولها.

الآية الثالثة: وهي قوله تعالى: **{إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِين * فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ * فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلاَّ إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ * قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ * قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَار وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِين * قَالَ فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ * وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ}** (2)، وقد تقدّم دلالة الآيات المتعرّضة لقصّة آدم وإبليس على المطلوب إجمالاً، حيث إنّ إبليس كان مقرّاً بالتوحيد والمعاد حينما قال: **{رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ}**(3)، وكذا كان

1- لاحظ: كتاب الغدير للأميني 1 / 214 ـ 247.
2- سورة ص 38: 71 ـ 78.
3- سورة ص 38: 79.

مقرّاً بنبوّة لآدم (عليه السلام) حينما قال: **{أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ}**(1).

ولكنّه لم يكن يأتمّ بآدم ويتولاّه ويتابعه ويطيعه، حيث إنّ السجود عنوان لكلّ ذلك فالإباء عن السجود عبارة عن ذلك، ومع كلّ إقراره بالثلاثة من الأُصول، ولكنّه استحقّ الطرد والرجم والذمّ من الله تعالى. وظاهر هذه الأحكام هو عدم صحّة صور ما أقرّ به من توحيد ومعاد ونبوّة، إذ حُكم على صورة إيمانه بالكفر مضافاً إلى العقوبة ; فليس التولّي لوليّ الله والائتمام به مجرّد شرط لقبول بقية الاعتقادات، بل هو شرط صحة لها. فالأُصول الاعتقادية عبارة عن نسيج مترابط كلّ منها دخيل في صحّة الآخر.

ويظهر من مفاد هذه الآيات ما ظهر من مفاد الآيات السابقة من كون ولاية خليفة الله وحجّته شرط في صحّة الأعمال لافي مجرّد قبولها فقط، وشرط في صحّة الاعتقادات لامجرّد أعمال الجوارح.

وهناك طوائف أُخرى من الآيات الواردة في ولايتهم (عليهم السلام) دالّة على ذلك، لكن نكتفي بهذا القدر من الإشارة في المقام.

الدليل الثاني: الأحاديث النبويّة والقدسيّة المستفيضة الواردة عند الفريقين:

"لو أن عبداً عمّره الله ما بين الركن والمقام، يصوم النهار ويقوم الليل حتّى يسقط حاجباه على عينيه ثمّ ذُبح مظلوماً كما يُذبح الكبش، ثمّ لقي الله بغير ولايتهم (عليهم السلام)، لكان حقيقاً على الله عزّوجلّ أن يكبّه على منخريه في نار جهنّم"(2).

1- سورة الإسراء 17: 62.

2- ورواه جملة من العامة ومنهم الحاكم في المستدرك ج 3 ص 148 ط حيدرآباد وقال: انه صحيح على شرط مسلم ومنهم العلاّمة الطبراني في ذخائر العقبى ص 18 ط مكتبة القدس بمصر. ومنهم السيوطي في إحياء الميت ص 111 ط مصطفى الحلبي مصر ونقله في الخصائص الكبرى ج 2 ص 265 ومنهم الهيتمي في مجمع الزوائد (ج 9 ص 171 ط مكتبة القدسي بالقاهرة) ومنهم القندوزي في ينابيع المودة ص 192 وغيرهم فلاحظ احقاق الحق ج 9 ص 492 ـ ص 294 وكذلك ج 15 ص 599 و ج 19 ص 284.

وفي الحديث القدسي: "ثمّ لقيني جاحداً لولاية عليّ لأكببته في سقر"(1).

بل في بعضها: "إنّ لله في وقت كلّ صلاة يصلّيها هذا الخلق لعنة. قال: قلت: جُعلت فداك ولم؟ قال: بجحودهم حقّنا وتكذيبهم إيّانا"(2).

وعن أمير المؤمنين (عليه السلام) في جواب الزنديق مدّعي التناقض في القرآن، قال: ".. وأمّا قوله: **{فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلاَ كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ}** (3). وقوله: **{وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى}** (4)، فإنّ ذلك كلّه لا يغني إلاّ مع الاهتداء، وليس كلّ من وقع عليه اسم الإيمان كان حقيقاً بالنجاة ممّا هلك به الغواة، ولو كان ذلك كذلك لنجت اليهود مع اعترافها بالتوحيد وإقرارها بالله، ونجا سائر المقرّين بالوحدانية، من إبليس فمن دونه في الكفر، وقد بيّن الله ذلك بقوله: **{الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ}** (5)، وبقوله: **{الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ}**(6).

وللإيمان حالات ومنازل يطول شرحها، ومن ذلك: إنّ الإيمان قد يكون على وجهين: إيمان بالقلب وإيمان باللسان، كما كان إيمان المنافقين على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، لمّا قهرهم السيف وشملهم الخوف فإنّهم آمنوا بألسنتهم ولم تؤمن قلوبهم، فالإيمان بالقلب هو التسليم للربّ، ومن سلّم الأمور لمالكها لم يستكبر عن أمره، كما استكبر

1- المحاسن للبرقي1 / 90، روضة الواعظين للنيسابوري: 126.
2- الوسائل 1 / 95، البحار 69 / 132.
3- سورة الأنبياء 21: 94.
4- سورة طه 20: 82.
5- سورة الأنعام 6: 82.
6- سورة المائدة 5: 41.

إبليس عن السجود لآدم، واستكبر أكثر الأمم عن طاعة أنبيائهم، فلم ينفعهم التوحيد كما لم ينفع إبليس ذلك السجود الطويل، فإنّه سجد سجدة واحدة أربعة آلاف عام لم يرد بها غير

زخرف الدنيا والتمكين من النظرة، فلذلك لا تنفع الصلاة والصدقة إلاّ مع الاهتداء إلى سبيل النجاة وطريق الحقّ"(1).

وفي بعض الروايات عن الإمام الصادق (عليه السلام): "فلو كان لك بدل أعمالك هذه عبادة الدهر من أوّله إلى آخره، وبدل صدقاتك والصدقة بكلّ أموال الدنيا، بل بملء الأرض ذهباً، لما زادك ذلك [بدون ولاية أهل البيت (عليهم السلام)] من رحمة الله إلاّ بُعداً، ومن سخط الله إلاّ قرباً"(2).

ونُقل عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: "رجلٌ حضر الجهاد في سبيل الله فقُتل مقبلاً غير مدبر والحور العين يطلعن إليه، والخزّان يتطلّعون ورود روحه عليهم، وأملاك الأرض يتطلّعون نزول حور العين إليه والملائكة وخزّان الجنان فلا يأتونه، فتقول ملائكة الأرض حوالي ذلك المقتول: ما بال الحور العين لا ينزلنّ إليه، وما بال خزّان الجنان لا يردون عليه، فيُنادَون من فوق السماء السابعة: يا أيّتها الملائكة، انظروا إلى آفاق السماء ودوينها، فينظرون فإذا توحيد هذا العبد وإيمانه برسول الله (صلى الله عليه وآله) وصلاته وزكاته وصدقته وأعمال برّه كلّها محبوسات دوين السماء قد طبّقت آفاق السماء كلّها كالقافلة العظيمة قد ملأت ما بين أقصى المشارق والمغارب ومهاب الشمال والجنوب، تنادي أملاك تلك الأثقال الحاملون لها الواردون بها: ما بالنا لا تفتح لنا أبواب السماء لندخل إليها بأعمال هذا الشهيد؟...".

وفي تتمّة الرواية أنّه يُأمر بتلك الأعمال فتوضع في سواء الجحيم ; لأنّ ليس

1- الاحتجاج للطبرسي 1 / 368، البحار 27 / 174.
2- البحار 27 / 187.

لذلك الرجل موالاة عليّ والطيبين من آله، ومعاداة أعدائه، ويُقلّب الله تلك الأثقال من الأعمال أوزاراً وبلايا على فاعلها ; لمّا فارقها عن مطاياها من موالاة أمير المؤمنين (عليه السلام) ; ولموالاته لأعدائه.(1)

قراءة ثالثة للقاعدة:

العبادة من دون الولاية عصيان وعدوان، والأعمال بدون الولاية آثام

ومضمون هذه الروايات يتضمّن ما تقدّم من أنّ الولاية شرط في الصحّة فضلاً عن القبول، وشرط في أُصول العقائد فضلاً عن الفروع. ويزيد ويمتاز بمعنى ثالث، وهو أنّ تلك الأعمال التي صورتها إيمان وطاعة هي في حقيقتها كفر ومعصية، وهذا المعنى يثقل على السامع تصوّره فضلاً عن تصديقه في الوهلة الأُولى، وتمجّه النفوس وتنفر منه الأذهان وتتلّكأ عنده الألسن، لكن الحقيقة إذا اتضحت معالمها لا مفرّ من الأخذ بها واتّباعها، وإذا حصحص الصبح انقشعت غياهب الظلمة، وليكن تقرير مفاد هذه الروايات هو تقرير الدليل العقلي كما ترشد إليه الروايات بل والقرآن أيضاً، فالأحرى في المقام تقريره.

الدليل العقلي: ويقرّر بأنحاء:

الأوّل: قد مرّ أنّ حقيقة وروح ومخ وقوام العبادة هو بالطوعانية والضراعة والخضوع والتذلّل للباري، والتسليم والسلم والانقياد له، وهو جوهر العبادة

1- البحار 27 / 187 ـ 190.

والعبودية وقلب ومركز وقطب معناها، فمع خلوّها عنه لا تعدوا أن تكون قشور خاوية اللب وبدن جائف ميتة بلا روح، فهو قوام القربة والتقرّب، فالعبادة والعبودية هي الطاعة والطوعانية، والطاعة هو الانقياد لإرادة الله والخضوع لها. وأمّا تحكيم إرادة النفس على إرادة الربّ فهو تجرّي واستكبار على العظيم ـ عزّ وجلّ ـ وعصيان له.

وإرادة الله لا يهتدي إليها البشر من نفسه، ومن ثمّ احتاج إلى بعثة الرسل، وبمجملات الشريعة ومتشابهاتها لا يحيط البشر بتفاصيل إرادة الربّ من قبل أنفسهم، ومن ثمّ اضطرّوا إلى الحجّة والإمام الراسخ في العلم الذي تكون إرادته ومشيئته هي مظهر مشيئة وإرادة الله. فمن ثمّ امتنع الاطّلاع على إرادات الربّ من دون حجّته وخليفته في أرضه، ومن ثمّ اضطرّ البشر إلى ولاية خليفة الله والمطهّر من عترة نبيّه لكي يطّلع على مواطن إرادات الله ورضاه.

وإلاّ امتنع عليهم عبادة الله، وكانوا فيما يمارسونه من طقوس وصور عبادية هي معاصي وتجرّي على الله ; بتحكيمهم إراداتهم وميولهم وأهوائهم على إرادة الله، وكانوا يطيعونه من حيث تريد أنفسهم ولا يطيعونه من حيث يريد، ولأجل ذلك احتاجوا في تحقّق عبادتهم لله تعالى إلى دلالة وهداية الإمام والحجّة المنصوب من قبله.

ومن ذلك يتبيّن أنّ السجود الطويل من قبل إبليس حيث لم يكن منطوياً على الخضوع لله ; لعدم خضوع إبليس لمن أمره الله تعالى بالخضوع له وهو خضوعه لآدم وتوليّه له، فلم يكن إبليس في صورة طاعته مقيم على الطاعة ولا خاضع لإرادة الربّ، بل كان في سجوده مقيم على الجموح والطغيان والتعدّي على الربّ وتحكيم إرادته على إرادة الله وكان سجوده الصوري حقيقته معصية وطغيان واستكبار وعدوان على ساحة القدس الإلهي.

وبذلك يتبين أنّ صورة العبادات من دون طاعة الله بولاية وليه هي عدوان وعصيان، وترك للمواطن الحقيقية لعبادة الله، وانتهاج لمناهج عبادية تتطاول فيها إرادة العبد على إرادة المعبود. وبهذا البيان العقلي يتبين المعنى الثالث للقاعدة وهي شرطية الولاية في العبادات والأعمال أن بدونها تكون تلك الأفعال هتوك واجتراءات على المولى العزيز يؤزر فاعلها ويأثم بها بدل أن يُثاب، لا أن يُحرم من مجرّد الثواب.

هذا تقرير لهذا الوجه في الأعمال، وأمّا تقريره على صعيد الإيمان والاعتقادات فبيانه أنّ الإيمان عمل كلّه وطاعة كلّه، فليس الطاعة والعمل مخصوصين بأعمال الجوارح بل يعمّان أعمال الجوانح، كما يعمّان أعمال القلوب من الإيمان بالأصول الاعتقادية، ولذلك ورد أنّ أوّل الفرائض التي افترضها الله على العباد هو التوحيد والمعرفة بمعنى الإيمان والإذعان والإخبات والتسليم، وكذلك الإقرار القلبي ببعثة الرسل والمعاد والكتب وكذلك بأوصياء الرسل وهم الأئمّة المستخلفين بعدهم كما مرّ في مفاد آية المودّة الدالّة على أنّ تولّي العترة المطهّرة هو من أصول الديانة، وكذلك هو مفاد آيتي المائدة النازلتين في بيعة الغدير، وغيرها من طوائف الآيات والأحاديث النبويّة الدالّة على ذلك.

فإذا تقرّر أنّ الإيمان بأُصول الدين فريضة وطاعة وعمل بل هو من أكبر الفرائض وأعظم الطاعات والأعمال . يتبين أنّ الإيمان أيضاً لابدّ فيه من الإخبات والخضوع والانقياد والتسليم ونحو ذلك، بخلاف ما إذا امتزج بجموح واستكبار وعناد وجرأة على ساحة الباري، فإنّه لن يعود طاعة وعملاً عبادياً، بل سيكون معصية وطغياناً وفرعنة وصنمية للنفس، وعبادة للطاغوت لا عبادة لله.

فالإباء والاستكبار عن الإخبات والتسليم والإيمان بوليّ الله وخليفته يدلّ على انقلاب حقيقة الإيمان إلى طغيان وكفر، أي يدلّ على صورية الإيمان بالتوحيد

والمعاد ; إذ مقتضى الإقرار بالتوحيد هو الإقرار بكلّ الصفات الكمالية للباري، وأنّه الغنيّ المطلق، وأنّ المخلوقات هي عين الفقر المحض والافتقار إليه تعالى، وأنّ له الملك وهو مالك جميع الأشياء، فله ملك ذوات المخلوقات ووجوداتها وأفعالها، وله مالكية الخضوع والطاعة.

فالتمرّد عليه في أُمّهات الطاعات استكبار وإنكار لهذه المالكية، فيرجع إلى الخلل في الإيمان بالتوحيد، وبالتالي يتّضح أنّ عصيان الله في التولّي لوليه هو كفر بمالكية الله واستحقاقه للطاعة، نظير الخلل الواقع في الإيمان بالمعاد أو بالرسالة، فإنّه يؤول إلى الخلل في التوحيد أيضاً فيكون هناك غاية وراء الله، فتكون والعياذ بالله ـ ذاته محدودة.

وكذلك الحال في إنكار الرسالة، فإنّه يرجع إلى إنكار كون صلاحية الحكم والتشريع للباري، وبالتالي يؤول إلى عدم الإقرار بعلم الباري النافذ ولا بحكمته ولا بإحاطته بخفيات وعواقب الأُمور.

فالإقرار والإيمان بالتوحيد بمنزلة الإقرار المبهم المجمل الذي لا يتمّ تفصيله وكماله إلاّ بالإقرار بالتوحيد في مقامات أُخرى، فالإيمان بالمعاد هو مقام آخر من مقامات التوحيد وهو التوحيد في الغاية ـ كما أنّ أصل التوحيد هو توحيد في مقام المبدأ والأوّلية، ولا يكمل التوحيد بالاعتقاد بأنّه أوّل من دون الاعتقاد بأنّه آخر، كذلك الحال في الاعتقاد بالرسالة وببعثة الرسل والكتب المنزّلة، هو اعتقاد بالتوحيد في مقام التشريع **{إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ}**.

ونفس الشيء يقال في الولاية والإمامة، هو اعتقاد بالتوحيد في مقام الطاعة والولاية، فهذه مقامات وأركان للتوحيد لا يتمّ صرح الاعتقاد بالتوحيد إلاّ بها. وفي تفسير القمّي عنه (عليه السلام) حينما سئل عن التوحيد قال: "هو لا إله إلاّ الله، محمّد رسول،

عليّ وليّ الله، إلى ها هنا التوحيد"(1).

وفي البصائر والتوحيد: عن الصادق (عليه السلام) في بيان فطرة التوحيد، قال (عليه السلام): "فطرهم على التوحيد، ومحمّد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وعليّ أمير المؤمنين (عليه السلام) "(2).

وبذلك يتبيّن أنّ الاعتقاد ببعض الأُصول والتخلّف عن البعض الآخر، هو كالاعتقاد ببعض الصفات الإلهية وإنكار البعض الآخر، ويؤدّي إلى القول بمحدودية الذات وتركيبها وتجزّئها، ومن ثمّ ورد قوله تعالى: {وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلاَّ وَهُمْ مُشْرِكُونَ}(3).

الثاني: قد تقدّم في الأدلّة القرآنية والروائية السابقة أنّ الأعمال تحبط، وهي حابطة بدون الإيمان، وهذا غير مختصّ بالفروع بل شامل للأُصول أيضاً، والحبط الأخروي للعمل والاعتقاد وإن لم يكن في الاصطلاح الفقهي ملازماً لعدم صحّة العمل والاعتقاد، كذلك في المصطلح الكلامي الدارج، وأنّه فساد بلحاظ الثواب الأخروي والقبول، لا بلحاظ ماهية العمل.

إلاّ أنّ الحبط وفق نظرية تجسّم الأعمال أنّ الجزاء هو عين العمل وحقيقته الباقية، ويكون موجب الحبط كاشفاً عن دخالة ذلك الشيء في الوجود البقائي للعمل والاعتقاد. وبعبارة أُخرى عندما لا يكون للعمل أجر وثواب فذلك يعني أنّه ليس للعمل حقيقة باقية في الأبد الأخروي، فليس هناك إلاّ صورة العمل لا حقيقته، ويستلزم ذلك كون الموجب للحبط دخيلاً في حقيقة العمل وبقائه، وكذلك دخيلاً في حقيقة الاعتقاد وبقائه.

ويتبيّن صورية الاعتقاد والأعمال بدون الإيمان، وليس المقصود من صورية

1- تفسير الصافي 4 / 132 2- المصدر السابق.
3- سورة يوسف 12: 106.

الاعتقاد مجرّد الإقرار اللساني، بل إنّ عقد القلب هو على الصورة لا على الحقيقة، فما رواه الفريقان من حبط الأعمال والاعتقادات من دون حبّ علي (عليه السلام) وولايته كما مرّت الإشارة إلى المصادر . وكذلك ما رواه الفريقان أنّه قسيم الجنّة والنار، وأنّ حبّه إيمان وبغضه نفاق، دالّ على حبط الاعتقاد فضلاً عن العمل بدون ولايته.

روى الصدوق في الأمالي بإسناده عن ابن عبّاس قال: "قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): المخالف على عليّ بن أبي طالب بعدي كافر، والمشرك به مشرك، والمحبّ له مؤمن، والمبغض له منافق، والمقتفي لأثره لاحق، والمحارب له مارق، والراد عليه زاهق، عليّ نور الله في بلاده، وحجّته على عباده، وعلي سيف الله على أعدائه ووارث علم أنبيائه، عليّ كلمة الله العليا، وكلمة أعدائه السفلى، عليّ سيّد الأوصياء ووصيّ سيّد

الأنبياء، عليّ أمير المؤمنين وقائد الغرّ المحجّلين وإمام المسلمين، لا يقبل الله الإيمان إلاّ بولايته وطاعته"(1).

1- الأمالي: 61.

القراءة الثانية

(ولاية عليّ في الشرائع السابقة)

النقطة الأولى:

فكما قد أخذ الله تعالى على النبيّين والرسل الميثاق بالإقرار بنبوّة خاتم الأنبياء وبُعثوا بالبشارة بها لأقوامهم، أخذ عليهم وعلى أُممهم الإيمان والتصديق بها: **{وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَاب وَحِكْمَة ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ * فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ * قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَالنَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَد مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ * وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ}**(1).

1- سورة آل عمران 3: 81 ـ 85.

فأخذ الله الميثاق على النبيّين في مقابل إيتائهم وبعثهم بالكتاب والحكمة والنبوّة، وشرط عليهم الإيمان بخاتم الأنبياء ونصرته، وكان ذلك الميثاق مشدّداً مغلّظاً وقد أخذ فيه إقرارهم بذلك وأشهدوا عليه تغليظاً.

ولا يخفى أنّ الآية مشحونة بالدلالات على هيمنة مقام النبيّ (صلى الله عليه وآله) على جميع الأنبياء:

منها: التعبير عنهم بالنبوّة والتعبير عنه بالرسالة ; فإن وصف الرسالة أعلى من مقام النبوّة، وفيه إشارة إلى توسّطه (صلى الله عليه وآله) بين الله تعالى وبين الأنبياء بالرسالة.

ومنها: التعبير عنه (بمصدّق)، والتعبير عنهم بأنّهم (يؤمنون) به، فإنّ ذلك يقتضي اتّباعهم له دونه ; فإنّه يوثّق نبوّاتهم.

ومنها: التعبير عنه (صلى الله عليه وآله) بأنّ تصديقه أسند إلى ما معهم ممّا قد أُوصي لهم، وهذا يغاير التعبير بأنّه (مصدّق لهم)، بينما التعبير عنهم (عليهم السلام) بأنّهم {يؤمنون به (صلى الله عليه وآله)}، أي: جعل متعلّق إيمانهم به (صلى الله عليه وآله)، وفيه بيان لعلوّه عليهم في المقامات الإلهية.

ومنها: قد أخذ عليهم نصرته دونه، ولم يؤخذ ذلك عليه (صلى الله عليه وآله). ثمّ بين تعالى أنّ الإيمان بنبوّة خاتم الأنبياء هو دين الله الذي هو الإسلام، وهو دين إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وموسى وعيسى والنبيّين.

ونظير هذه الآيات قوله تعالى على لسان نبيّه عيسى (عليه السلام): **{وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ}** (1)، وكذا قوله تعالى في قضية بني إسرائيل: **{وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى**

1- سورة الصفّ 61: 6.

الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ} (1)، فبيّن تعالى أنّ اليهود كانوا قبل بعثة النبيّ (صلى الله عليه وآله) يستبشرون به ويستظهرون ببعثته وملكه على المشركين ; لمعرفتهم ذلك في توراتهم: **{الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}**(2).

النبوّة والولاية

وكما قد أُخذ نبوّة النبيّ (صلى الله عليه وآله) والإيمان بها على الأنبياء السابقين وأُممهم ; لكونها قوام دين الإسلام الذي هو دين جميع الأنبياء، فكذلك قد أُخذت ولاية عليّ (عليه السلام) وإمامته على الأنبياء السابقين وأُممهم لأخذها في قوام دين الإسلام الذي هو دين جميع الأنبياء والرسل السابقين. ولبيان ذلك لابدّ من الالتفات إلى نقطتين:

قاعدة أديانية: وحدة الدين وتعدّد الشرايع

الأُولى: إنّ هناك تعدّد بين معنى الدين والشريعة، فإنّ الدين واحد وهو

1- سورة البقرة 2: 89.
2- سورة الأعراف / 157.

الإسلام الذي قد بُعث به جميع الأنبياء والرسل ولا نسخ فيه، وهو مجموعة أُصول العقائد والمعارف وأركان الفروع وأُصول المحرّمات والواجبات في الفروع، وهذا بخلاف الشريعة فإنّ لكل رسول شريعة وهي ناسخة لشريعة النبيّ والرسول الذي قبله، والشريعة هي تفاصيل التشريعات في الفروع.

ويشير إلى هذا التغاير قوله تعالى: **{إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلاَمُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلاَّ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ}**(1)، فالدين عند الله واحد وهو الإسلام، ولم يبعث الأنبياء بأديان مختلفة، وإنّما الذي أحدث اختلاف الأديان هم أتباعهم، حيث حرّفوا الدين الواحد وهو دين الإسلام بغياً.

ويشير إلى ذلك أيضاً قوله تعالى: **{وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا}**(2)، فبيّن تعالى تعدّد شرائع ومناهج الأنبياء بخلاف الدين فإنّه واحد، وسيأتي تفصيل هذه النقطة وبسطها.

ونستخلص من هذه النقطة في المقام أنّ الأُصول الاعتقادية وأُصول الإيمان هي من مساحة الدين، ومن مقوّمات دين الإسلام غير القابلة للنسخ والتبدّل والتغيّر، فلا تكون من أجزاء الشريعة ولا من تفاصيل الفروع.

وهذا المبحث والقاعدة الأديانية ينبع منها مناهل عذبة في بحوث المعرفة الدينية واختلاف المذاهب، وينبّه إلى هذا التغاير بين الدين والشريعة، ووحدة الدين وتعدّد الشرايع ما رواه الشيخ المفيد في الاختصاص، من (مسائل عبد الله بن سلام) للنبيّ (صلى الله عليه وآله):

1- سورة آل عمران 3: 19.
2- سورة المائدة 5: 48.

"... قال: صدقت يامحمّد فأخبرني إلى ما تدعو؟ قال (صلى الله عليه وآله): إلى الإسلام والإيمان بالله. قال: ما الإسلام؟ قال (صلى الله عليه وآله): شهادة أن لا إله إلاّ الله وحده لاشريك له، وأنّ محمّداً عبده ورسوله، وأنّ الساعة آتية لا ريب فيها، وأنّ الله يبعث من في القبور. قال: صدقت يا محمّد فاخبرني كم دين لربّ العالمين؟ قال (صلى الله عليه وآله): دين واحد والله واحد لا شريك له. قال: وما دين الله؟ قال (صلى الله عليه وآله): الإسلام. قال: وبه دان النبيّون من قبلك؟ قال (صلى الله عليه وآله): نعم. قال: فالشرائع؟ قال (صلى الله عليه وآله): كانت مختلفة وقد مضت سنّة الأوّلين. قال: صدقت يامحمّد.."(1).

ولاية عليّ (عليه السلام) أصل في الدين لا من فروع الشريعة:

النقطة الثانية: إنّ جملة ما ورد من آيات قرآنية في ولاية عليّ وولده (عليهم السلام) وإمامتهم، وكذلك ما ورد من أحاديث نبويّة متواترة ومستفيضة في ذلك، دالّ على أخذ ولايتهم وإمامتهم أصلاً إيمانياً قوامياً في الاعتقاد، كما أشبع ذلك علماء الإمامية ومتكلّميهم في كتبهم، وهذا يقتضي أخذ ولايتهم وإمامتهم ركناً في الدين الحنيف وهو الإسلام، لا أنّها فريضة في تفاصيل الشريعة بمقتضى ما تبين في النقطة الأُولى السابقة.

ويعزّز هذه الحقيقة قوله تعالى في آية الغدير: **{الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}**(2)، وبيان الآية وإن كان له مقام آخر سيأتي، إلاّ أنّ مفادها إجمالاً: إنّ الذي

1- الاختصاص: 42.

2- سورة المائدة 5: 3.

بلغه النبيّ (صلى الله عليه وآله) في ذلك اليوم من أخذ البيعة لعليّ (عليه السلام) في غدير خم من المسلمين، بها يتحقّق كمال الدين وهو الإسلام وهو الركن الركين لرضا الربّ لدين الإسلام، فبيّنت الآية أنّ ولايته وولاية ولده (عليهم السلام) مأخوذة ركناً في الدين، لا فريضة فرعية في تفاصيل الشريعة.

وسيأتي ثمّة وجه التعبير بأنّها (كمال الدين) ولم يعبّر أنّها (تمام الدين أي الفرق بين الكمال والتمام كما يعزّز هذه الحقيقة قوله تعالى في آية الغدير الثانية وهي: **{يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ}**(1)، حيث جعل الباري تعالى تبليغ النبيّ (صلى الله عليه وآله) لبقية أجزاء الدين وللشريعة في طرف، وتبليغه لما أمر به في يوم الغدير من حجّة الوداع في سورة المائدة في طرف آخر، وهذا ممّا يقضي بكون ولايته وإمامته هي بتلك المكانة في الشأن والأهميّة في الدين، أي من الأُصول الاعتقادية، فهي من الأركان في الدين الحنيف، لا من التفاصيل الفرعية في الشريعة.

وهذا هو مفاد آية المودّة أيضاً في قوله تعالى: **{قُلْ لاَ أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى}**(2)، حيث جعل الباري تعالى مودّتهم في كفّة والرسالة في كفّة أُخرى، سواء رجع ضمير (عليه) إلى الدين أو إلى جهده (صلى الله عليه وآله) في تبليغ الدين فإنّ المآل واحد، حيث إنّ قيمة العمل وأجرته هي بقيمة نتيجة العمل وهو الدين، فإذا قوبلت مودّتهم ببقية أجزاء الدين برمّتها اقتضى ذلك كون مودّتهم هي الركن الركين في الدين، وعليه يظهر أنّ ولايته (عليه السلام) وولده المطهرين هي تتلو نبوّة خاتم الرسل في الموقعية فهي من الأركان الثابتة في الدين الحنيف وهو الإسلام.

1- سورة المائدة 5: 67.
2- سورة الشورى 42: 23.

وقد تبيّن ممن مضى ان الدين واحد وهو الذي بعث به جميع الأنبياء والرسل) وهو أمر لا نسخ فيه ولا تبديل، كما قال تعالى: **{شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلاَ تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ * وَمَا تَفَرَّقُوا إِلاَّ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ}** (1)، فبيّن تعالى أنّ الدين الذي بُعث به الأنبياء وأُولو العزم واحد، لم يتفرّقوا فيه، وإنّ تفرّق أتباعهم ليس من الدين في شيء، وإنّما هو لبغي الأتباع والأقوام.

ويتّضح من ذلك أنّ جميع الأنبياء والرسل بُعثوا على الإقرار برسالة خاتم النبيّين ومحبّة قرباه وولاية أهل بيته.

1- سورة الشورى 42: 13 ـ 14.

القواعد الثلاث الأُمّ
المحيطة في معرفة مقاماتهم

القاعدة الأولى:

من شرائط قبول التوبة التوسّل والتوجّه بهم إلى الله بعد المعرفة والتصديق بولايتهم.

القاعدة الثانية:

إنّ شرط صحّة العبادة وقبولها بل صحّة الإيمان بالله وبرسوله وبولايتهم هو التوجّه بهم إلى الله بعد التصديق بولايتهم.

القاعدة الثالثة:

إنّهم (عليهم السلام) باب الله الأعظم الذي منه يُؤتى للقرب والزلفى ونيل كلّ مقام، وإنّ دعاء العبد والعباد لا يستجاب إلاّ بعد أن يطلب النبيّ (صلى الله عليه وآله) من الله تعالى ويسأله إجابة طلبهم، وهو معنى شفاعته ووسيلته عند الله تعالى كما سيتبين من الآيات.

أما القاعدة الأولى: وهي شرطية التوسّل والتوجّه بهم إلى الله تعالى في صحّة وقبول التوبة بعد التصديق بولايتهم، فقد ذكر جملة من المتكلّمين والمفسّرين والمحدّثين وفقهاء الإمامية: أنّ ولايتهم (عليهم السلام) من جملة شروط قبول وصحّة التوبة ; لقوله تعالى: **{وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى}** (1)، حيث اشترطت الآية في التوبة الهداية علاوة على أصل الإيمان والعمل الصالح، وهي المشار إليها في آيات عديدة، كقوله تعالى: **{اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ}**(2)، وقوله تعالى: **{إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ}** (3)، وقوله تعالى: **{وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ}**(4).

وغيرها من الآيات فضلاً عن الروايات المستفيضة المشيرة إلى وجه دلالة الآيات على ذلك. إلاّ أنّ مقتضى جملة من الآيات والروايات إضافة شرط آخر وهو التوسّل والتوجّه بهم (عليهم السلام) إليه تعالى، ويدلّ عليه جملة من الآيات:

منها: قوله تعالى: **{وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَّلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا}**(5)، فذكرت الآية ثلاثة شروط لحصول التوبة:

الأوّل: مجيء مذنبي الأُمّة إلى الرسول. والمراد: الالتجاء والتوسّل والتوجّه به

1- سورة طه 20: 82.
2- سورة الفاتحة 1: 6 - 7.
3- سورة الرعد 13: 7.
4- سورة الأنبياء 21: 73.
5- سورة النساء 4: 64.

إلى الله تعالى، فجعل تعالى ذكره التوجّه أوّلاً إلى نبيّه الذي هو الوسيلة، لكي يتمّ التوجّه من بعد إليه، كاستقبال المصلّي أوّلاً الكعبة متوجّهاً بها إلى الله تعالى، فهذا الشرط الأوّل من ناموس أدب الدعاء في القرآن الكريم.

ودعوى السلفية بشركية التوجّه في الدعاء إلى النبيّ وأهل بيته ردّ لهذه السنّة القرآنية العظيمة في أدب الدعاء، بل إنّ الآية ناصّة بكل وضوح على أنّ دعاء أي داعي لا يستجاب إلاّ بطلب النبيّ (صلى الله عليه وآله) من الله تعالى، فلا بدّ من سؤال النبيّ (صلى الله عليه وآله) من ربّه كي يستجاب طلب الداعي الثاني: إعلان التوبة والاستغفار من الذنب.

الثالث: استغفار الرسول (صلى الله عليه وآله) لهم بعد ذلك، وهو عبارة عن شفاعته لهم، فأيّ مذنب في هذه الأُمّة إلى يوم القيامة لا يغفر الله له ذنبه إلاّ بشفاعة النبيّ (صلى الله عليه وآله)، فهذه الآية الكريمة هي من الآيات المتعرّضة لشرائط التوبة، حيث اشترطت لحصولها الشرائط الثلاثة الآنفة الذكر، وقد حكى الآلوسي في روح المعاني عن ابن عطاء في تفسير قوله تعالى: **{لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا}**(1)، أي: لو جعلوك الوسيلة لديّ لوصلوا إليّ(2).

هذا وقد وردت عن أهل البيت (عليهم السلام) روايات مستفيضة تفيد أنّ الدعاء من الأوّلين والآخرين مطلقاً وبدون استثناء . محجوب حتّى يصلّي الداعي على محمّد وآل

محمّد، كصحيح صفوان الجمال عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: "كلّ دعاء يُدعى الله عزّ وجلّ به محجوب عن السماء حتّى يصلّي على محمّد وآل محمّد"(3).

1- سورة النساء 4: 64.
2- روح المعاني للآلوسي 5 / 110 في ذيل تفسير آية 75.
3- الوسائل 7 / 92 ب 36 ح 1.

ومثلها: صحيح هشام بن سالم (1)، ومثلها: رواية الخزار بسند متّصل عن أبي ذر، عن النبيّ (صلى الله عليه وآله)، ومثلها: ما رواه الصدوق عن حارث الأعور عن أمير المؤمنين (عليه السلام)(2).

وفي موثقة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: "من دعا ولم يذكر النبيّ (صلى الله عليه وآله) رفرف الدعاء على رأسه، فإذا ذكر النبيّ (صلى الله عليه وآله) رُفع الدعاء"(3). وغيرها من الروايات.

ومن الواضح أنّ التوبة والاستغفار من الذنب دعاء، فلا يرفع ولا تفتح له أبواب السماء إلاّ بالتوجّه بالنبيّ وآله، وسيأتي أنّ هذه الروايات تشير إلى مضمون عدّة من الآيات، فلابدّ من الالتفات إلى ذلك.

ويصبّ في مضمون قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَّلَمُوا} (4) قوله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُؤُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ} (5)، لكنّ الآية السابقة صريحة في الشرطية، وأمّا الآية الثانية فغاية دلالتها أنّ التوسّل والتوجّه بالنبيّ في التوبة والتسليم والخضوع والتعظيم لرسول الله من مفاتيح الوفادة على الله تعالى، ومن علائم الإيمان، والاستكبار عن التوجّه بالنبيّ من صفاة النفاق والمنافقين.

التوجّه إلى النبيّ (صلى الله عليه وآله) بالدعاء

وهذه الآيات القرآنية هي الأُخرى تدلّل على أنّ من سنن ناموس الدعاء في

1- المصدر السابق الحديث 5.
2- المصدر السابق الحديث 16.
3- المصدر السابق الحديث 6.
4- سورة النساء 4: 64.
5- سورة المنافقين 63: 5.

القرآن التوجّه أوّلاً إلى النبيّ (صلى الله عليه وآله) والطلب منه للتوسّط عند الله لقضاء الحاجة، وليس من الأدب الإلهي في دعاء العبد أن يتوجّه بالدعاء والطلب إلى الله تعالى مباشرة ويصدّ عن التوجّه إلى النبيّ (صلى الله عليه وآله) تحت شعار الابتعاد عن الشرك والتفويض والغلوّ كما يدّعيه السلفية . فإنّ هذا عين الاستكبار والنفاق، كما صرحت به هذه الآية الكريمة، وهو عين المرض الذي ابتلى به إبليس ; حيث أبى أن يتوجّه بآدم كالملائكة في عبادته وسجوده حيث توجّهت لآدم لتتوجّه بعد به إلى الله تعالى وكانت الملائكة بذلك موحّدين، بخلاف إبليس ; فإنّه وصِفَ بالكفر، بل إنّ الآية تحصر استجابه دعاء كلّ داعي بأن يطلب النبيّ (صلى الله عليه وآله) من الله تعالى حاجة العبيد كي يستجيب. وهو معنى إستغفاره (صلى الله عليه وآله) وسؤاله، أي لابدّ من طلب النبيّ (صلى الله عليه وآله).

ومنها: قوله تعالى: **{إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لاَ تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلاَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ}** (1)، فاشترطت الآية لفتح أبواب السماء التصديق بآيات الله والخضوع لها، والمراد من آياته تعالى حججه المصطفون، كما في قوله تعالى: **{وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً}** (2) ; وذلك لأنّ التكذيب في مقابل التصديق، وهما في حقّ الحجّة المنصوب الذي يخبر عن الله تعالى، خلاف الآيات التكوينية في الآفاق مثلاً، فإنّه إليها يقال غافلون عنها ولا يسند التكذيب.

فاشترط في الآية المباركة أمران:

الأوّل: التصديق والإيمان بالآيات.

والثاني: الخضوع لها والتوجّه إليها ; لأن التعبير بـ (استكبروا عنها) متضمّن لمعنى الصدّ، فمقابله الخضوع للآيات والتوجّه إليها.

1- سورة الأعراف 7: 40.
2- سورة المؤمنون 23: 50.

وممّا يدلّل على أن المراد من الآيات الحجج المصطفون، ورود التعبير بنفس الشاكلة في إباء إبليس عن التوجّه بآدم في عبادة ربّه، كما في قوله تعالى: {وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ}(1).

فشاكل التعبير بالإباء الاستكبار ; إذ الإباء هو الجحود القلبي، والاستكبار هو في جانب العمل والصد، في مقابل الخضوع والتوجّه.

ومن الواضح أنّ فتح أبواب السماء لابدّ منه في التوبة لقبول دعاء الاستغفار. ثمّ إنّ الآية جعلت هذين الشرطين من شروط دخول الجنّة، وأكّدت استحالة ذلك أي فتح أبواب السماء ودخول الجنّة من دون الإيمان بآيات الله الحجج المنصوبين من قبله تعالى، ومن دون الخضوع والتوجّه بهم إليه تعالى، أي أنّه وإن حصل الإيمان بحجج الله المصطفين لا يُفتح باب السماء للدعاء ولا يُدخل الجنّة من دون التوجّه إليهم والتوسّل بهم ; ليحصل بذلك التوجّه إلى الله تعالى، ولا يخدعنّك استكبار إبليس حيث أبى أن يتوجّه لآدم ويجعله قبلة في سجوده ; ليحصل بذلك التوجّه إلى الله تعالى كما فعلته كلّ الملائكة الموحّدين، بخلافه حيث أراد التوجّه مباشرة إلى الله تعالى استكباراً وصدّاً عن خليفة الله تعالى ووسيلة فما يقوله السلفية وتفويض وغلو هي مقوله إبليس وقد رد القرآن مقولته.

ثم إنّ هذه الآية لا تقتصر في الدلالة على القاعدة الأُولى، بل هي تدلّ على القاعدة الثانية ; حيث إنّ فتح أبواب السماء ليس فقط في مقام الاستغفار والتوبة، ولا يقتصر على مطلق الدعاء، بل هو في مطلق التوجّه والنية في مقام العبادة للإقبال والوفود على الحضرة الإلهية، وفي صعود الأعمال والعقائد وقبولها، كما

1- سورة البقرة 2: 34.

في قوله تعالى: {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ}(1)، فإنّ صعود الكلم الطيب وهو المعتقد ورفع العمل الصالح لا يتمّ إلاّ بفتح أبواب السماء، ومفاتيح أبواب السماء هي أوّلاً: التصديق بحجج الله المصطفون الذين اصطفاهم بالطهارة، وثانياً: الخضوع لهم بالتوجّه بهم إلى الله تعالى، لا الاستكبار والصدّ عنهم.

ومعنى التوجّه بهم إليه تعالى: هو التوجّه إليهم لكي يحصل التوجّه إليه تعالى ولهذا أمر تعالى الملائكة بالتوجّه لآدم في السجود كي يحصل التوجّه إليه تعالى، وكما هو الحال في

التوجّه في العبادة إلى الكعبة ليتوجّه إلى الباري تعالى ولهذا ابتدأت الآيتان السابقتان بذلك {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ} (2)و{وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَّلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ..}(3)، فالمجيء إلى الحضرة النبويّة أوّلاً هو التوجّه للنبيّ (صلى الله عليه وآله) أولاً ليطلب لهم من الله تعالى وليحصل لهم التوجّه إليه تعالى مآلاً، بل إنّ هذه الآية تدلّ على القاعدة الثالثة، وتقريب دلالتها أنّ التعبير بأبواب السماء وفتحها وهو تعبير عن مسير الوفادة إلى الحضرة الإلهية، وبيان لمسافة القرب والزلفى إلى الساحة الربوبية، فهو بيان للاستقبال والتوجّه إلى الحضرة الربانية، فكما تُستقبل القبلة ويُتوجّه بها إلى الله فكذلك لابدّ في الاستقبال والتوجّه القلبي من التصديق بآياته وحججه والخضوع لطاعتهم والتوجّه بهم إليه في مطلق المقامات القُربية والزلفية، فيمتنع على المستخفّين بحجج الله والمستهينين بهم الصادّين عن التوجّه إليهم وبهم إلى الله أن تفتح لهم أبواب القرب الإلهي.

1- سورة فاطر 35: 10.
2- سورة المنافقون 63: 5.
3- سورة النساء 4: 64.

كما طُرد إبليس من درجة القرب وحُرمت عليه الرحمة الإلهية، وأُسقط من مقام الزلفى إلى حضيض البعد وهاوية اليأس وقعر الحرمان واللعنة ; لاستكباره على خليفة الله وإباءه عن استقبال آدم في السجود والتوجّه به إلى الله، فهو بذلك لم يقصّر في آداب العبودية مع الحضرة الربوبية فقط، بل امتنع عليه الوفود إليه تعالى، وإلى ذلك تشير الآية الكريمة: {قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَار وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِين * قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ}(1)، فمن أُصول السنن الإلهية في أدب التوجّه واللقاء والقرب هو الخضوع لآياته وأصفياءه الذين نصّبهم حججاً على خلقه، بالتوجّه إليهم ليتّخذهم وسيلة إلى الله.

حقيقة ابتغاء الوسيلة هو قصدها:

ومنها: قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}(2) والآية يمكن أن يذكر في إعرابها احتمالان:

الأوّل: أن يكون قوله (ابتغوا) قد أُسند إلى كلّ من (إليه) و(الوسيلة)، فيعمل فعل (ابتغوا) في كلّ من الجار والمجرور والاسم وهو الوسيلة، وعلى ضوء هذا التقدير في

الإعراب يكون الابتغاء . وهو القصد والتوجّه . قد جعل متعلّقاً بكلّ من الجار والمجرور والوسيلة.

وحاصل المعنى حينئذ أنّه في مقام القصد يتوجّه إلى كلّ من الساحة الربوبية

1- سورة الأعراف 7: 12 - 13.
2- سورة المائدة 5: 35.

ويتوجّه إلى الوسيلة، غاية الأمر يكون التوجّه إلى الوسيلة مقدّمة للتوجّه إلى الساحة الربوبية.

الثاني: أن يكون فعل (ابتغوا) أُسند إلى (الوسيلة) فقط، أي أنّه يعمل في هذه اللفظة فقط، ويكون مفعول به للفعل، وأمّا الجار والمجرور فهو متعلّق بنفس الوسيلة، والذي يعمل في الجار والمجرور هو لفظ (الوسيلة) بما اشتمل من معنى الحذف، فيكون حاصل المعنى حينئذ . أنّ القصد والتوجّه والابتغاء هو إلى الوسيلة ابتداءً وحصراً، غاية الأمر أنّ الوسيلة التي يتوجّه إليها هي تلك التي بذاتها تُوصّل وتُسلك بالذي يتوجّه إليها وبها إلى الساحة الربوبية، ويعضد هذا المعنى وهو كون ابتغاء الوسيلة هو بالتوجّه إلى الوسيلة وقصدها ليحصل التوجّه إلى الله تعالى مآلاً ومنتهىً جملة من الشواهد:

منها: إنّ اتّخاذ الوسيلة المأذون بها من قِبله تعالى مقتضاه أنّ مقام الإقبال والارتياد للقرب لا يُطوى إلاّ بالوسيلة ; لأنّ الوسيلة هي ما يُتوسّل به ويُعالج به لبلوغ غاية. فإذاً كان القصد إليه تعالى والتوجّه إليه كمنتهى الغايات يتوقّف على الوسيلة، مع أنّ الباري تعالى أقرب إلينا من حبل الوريد من جانبه، لكنّه ليس قرباً مكانياً كقرب جسم من جسم يستلزم قرب أحد الطرفين قرب الطرف الآخر، بل قربه تعالى منّا قرب قدرة وهيمنة وقيمومة، وهو كمال سيطرته وقاهريته على عباده.

وأمّا من طرف العباد، فمسيرهم إلى شاهق الساحة الربوبية ذو مسافة بعيدة ; لبعدهم وقصورهم عن الكمال المطلق، فلا يتسنّى لكلّ وارد أن يهتك الحجب. ومنه يظهر أنّ الآية في بيان سنّة إلهية دائمة دائبة في كلّ المخلوقات للتوجّه إلى الحضرة الإلهية.

ومنها: إنّ الآيات وسيلة لمعرفة الربّ عند القلب والعقل ; فإنّ الباري تعالى

من عظمته لا يُكتنه ولا يُكتنف ولا يُحاط به، كما لا يملس ولا يجبه ولا يمسّ ولا يجسّ ; إذ ليس هو بجسم وليس بروح وليس بعقل، فلا يجسّم ولا يشبّه بأحد من خلقه، إلاّ أنّ نفي التشبيه بمراتبه لا يستلزم التعطيل، بل إنّ فعله دالّ عليه، ولا سيما عظائم خلقه وهي آياته الكبرى، ومنها يتعرّف العقل ويهتدي إليه تعالى وإلى عظيم صفاته، كما هو محرّر مبسوط في مباحث المعرفة التوحيدية.

فبين نفي التشبيه ونفي التعطيل إقامة التوحيد، تتحقّق بدلالة الآيات، كما أشارت إلى ذلك الصدّيقة الزهراء فاطمة (عليها السلام) في مستهل خطبتها، حيث قالت: "وأحمد الله الذي لعظمته ونوره يبتغي من في السموات والأرض إليه الوسيلة، ونحن وسيلته في خلقه، ونحن خاصّته ومحلّ قدسه، ونحن حجّته في غيبه"(1).

فتعلّل سلام الله عليها ـ ضرورة الوسيلة وابتغاءها بشدّة عظمة الله، وحيث إنّ التعطيل مفروغ من بطلانه، فتحتّمت ضرورة الوسيلة فالبرهان المتقدّم مستفاد من كلامها (عليها السلام).

ويُستفاد البرهان المتقدّم أيضاً من قول أمير المؤمنين (عليه السلام): "الله عزّ وجلّ حامل العرش والسماوات والأرض... **{أَنْ تَزُولاَ وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَد مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا}** (2)... وبعظمته ونوره ابتغى من في السماوات والأرض من جميع خلائقه إليه الوسيلة.."(3) ومثلها عن الإمام أبي الحسن موسى (عليه السلام)(4).

فاذا كانت معرفة العقل هي بوسيلة الآيات والتوجّه إليها والتدبّر فيها يحصل التوجّه مآلا إليه تعالى، ومعرفة العقل والقلب هي الإيمان وهي عبادة العقل والقلب ; لأنّ الإيمان إخبات وتسليم وإذعان وخضوع وانقياد وهو معنى العبادة،

1- شرح النهج لابن أبي الحديد 16 / 211.
2- سورة فاطر 35: 41.
3- الكافي 1 / 129.
4- الكافي 8 / 124.

ومن ثمّ أُشير في تفسير قوله تعالى: {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ}(1)، أي (ليعرفون) ففُسّرت العبادة بالمعرفة، كما في النصوص المستفيضة وتفاسير الفريقين ; لأنّ المعرفة والإيمان من العقل، يعني عدم إباءه وعدم جحوده وعدم تمرّده وطوعانيته وخضوعه للحقّ، وهو حقيقة العبادة المتصوّرة من جوهر العقل، فإذا كانت معرفة التوحيد والعبادة التوحيدية في العقل لا تقام إلاّ بالتوسّل بالآيات والتوجّه إليها وقصدها ليحصل إليه تعالى فهي بابه الأعظم الذي منه يُؤتي، فبماذا يلهج هؤلاء السلفية وأنّى يُصرفون عن التوجّه إلى الوسيلة ويزعمون أنّهم يتوجّهون مباشرة إليه تعالى؟ وهل وجدوا من أنفسهم أنّهم أقرب الخلق إليه تعالى، وإذا كان هذا حال العقل فكيف بمن دونه؟

فالعبادة لا تقتصر على بدن الإنسان وحركاته، ولا على النفس وأفعالها الجانحية من النية والقصد، بل يعمّ عبادة أفعال العقل والقلب والروح، وإذا كانت هذه الثلاثة التي هي أقرب إلى الله تعالى تحتاج في عبادتها بل مطلق قصدها وتوجّهها إلى الله تعالى إلى التوجّه إلى الآيات وقصدها، فكيف بما دونها، وإذا كان للآيات أخطر دور في علاقة العبد بالباري وهو مقام المعرفة وأنّ معرفتها معرفته تعالى والتوجّه إليها توجّه إليه تعالى، يتّضح أنّ آياته الكبرى هي بابه الأعظم الذي منه يُؤتى ومنه الوفاد إلى الحضرة الإلهية.

وبذلك يتّضح ما ورد "بنا عُبد الله وبنا عُرف"(2).

ومنها: تعاضد دلالة آية الوسيلة مع السابقة الدالّة على كون الآيات مفتاح أبواب السماء ومفتاح دخول الجنّة، حيث دلّت على أنّ الآيات الإلهية ممّا يتوجّه بها إليه تعالى، وأنّها مفتاح التوجّه والسير إليه عزّ شأنه، والآية هي العلامة الدالّة،

1- سورة الذاريات 51: 56.
2- الكافي 1 / 145.

فيتطابق معناها مع الاسم ; لأنّ الاسم من الوسم وهو العلامة أيضاً.

فتكون الآيات الإلهية هي أسماءه الحُسنى التي قال عنها تعالى: {وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}(1) فأتى في الآية بلفظ الجمع، ممّا يدلّ على كثرتها، مع أنّ الله هو الواحد الأحد، فالأسماء كثرة لكن المسمّى هو الواحد الأحد، فهي دوال عليه.

وهذه الدلالة هي حقيقة الآيات ; إذ العبادة للمسمّى الواحد الأحد، لا للكثرة ولا للأسماء ولا للآيات الدالّة عليه، كما يستفاد هذا البيان العقلي من قول الإمام الصادق (عليه السلام)، من صحيحة هشام بن الحكم أنّه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن أسماء الله واشتقاقها: "الله ممّا هو مشتقّ؟ فقال: يا هشام، الله مشتقّ من إله وإله يقتضي مألوهاً، والاسم غير المسمّى، فمن عبد الاسم دون المعنى فقد كفر ولم يعبد شيئاً، ومن عبد الاسم والمعنى فقد أشرك وعبد اثنين، ومن عبد المعنى دون الاسم فذاك التوحيد، أفهمت ياهشام؟

قال: قلت: زدني. قال: لله تسع وتسعون اسماً، فلو كان الاسم هو المسمّى لكان كلّ اسم منها إلهاً، ولكن الله معنى يدلّ عليه بهذه الأسماء وكلها غيره. يا هشام، الخبز اسم للمأكول، والماء اسم للمشروب، والثوب اسم للملبوس، والنار اسم للمحرق، أفهمت يا هشام فهماً تدفع به وتناضل به أعدائنا المتّخذين مع الله غيره؟ قلت: نعم. فقال: نفعك الله به وثبّتك يا هشام.

قال: فوالله ما قهرني أحد في التوحيد حتّى قمت مقامي هذا"(2).

فإذاً، تبيّن أنّ الأسماء الحُسنى التي يُدعى بها الربّ ويُتوجّه إليها وبها إليه،

1- سورة الأعراف 7: 180.
2- الكافي 1 / 114 باب معاني الأسماء واشتقاقها.

وهي الأبواب التي منها يُقصد وهي الآيات الكبرى التي أُمر العباد بتصديقها والخضوع لها والتوجّه بها، وأُنذروا عن التكذيب بها والاستكبار عنها، وهي حججه المصطفين، وهي كلماته التامّات.

كما أُطلق لفظ الآية والكلمة على عيسى، في قوله تعالى: **{وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا}**(1) وكما في قوله تعالى في وصف يحيى أنّه مصدّق بعيسى، خطاباً لزكريا: **{أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ}** (2)، فأطلق على عيسى أنّه الكلمة التي يُصدق بها، نظير الأمر بتصديق آيات الله وعدم التكذيب بها، كما ورد في وصف مريم: **{وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ}**(3)، فغاير بين الكلمات والكتب، فجعلت الكلمات مقابل الكتب، وأنّها (عليها السلام) صدّقت بالكلمات.

فيظهر من ذلك: إنّ الكلمات التي يُصدّق بها وكذا الآيات التي لا يصدق بها ولا يكذّب بها، لأنّ التكذيب والتصديق للخبر، فالآية التي توصف بذلك هي ذات مؤدّى خبري وهو الحجّة المنصوب من قبله تعالى يخبر عنه، فالحجج المصطفون هم الآيات التي لا يُكذّب بها ولا يُستكبر عنها، كما قد أطلقت على النبيّ عيسى ليتبين أنّ المراد بها هم الحجج الذين اصطفاهم الله، كما أنّهم هم الأسماء الحسنى التي يُتوسّل بها ويتوجّه، ويُدعى الربّ بها، بعد ما تبين تطابق معنى الاسم والآية والكلمة في أصل المعنى لغةً بمعنى العلامة الدالّة.

ثمّ إنّ الآية الأُولى، وهي قوله تعالى: **{وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَّلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا}**(4)، دالّة على القاعدة الثانية والثالثة، ولا تقتصر دلالتها على القاعدة الأُولى.

1- سورة مريم 19: 21.
2- سورة آل عمران 3: 39.
3- سورة التحريم 66: 12.
4- سورة النساء 4: 64.

إنحصار إجابة الدعاء بطلب النبيّ (صلى الله عليه وآله) منه تعالى:

وذلك لأنّه إذا كان التوسّل والتوجّه بالنبيّ شرط في التوبة لكلّ من أذنب من هذه الأُمّة، بل اشترط علاوة على ذلك في قبول التوبة تشفّع وشفاعة الرسول ووساطته، والتوبة من العبد هي الأوبة والإياب والرجوع إلى الساحة الإلهية بتوطين النفس على الطاعة والانقياد وترك التمرّد والإعراض، فماهية التوبة ذاتياً الخضوع العبادي والانقياد القربي، وبالتالي فهذان الشرطان، وهما: التوجّه بالنبيّ وشفاعة النبيّ (صلى الله عليه وآله) دخيلان في قبول هذه العبادة ; إذ توبة الله على العبد التي هي معنى (لوجدوا الله تواباً رحيماً) هو قبول الباري لهذه العبادة وإقباله على العبد بالرحمة وفيض الكمالات والعطاء بالمنح والهبات والفضل العميم والمنّ الكثير.

والأوبة من العبد في حقيقتها هي حالة وصفة الانقياد السارية في حقيقة كلّ العبادات ; لأنّ كلّ عبادة هي نمط من الانقياد والخضوع وقوامها بذلك، فإذا كانت السنّة الإلهية في الانقياد هي اشتراطه بالتوجّه والتوسّل بالنبيّ (صلى الله عليه وآله) وليس مجرّد ذلك فقط، بل لابدّ من قيام النبيّ (صلى الله عليه وآله) بالشفاعة والتشفّع لدى الله في قبول عبادات أُمّته كي يقبلها الباري.

فلا يكفي الحُسن الذاتي لعبادة العبد وهو ما يعرف بالحسن الفعلي . ولا يكفي ضمّ الحُسن الفاعلي أيضاً وهو انقياد العبد إلى الله وإلى نبيه بالتوجّه إليهما والتوسّل برسوله . بل لابدّ من ضمّ وساطة الرسول وشفاعته وتشفّعه لدى الله في قبول عبادات أُمّته، والعبادات أعظم أعمال الأُمّة، ولابدّ من تشفّعه (صلى الله عليه وآله) لدى الباري كي يقبل عبادات وأعمال الأُمّة، وهذا وجه قوله تعالى: **{وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ**

رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ}(1).

فوصف تعالى نبيه بالرحمة الواسعة العظيمة الشاملة لكلّ العالمين والعوالم ; إذ العالم هو اسم جمع، فكيف بجمع الجمع؟ وكيف مع دخول (ال) للاستغراق؟ فمن ثمّ كان صاحب الشفاعة الكبرى والوسيلة العظمى، كما ورد في روايات الفريقين.

وهو وجه قوله تعالى: {وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ} (2)، وصلاته على الأُمّة دعاءه وتشفّعه لدى الله في حق أمته ومثله قوله تعالى: {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ} (3)، فخلع تعالى عليه خلعة ربانية عظيمة، وهي وصفين من الأسماء الحُسنى: الرؤوف والرحيم (4)، وقال تعالى في وصفه (صلى الله عليه وآله): {أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ}(5).

فكرّر تعالى في وصفه (صلى الله عليه وآله) بأنّه: الرحمة الإلهية والأمان للمؤمنين.

وقال: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ} (6)، فاشترط تعالى لحصول محبّته لعباده اتّباع نبيّه.

1- سورة الأنبياء 21: 107.
2- سورة التوبة 9: 103.
3- سورة التوبة 9: 128.
4- اللهم أعنا على طاعته وصلة أهل بيته وموالاته واله والبراءة من التمرد ومن المتمردين عليه.
5- سورة التوبة 9: 61.
6- سورة آل عمران 3: 31.

حقيقة التوسّل والتوجّه بالنبيّ (صلى الله عليه وآله) تقديمه أمام التوجّه والطلب من الله تعالى، وهو معنى الوفادة به على الله:

فيُعلم من ذلك أنّ الأُمّة في وفودها على باريها بعباداتها وأعمالها لابدّ عليها من أن تأتي إلى باب الله الأعظم الذي منه يُؤتى، وهو سيّد أنبياءه، ومع كلّ ذلك لابدّ لكي يعود الربّ تعالى بالرحمة على هذه الأُمّة، ولكي يقبل وفادتها إليه، أن تفد بنبيّها وتقدّمه بين يدي الله، وبعبارة أُخرى: إنّ التوجّه بالشيء لغةً عبارة عن جعله وجهاً وأماما وإماماً، فالتوجّه بالنبيّ عبارة عن جعله الوجه المتقدّم للوفود على الساحة الربوبية، وكذلك معنى التوسّل بالنبيّ (صلى الله عليه وآله) لغةً فان معنى الوسيلة هو بالتوجّه إليها أوّلاً ليمهّد ويوطّد

ويهيّئ له الوصول إلى الشيء الآخر، وليس معنى التوسّل بالوسيلة الإعراض عن التوجّه إليها بالتوجّه مباشرة إلى الغاية والمنتهى ; فإنّ هذا ترك للأخذ بالوسيلة.

ولابدّ في كلّ ذلك من أن يشفع لهم النبيّ (صلى الله عليه وآله) لدى الباري تعالى، ويطلب منه ويسأله في قضاء حوائجهم، وشفاعته وبابيته ووساطته لا تقتصر على محو ذنوب الأُمّة، بل وكذلك تشمل في نيل الدرجات والمقامات، بل لا يقتصر ذلك على هذه الأُمّة، بل تعم جميع الأُمم من الأوّلين والآخرين.

وساطة النبيّ وشفاعته في نيل جميع الأنبياء والمرسلين للنبوّة والمقامات:

بل تعم جميع الأنبياء والمرسلين، كيف لا؟ ولم يعطِ الباري تعالى نبوّة لنبيّ

من الأنبياء إلاّ بعد تسليمهم لولاية النبيّ وطاعته والخضوع له، وأخذ في ذلك عليهم العهد المغلظ الشديد، ولم يكتفِ بذلك، بل أشهدهم على ذلك، وأشهد عليهم ذاته الأزلية، وهذا مفاد قوله تعالى: **{وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَاب وَحِكْمَة ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ}** (1)، فالميثاق الذي أخذه الله على النبيّين هو على ولما أتاهم من نبوّة وحكمة، وفي مقابل ذلك شرط عليهم وأخذ العهد على أن يؤمنوا ويتدينوا بنبوّة سيد الرسل، وبأن يلتزموا بمناصرته وطاعته وموالاته، ثمّ أخذ تعالى بعد ذلك الميثاق، أخذ الإقرار والالتزام والتعهّد منهم بتلك المشارطة والمعاوضة، ثمّ في المرتبة الثالثة شدّد عليهم عهده، وغلّظ، وبيّن عظمته، ثمّ في المرتبة الرابعة أشهد عليهم.

فلم يستحصل الأنبياء على النبوّة والكتاب والحكمة فضلاً عن بقية المقامات الغيبية إلاّ بالموالاة والطاعة والخضوع لسيد الأنبياء، والتوجّه به إلى الله، فشفاعته (صلى الله عليه وآله) يضطرّ إليها جميع الأنبياء والمرسلين فضلاً عن جميع الأُمم، فنيل كلّ مقام للأصفياء المصطفين لا يتمّ لهم إلاّ بالتوجّه إلى باب الله الأعظم، وهو سيد الأنبياء.

ويشير إلى توسّل الأُمم السابقة بسيد الأنبياء ما في قوله تعالى: **{وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ}** (2)، والآية نازلة في اليهود، حيث كانوا يؤمنون

بمجيء خاتم الأنبياء من قبل، وكانوا في حروبهم مع الكفّار يستفتحون بالنبيّ ويتوسّلون به إلى الله ; لكي ينزل النصر عليهم، فلمّا جاءهم

1- سورة آل عمران 3: 81.
2- سورة البقرة 2: 89.

النبيّ (صلى الله عليه وآله) الذي يعرفونه وكانوا يتوسّلون به كفروا به، فمفاد الآية أنّ مقتضى الإيمان بخاتم الأنبياء هو الاستفتاح به.

والاستفتاح هو طلب الفتح لكلّ باب من أبواب البركة والنصر والخير والسعادة والنعيم والنصر، وكلّ فوز عظيم وغنم جزيل، فالاستفتاح ينطوي على معنى طلب الفتح والمفتاح، وقد تقدّم قوله تعالى: **{إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لاَ تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلاَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ}**(1)، حيث بينت هذه الآية أنّ الإيمان بآيات الله والتصديق والإقبال والتوجّه إليها وتعظيمها هو المفتاح الذي تُفتح به أبواب السموات، أي أنّه الباب الذي يفتح منه كلّ باب، فهو باب الأبواب وباب الله الأعظم، وقد أقرّ الباري تعالى استفتاح أهل الكتاب بالنبيّ، وأنّ ذلك من تشريع الله لهم في الديانة التي بعث بها أنبيائهم في جميع الشرائع السماوية السابقة، أي أنّ التوسّل والتوجّه بسيد الرسل (صلى الله عليه وآله) كان من الدين الواحد المتّفق الذي بُعث به جميع الأنبياء على اختلاف شرائعهم.

كيف لا يكون سيد الأنبياء استفتاح لكلّ شيء بعد اسم الله مع أنّ كلّ شيء يستفتح بـ (بسم الله الرحمن الرحيم)، إلاّ أنّ فتح هذا الاستفتاح لابدّ أن يقرن باسم الحبيب المصطفى، فهو (صلى الله عليه وآله) استفتاح لكلّ خير ولنيل كلّ مقام وفضل وكمال وإسعاد، كيف لا يكون ذلك وقد تقدّم قوله تعالى: **{وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ..}**(2)، إن جميع الأنبياء استأهلوا النبوّة بشرف الإقرار بولاية النبيّ (صلى الله عليه وآله) وولاية عليّ (عليه السلام) كما سيأتي.

وقد روى الفريقان: أنّ آدم لمّا اقترف الخطيئة ما كان الله ليغفر له لولا توسّله

1- سورة الأعراف 7: 40.
2- سورة آل عمران 3: 81.

وتوجّهه إليه تعالى بسيد الأنبياء وأهل بيته(1)، وهي الكلمات التي تلقّاها في قوله تعالى: **{فَتَلَقَّى ءادَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَات فَتَابَ عَلَيْهِ}** (2)، بل ورد أنّ هذه الكلمات هي الكلمات التي امتحن بها إبراهيم فأُعطي مقام الإمامة، كما في قوله تعالى: **{وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَات فَأَتَمَّهُنَّ..}**(3)، ويُشاهد أنّ التعبير ورد (بكلمات) لا بكلمه، أي بصيغة الجمع.

وقد تقدّم أنّ الكلمة أُطلقت على النبيّ عيسى، وتصديق مريم بالكلمات أُطلقت على أولياء الله الحجج في مقابل التصديق بكتبه، وأنّ (الكلمة) متطابقة مع (الآية)، وقد أطلقت (الآية) على النبيّ عيسى. فظاهر التعبير بالجمع في الكلمات التي تلقّاها آدم، والتي قد رويت في طرق أهل سنّة الجماعة أنّه النبيّ (صلى الله عليه وآله) . والجمع يقتضي أنّه سيد الأنبياء، وكذا أهل بيته الذين قُرنوا معه في آية التطهير وأُشركوا معه في إرادة الربّ بتطهيرهم، كما قُرنوا معه (صلى الله عليه وآله) في احتجاج الله بهم على أهل الكتاب، أي أنّهم حجّة لله على أهل الكتاب والأُمم إلى يوم القيامة، كما شهد لهم القرآن بأنّهم يعلمون الكتاب المكنون في اللوح المحفوظ الذي لا يمسّه إلاّ المطهّرون كما ورد في سورة الواقعة . فهم أصحاب وصف التطهير في هذه الأمة بتخصيص القرآن.

كما يعطي امتحان إبراهيم بتلك الكلمات أنّ أُولئك الحجج الذين امتُحن بهم النبيّ إبراهيم هم ممّن نال مقام الإمامة بالتوجه بهم إلى الله والتصديق والإقرار

1- أمّا روايات أهل البيت فمستفيضة في ذلك، لاحظ: تفسير البرهان، ونور الثقلين، وغيرهما في ذيل قوله تعالى: (فتلقّى آدم من ربّه كلمات فتاب عليه). أمّا مصادر العامّة فلاحظ: مستدرك الحاكم على الصحيحين ج2 ص615 المتضمّن: لولا محمّد ما خلقت آدم... ولا الجنّة ولا النار. ولا كبس العرش على الماء.
2- سورة البقرة 2: 37.
3- سورة البقرة 2: 124.

والتسليم بولايتهم.

وقد مرّت دلالة آية الميثاق على النبيّين أنّهم لم ينالوا مقام النبوّة إلاّ بالتصديق والتسليم لولاية سيد الأنبياء، كما قد تقدّم في المقالات السابقة من هذا الفصل أنّ جملة من الآيات

القرآنية في السور المتعدّدة دلّت على أخذ ولاية عليّ (عليه السلام) في أُصول الدين الواحد، وهو الإسلام الذي بُعث به جميع الأنبياء من آدم إلى النبيّ عيسى، وإن اختلفت شرائعهم.

ومنها: قوله تعالى: {أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ}(1) وهذه الآية وإن خصّها جمع من مفسّري الفريقين في الشأن العام السياسي، ولكنّ الصحيح كما بسطنا الكلام فيه في ما تقدّم . أنّها في مطلق شؤون الدين ; إذ طاعة الله لا تُحدّ بحدود، بل هي بسعة الدين كلّه، فكذلك طاعة الرسول وأُولي الأمر، لا سيما أنّ الأمر المراد منه هو الأمر المتنزّل في ليلة القدر، كما في سورة القدر والدخان والنحل وغافر، وغيرها من السور.

معنى شرطية الولاية في صحّة العبادات:

فالأمر في (أولي الأمر) عالم الأمر من الملكوت، وكما في سورة الشورى: {رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا}(2)، فأصحاب وأولياء الأمر هم أصحاب روح القدس الأمري، هؤلاء طاعتهم بتبع طاعة الرسول، وطاعته (صلى الله عليه وآله) بتبع طاعة الله تعالى، وهي في كلّ دائرة الدين، ومنها أبواب العبادات، فكما يتعلّق الأمر الإلهي بالعبادات كالصلاة وغيرها، فكذلك الأمر النبوّي والأمر الولوي قد تعلّق برسم حدود العبادات

1- سورة النساء 4: 59.
2- سورة الشورى: 42: 52.

وأجزاءها وشرائطها، ولذلك فقد اشتملت العبادات على فرائض إلهية وسنن نبوية وسنن ولوية، والقرب العبادي لله تعالى في العبادة وإن لم يذكر في علم أُصول الفقه لا يتمّ إلاّ بطاعة الأصناف الثلاثة من الأوامر في العبادات، فالطاعات الثلاث هي التي تحقّق القرب العبادي لله تعالى، وهذا بيان آخر لكون التوجّه بهم يحقّق القرب إلى الباري تعالى وبدونه لا يتحقق.

وبعبارة أُخرى، أنّه قد حُرّر في مبحث التعبّدي والتوصّلي في علم أُصول الفقه: قوام العبادية في العبادات بنية القربى، وأنّ نية القربى هي قصد للمسبّب لا تحصل إلاّ بنية وقصد السبب، وهو قصد امتثال الأمر الإلهي المتعلّق بالصلاة والصوم والحجّ وغيرها من العبادات، حيث إنّ قصد المكلّف كونه ماثلاً أمام الإرادة الإلهية وخاضعاً وطائعاً للأمر الإلهي، يوجب الزلفى والاقتراب من الساحة الإلهية.

وما ذكره علماء الأُصول وإن كان متيناً، إلاّ أنّهم لم يستوفوا تمام أطراف البحث، فإنّ العبادات كما قد تعلّق بها الأمر الإلهي كـ: (أقيموا الصلاة) و (آتوا الزكاة) و(كتب عليكم الصيام) و(قاتلوا في سبيل الله) وغيرها من الأوامر الإلهية المتعلّقة بالعبادات، فكذلك قد تعلّق الأمر النبويّ بتلك العبادات ; فإنّ جملة عديدة من أجزاء العبادات إنّما هي سنن نبويّة بأمر منه (صلى الله عليه وآله)، نظير السبع الركعات التي أمر بها (صلى الله عليه وآله) في الفرائض، كما روى ذلك الفريقان، ومن الواضح حينئذ، أنّ صحّة الصلاة اليومية مثلاً متوقّفة على امتثال أمر الرسول (صلى الله عليه وآله) أيضاً.

فقصد امتثال الأمر يعمّ كلّ من أمر الله تعالى وأمر رسوله في العبادات، والامتثال والطاعة هي شاملة لكلّ من امتثال وطاعة أمر الله وأمر رسوله.

وكذلك الحال لأُولي الأمر المتنزّل في ليلة القدر، فإنّ جملة غفيرة من الشرائط والموانع وتفاصيل الأجزاء إنّما هي بأوامر أئمّة أهل البيت (عليه السلام) ومنهاجهم

وهديهم، فالعبادة والصلاة والصوم والزكاة وغيرها لابدّ أن يؤتى بها على صورة منهاجهم وهديهم وطريقتهم، وذلك بامتثال أوامرهم المتعلّقة بالعبادات.

فيتّضح بذلك أنّ قصد الأمر المحقّق لنية القربى في العبادات الذي ذكره علماء الفقه والأُصول لابدّ أن يعمّ الأوامر الثلاثة، وأنّ الامتثال والطاعة في عبادية العبادة هي لكلّ من أمر الله وأمر رسوله وأمر أولياء أمره.

وبذلك تتحقّق العبادة الخالصة لله تعالى وحده من دون استكبار النفس، وهو الذي أخفق فيه إبليس اللعين حينما ترك التوجّه بآدم في العبادة. ويتّضح عموم آية الطاعة للعبادات ولدائرة الدين، وأنّ هذا المعنى قراءة جديدة لمعنى أخذ ولايتهم (عليهم السلام) في صحّة العبادات.

ثمّ إنّه قد اتّفقت كلمات فقهاء الإمامية على رجحان دعاء التوجّه قبل تكبيرة الإحرام في الصلاة، بل جملة كلمات المتقدّمين والمتأخّرين على رجحانه بعد تكبيرة الإحرام قبل قراءة الحمد، وهي فتوى بالنصّ المأثور "وجّهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض، على ملّة إبراهيم ودين محمّد (صلى الله عليه وآله) ومنهاج عليّ، حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين"(1).

وفي النصّ الآخر بعد ومنهاج عليّ "والائتمام بآل محمّد حنيفاً مسلماً"(2).

وفي بعض النصوص "وهدي عليّ أمير المؤمنين (عليه السلام) "(3).

وفي مصباح المتهجّد للشيخ الطوسي: "اللهمّ ربّ هذه الدعوة التامّة والصلاة القائمة بلّغ محمّداً (صلى الله عليه وآله) الدرجة والوسيلة والفضل والفضيلة، بالله استفتح وبالله أستنجح، وبمحمّد رسول الله (صلى الله عليه وآله) أتوجّه، اللهم صلّي على محمّد وآل محمّد،

1- من لا يحضره الفقيه 1 / 204 باب وصف الصلاة وأدب المصلّي.
2- وسائل الشيعة 6 / 25 الحديث 3، ولاحظ أيضاً مستدرك الوسائل.
3- المصدر السابق.

واجعلني بهم عندك وجيهاً في الدنيا والآخرة ومن المقرّبين"(1).

وقد اتّفقت أيضاً . كلمة جمهور مذاهب المسلمين على رجحان التسليم على النبيّ (صلى الله عليه وآله) بلفظ: "السلام عليك أيّها النبيّ ورحمة الله وبركاته" وذلك قبل التسليم المُخرِج من الصلاة، أي أنّ التسليم على النبيّ (صلى الله عليه وآله) يأتي به المصلّي ولمّا يخرج بعد من الصلاة.

ومؤدّى هذا التسليم من المصلّي وهو في صلاته أنّه زيارة من المصلّي إلى النبيّ (صلى الله عليه وآله) من كلّ الأُمّة، من كلّ مؤمن ومسلم، في اليوم خمس مرّات، بل في كلّ صلاة يأتي بها، كما أنّ هذه الزيارة والتسليم للنبيّ ينطوي على مخاطبة النبيّ بـ (كاف) الخطاب، كما ينطوي على نداء النبيّ ومخاطبته (صلى الله عليه وآله) بـ (ياء) النداء القريب: "أيّها".

وهذا كلّه من التسليم والزيارة للنبيّ (صلى الله عليه وآله) ومخاطبته بالنداء القريب والمصلّي في صلاته ونجواه لربّه وخطابه مع بارئه، ففي محضر الوفادة الربانية والضيافة الإلهية يتوجّه المصلّي بالالتفات لنبيّه ; إذ هو باب الله الأعظم، فكما بدأ صلاته بالإقرار بالرسالة للنبيّ (صلى الله عليه وآله) بعد الإقرار بالتوحيد في الأذان والإقامة وتوجّه به في بدو الصلاة، عاود التوجّه إليه وبه إلى الله، فهذه الصلاة التي هي عمود الدين ومعراج المؤمن إلى ربّه ونجواه مع خالقه يزدلف إلى ربّه بالولاية لنبيّه والتعظيم له وتوقيره.

{الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ

1- مصباح المتهجّد: 73 فصل في ذكر الأذان.

وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}(1)، وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلاَ تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لاَ تَشْعُرُونَ * إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ * إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ}(2).

فترى ما أوجب تعالى من التعظيم والمهابة لنبيّه أن افترض عدّة من السنن والآداب والخضوع في محضر النبيّ، جعل جزاء الإختلال بها ولو كرفع الصوت . حبط جميع الأعمال، وأنّ تعظيم النبيّ وإجلاله هو من تقوى القلوب، وأنّ الذين يستخفّون بمقام النبيّ ليس لهم شعور ولا عقل، أي من زمرة البهائم.

وكلّ هذا التعظيم الإلهي بمراسم ورسوم في سنن الآداب الإلهية لنبيّه لم يرد في حقّ نبيّ من الأنبياء، فهذا المحلّ من القدس من الباري هداية منه تعالى إلى الباب الذي منه يُؤتى، وجعل تعالى الصدّ عن هذا الباب الأعظم وعن الالتجاء إليه من صفات المنافقين، حيث قال: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُؤُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ}(3).

كما قرن تعالى رضاه برضى رسوله، فقال: {يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ}(4)، فجعل باب رضاه رضى رسوله، كما قرن حبّه بحبّ رسوله، فقال: {قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ

1- سورة الأعراف 7: 157.
2- سورة الحجرات 49: 1 ـ 4.
3- سورة المنافقين 63: 5.
4- سورة التوبة 9: 62.

مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَاد فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ}(1)، فجعل محبّة الرسول باب لمحبّته، فلم يقتصر تعالى على حبّ العبد له، ولا على مجرّد حبّ الأعمال الصالحة، بل اشترط أن يُقرن بحبّ الرسول، كما اشترط في الهجرة إلى الله الهجرة إلى الرسول، فقال تعالى: {وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا} (2)، فجعل باب الهجرة إليه تعالى بابها الهجرة إلى الرسول والهجرة سفر وقصد وتوجّه.

والتوجّه بالنبيّ (صلى الله عليه وآله) شرط زائد على شرطية الإيمان به، كما مرّ في قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا...} (3)، هو الإقرار بولاية النبيّ والإخبات والخضوع لها، إذ الولاية مجموع كلّ من التصديق والطاعة، حيث تضمن الميثاق على النبيّين، {لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ}(4)، وقد عُبّر عن الاستفتاح به (صلى الله عليه وآله) أيضاً بقوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ} (5) أي أنّه (صلى الله عليه وآله) يستمطر به كلّ رحمة لكلّ عالم من العوالم والنشآت، فهو باب الله الأعظم الذي تجري منه الرحمة الإلهية، وقد قرن الله تعالى ولايته بولايته، فقيّد جلّ آيات الأمر بطاعة الله بطاعة النبيّ (صلى الله عليه وآله)، فجعل التمرّد على ولاية النبيّ (صلى الله عليه وآله) عين التمرّد على ولاية الله وطاعته.

كما قرن طاعته وطاعة رسوله بطاعة أُولي الأمر، حيث قال تعالى: {أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ}(6)، فجعل باب النبيّ هو أهل بيته، وباب طاعة النبيّ طاعة أهل بيته، وباب حبّ النبيّ (صلى الله عليه وآله) حبّ أهل بيته، وباب الهجرة إلى النبيّ الهجرة إلى أهل بيته، وباب رضا النبيّ رضا أهل بيته، وقد أوضح أصحاب هذا

1- سورة التوبة 9: 24.
2- سورة النساء 4: 100.
3- سورة الأعراف 7: 40.
4- سورة آل عمران 3: 81.
5- سورة الأنبياء 21: 107.
6- سورة النساء 4: 59.

الأمر أنّهم الذين يتنزّل عليهم الأمر في ليلة القدر في كلّ عام إلى يوم القيامة، حيث قال تعالى: {تَنَزَّلُ الْمَلاَئِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ}(1) وقال تعالى: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ * رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ}(2)، وقال تعالى: {يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ}(3).

فالأمر هذا هو روح القدس، وأصحابه هم الذين يتنزّل عليهم هذا الروح في ليلة القدر، كما سيأتي تفصيله في الفصل السابع. وأنّهم أصحاب علم الكتاب المطهّرون في هذه الأُمّة بشهادة آية التطهير وهم أهل البيت (عليهم السلام).

فقرن طاعتهم (عليهم السلام) بطاعته (صلى الله عليه وآله)، وولايتهم (عليهم السلام) بولايته (صلى الله عليه وآله)، يقتضي إرادتهم من لفظ الآيات في قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لاَ تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ...}(4).

تبيّن ممّا مرّ أنّ التصديق بالآيات والتوجّه والخضوع لها عبارة عن التسليم لولايتهم ; لأنّ مقتضى كلّ من كون التسليم لولاية الآيات مفتاح أبواب السماء، مع جعل النبيّ استفتاحاً في شرائع الأنبياء يُستفتح به، وإطلاق الآية على النبيّ عيسى هذه الأُمور الثلاثة وغيرها من الشواهد المتقدمة نظير ما مرّ من أن الآية التي يصدق بها هو صاحب المنصب إلالهي الذي يخبر عن الله تعالى، لا الآية التكوينية فإنّه التعبير عنها ورد وهم عنها غافلون، وكذا ما تقدّم من اطلاق الكلمات على النبيّ وأهل بيته، كلّ ذلك يقتضي إرادة سيد الأنبياء من تلك الآيات وولاية أهل بيته الذين قرنت ولايتهم بولايته، وأنّ أهل البيت هم الباب لسيد

1- سورة القدر 97: 4.
2- سورة الدخان 44: 2 ـ 6.
3- سورة غافر 40: 15.
4- سورة الأعراف 7: 40.

الأنبياء.

وقد ورد في أحاديث الفريقين أنّ عليّاً باب مدينة الرسول: "أنا مدينة العلم وعليّ بابها"(1)، وقد نزّلت آية المباهلة عليّاً بمنزلة نفس النبيّ (صلى الله عليه وآله)، ذلك في قوله تعالى: {وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ}(2).

فحقيقة الطاعة للرسول وأُولي الأمر الخضوع والتسليم والانقياد والتعظيم له ولهم سلام الله عليهم، وقد تقدّم أنّ الكلمات التي تلقّاها آدم من نصوص الفريقين منها اسم النبيّ (صلى الله عليه وآله).

فيتبيّن من ذلك أنّ هناك أسماء أُخرى توجّه بها آدم ليتوب الله بها عليه، كذلك في الكلمات التي امتحن بها إبراهيم لنيل مقام الإمامة، الامتحان كان بكلمات، لا بكلمة واحدة، وأنّ هناك جناس في لفظ (الكلمات) في قصّة آدم وإبراهيم (عليهما السلام)، فهناك أسماء مقرونة مع اسم النبيّ، وولايتها مقرونة بولاية النبيّ (صلى الله عليه وآله)، فعسى من تكون تلك الأسماء غير أهل بيته الذين قُرنوا به في جملة المقامات الإلهية، كآية الطاعة والولاية، وآية التطهير، وآية الاحتجاج في المباهلة، وآية شهادة الأعمال في قوله تعالى: {هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ}(3)، فهؤلاء الشهداء على جميع الناس هم من نسل إبراهيم وعلى ملّة أبيهم إبراهيم، وقُرنوا مع النبيّ في الشهادة، إلاّ أنّ النبيّ شاهد عليهم.

وهم الذرّية كما دعا إبراهيم ربّه أن تكون الإمامة في ذرّيته: {إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ

1- قد عقد صاحب العبقات مجلّداً كاملاً في إثبات تواتر الحديث في مصادر العامّة فضلاً عن طرق الخاصّة، لاحظ خلاصة عبقات الأنوار ج 1.
2- سورة آل عمران 3: 61.
3- سورة الحج 22: 78.

إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ}(1)، فهم المقصودون من قوله تعالى: {وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ}(2)، فيتوجّه بهم إلى رسول الله وإلى الله تعالى، كما يتوجّه بالرسول إلى الله، وقد قال تعالى: {قُلْ لاَ أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى}(3)، وقال تعالى: {قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ}(4)، وقال تعالى: {قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلاَّ مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلاً}(5).

فبيّن تعالى أنّ مودّتهم وتولّيهم وولايتهم نفعها عائد إلى الأُمّة نفسها ; وذلك لأنّ مودّة وولاية أهل البيت السبيل والوسيلة إلى الله تعالى، فهذه الآيات بمنزلة مفاد آية الوسيلة مع تعيين لهوية الوسيلة، ومن ثمّ ورد في الزيارة الجامعة: "ومن وحّده قبل عنكم، ومن قصده توجّه بكم"(6) وهذه الفقرة إشارة إلى القواعد الثلاثة.

1- سورة البقرة 2: 124.
2- سورة التوبة 9: 105.
3- سورة الشورى 42: 23.
4- سورة سبأ 34: 47.
5- سورة الفرقان 25: 57.
6- من لا يحضره الفقيه للصدوق 2 / 615.

بقاء جميع الكتب السماوية بهم (عليهم السلام)
دعاته تعالى إلى كتبه

إنّ إحدى مقاماتهم (عليهم السلام) في الديانة الإلهية هو كونهم دعاة الله إلى جميع كتبه وصحفه السماوية المُنزّلة، وهم حفظة تلك الودائع; إذ قد تبيّن من المقالة السابقة (1): إنّ الدين عند الله واحد وهو الإسلام {إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِْسْلاَمُ} (2)، وهو الذي بُعث به جميع الأنبياء والرسل من آدم (عليه السلام) إلى النبيّ الخاتم (صلى الله عليه وآله)، وإنّ الاختلاف بين بعثات الأنبياء إنّما هو في الشرائع، حيث قال تعالى: {لِكُلّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا}(3).

والدين عبارة عن مجموعة من العقائد الحقّة وأركان الفروع وأُصول الواجبات والمحرّمات. وأمّا الشريعة، فهي تفاصيل التشريعات الفرعية. وإذا تبيّنت هذه النقطة تبيّن لك أنّ الصحف والكتب السماوية المنزّلة بما أنّ جملة وعمدة ما

1- ولاية عليّ في الشرائع السابقة.
2- سورة آل عمران 3: 19.
3- سورة المائدة 5: 48.

اشتملت عليه هو في العقائد وأركان الفروع وشطر يسير منها في الشريعة وتفاصيل الفروع.

فيتبيّن من ذلك أنّ الجملة الغالبة ممّا اشتملت عليه تلك الكتب غير منسوخ بل ثابت وماض إلى يوم القيامة; لأنّه لا نسخ في الدين ودائرته وهو الإسلام، وإنّما النسخ في شرائع الأنبياء السابقين، وبالتالي يلزم الإيمان والتصديق بتلك الكتب والتقيّد بما فيها ممّا كان من دائرة الدين، لا من دائرة الشريعة المنسوخة، كما قال تعالى: {آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ

مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَد مِنْ رُسُلِهِ}(1)، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً بَعِيدًا}(2).

لكن لا النُّسَخ المحرّفة عند أتباع وأُمم الأنبياء، بل النُّسَخ المصونة عن التحريف المُودعة كمواريث عند الأوصياء وهم أهل بيت النبوّة (عليهم السلام)، كما سيتبيّن من الآيات الآتية، ومن ثمّ يتجلّى بقاء قدسية الكتب والصحف السماوية غير المحرّفة لوحدة الدين عند أصحاب الكتب، وهم الأنبياء والرسل المبعوثون بها.

غاية الأمر أنّ بين الكتب السماوية تمايز من جهة أُخرى، وهو أنّ المعارف العقائدية في كلّ كتاب دائرتها بحسب مقام ودرجة ذلك النبيّ، قال تعالى: {تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْض}(3)، وقال تعالى: {وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْض}(4)، وقال تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ}(5)، فالعقائد والمعارف الواردة في الكتب الإلهية وإن لم يكن فيها

1- سورة البقرة 2: 285.
2- سورة النساء 4: 136.
3- سورة البقرة 2: 253.
4- سورة الإسراء 17: 55.
5- سورة المائدة 5: 48.

تبدّل أو تغيير، ولا هي قابلة للنسخ، إلاّ أنّ كلّ نبيّ وكلّ كتاب يُبعث به يمتاز عن الآخر في سعة ما يُنبئَهُ وضيقه وعمقه وتوسّطه، بحسب مقام ذلك النبيّ ودرجة كتابه الذي تلقّاه عن الله تعالى.

فخاتم الأنبياء حيث كان سيدهم كان كتابه أُمّ الكتب الإلهية والجامع لما فيها والمهيمن عليها، إلاّ أنّ كلّ ذلك لا يسلب ولا يفقد الكتب الإلهية غير المحرّفة الأُخرى قدسيتها وحقانيتها ولا درجات مواقعها التي هي فيها، ومن ثمّ نجد إشادة القرآن الكريم ومديحه لها، كما قال تعالى: {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى * بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى * إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الأُولَى * صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى}(1)، وقال تعالى: {وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ

بِالْمُؤْمِنِينَ * إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلاَ تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلاَ تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلاً وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}(2)، وقال تعالى في سياق ما سبق: {وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ * وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا}(3)، وقال تعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ

1- سورة الأعلى 87: 14 ـ 19.
2- سورة المائدة 5: 43 و44.
3- سورة المائدة 5: 46 ـ 48.

لأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ...}(1)، {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ}(2)، وقال تعالى: {إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ}(3)... وغيرها من الآيات.

ومع هذه الموقعية للكتب والصحف المنزلة السابقة، وتأكيد الباري تعالى على الإيمان بها، فلا يمكن أن تذهب سدى أدراج الرياح، بل لابدَّ أن تكون محفوظة مودعة عند من أودع علم القرآن عندهم، حيث إنّ الكتب والصحف المنزلة السابقة كلّها كأجزاء متنزّلة من الكتاب المبين الذي هو أصل حقيقة القرآن، وقد أسند القرآن الكريم علم الكتاب كلّه والكتاب المبين إلى أهل البيت المطهّرين. فها هنا نقطتان لابدّ من بيانهما:

الأُولى: كون الكتب والصحف المنزلة السابقة هي أبعاض وأجزاء متنزّلة من الكتاب المبين المكنون، فقد قال تعالى في شأن موسى (عليه السلام): {وَإِذْ ءاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ}(4)، وقال تعالى في شأن عيسى (عليه السلام): {وَإِذْ عَلَّمْتُكَ

الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ}(5)، وقال تعالى في شأن عموم الأنبياء: {مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ}(6)، فجعل الكتاب مقابل الفرقان والتوراة والإنجيل، وكذلك في مقابل الحُكْم والنبوّة، مع أنّ عنوان الكتاب قد أُطلق على التوراة والإنجيل وغيرها من الكتب المنزلة، كما قال

1- سورة المائدة 5: 66.
2- سورة المائدة 5: 68.
3- سورة التوبة 9: 111.
4- سورة البقرة 2: 53.
5- سورة المائدة 5: 110.
6- سورة آل عمران 3: 79.

تعالى: {ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ}(1)، وقال تعالى: {ولقد آتينا موسى الكتاب فاختلف فيه}(2).

ولقد أُطلق على أتباع موسى وعيسى عنوان أهل الكتاب وعنوان الذين أُوتوا الكتاب كراراً في مواضع كثيرة في السور القرآنية، والذي أوتوه هو التوراة والإنجيل، فأُطلق اسم الكتاب عليهما، نظير ذلك قوله تعالى: {وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ}(3)، وفي مواضع أُخرى من القرآن قد وصف الفرقان أو التوراة أو الإنجيل بأنّه بعض الكتاب لا كلّه، كما في قوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا}(4).

وكرّر هذا التعبير في سورة النساء مرّتين(5)، ووصفت التوراة في قوله تعالى: {وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ}(6)، فلم يكتب فيها كلّ شيء، بل من كلّ شيء، وقال تعالى عن وصي سليمان آصف بن برخيا: {قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ}(7)، فوصف علمه الذي ورثه من سليمان بأنّه علم من بعض الكتاب.

وقال تعالى في شأن الإنجيل وعيسى (عليه السلام): {قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ}(8)، أنّ فيه بيان بعض ما يختلف فيه بنو إسرائيل، لا بيان كلّ ما يختلفون فيه، مع أنّ القرآن قد وصف بأنّه بيان لكلّ شيء، فقال تعالى:

1- سورة الأنعام 6: 154.
2- سورة هود 11: 110.
3- سورة الجاثية 45: 16.
4- سورة آل عمران 3: 23.
5- سورة النساء 4: 44 و51.
6- سورة الأعراف 7: 145.
7- سورة النمل 27: 40.
8- سورة الزخرف 43: 63.

{وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ}(1).

فتحصّل أنّ الكتب والصحف المتنزّلة السابقة وإن كانت هي من الكتاب، إلاّ أنّها أبعاض وأجزاء له لاتمامه، بخلاف القرآن الكريم حيث يقول الباري: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ}، وقال تعالى: {وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ}(2).

والكتاب والكتاب المبين والكتاب المكنون هو وجود علوي غيبي قد وصف بأوصاف عديدة، كما في قوله: {حم * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ}(3)، فالقرآن النازل هو تنزيل للكتاب المبين، وقال تعالى: {حم * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ * وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ}(4)، فالقرآن المتنزّل في الصورة العربية هو إنزال للكتاب المبين، والقرآن له وجود علوي الذي هو أُمّ الكتاب.

قال تعالى: {إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ * لاَ يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ * تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ}(5)، فوصف القرآن بوجود علوي في الكتاب المكنون، وأنّ القرآن النازل هو تنزيل لذلك الوجود العلوي، وقال تعالى: {طس تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ}(6)، وقال تعالى: {الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ}(7)، وقال تعالى: {... وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاءِ وَلاَ أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلاَ أَكْبَرَ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ}(8)، وقال تعالى: {وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ

1- سورة النحل 16: 89.
2- سورة يونس 10: 37.
3- سورة الدخان 44: 1 ـ 3.
4- سورة الزخرف 43: 1 ـ 4.

5- سورة الواقعة 56: 77 ـ 80.
6- سورة النمل 27: 1.
7- سورة الحجر 15: 1.
8- سورة يونس 10: 61.

هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ}(1).

النقطة الثانية: بيّن تعالى في القرآن الكريم أنّ أهل البيت (عليهم السلام) يمسُّون الكتاب المكنون كما مرّ في الآية في سورة الواقعة; إذ هم أهل آية التطهير المطهّرون دون سائر الأُمّة، وفرقٌ بين المطهّر ذاتاً وخلقةً والمتطهّر بالوضوء والغسل. وكذا أشار إليه تعالى في سورة الرعد: **{كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ}**(2)، وهي السورة المكّية التي نزلت في عليّ، وكذا قوله تعالى: **{بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ}**(3)، وقال تعالى: **{هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ}** (4)، فبيّن تعالى أنّ في هذه الأُمّة ثلّة تعلم تأويل الكتاب كلّه; لعلمهم بمحكمات الكتاب التي هي أُمّ الكتاب، فيعلمون أُمّ الكتاب فضلاً عن الكتاب المبين، والقرآن بتمامه آيات بيّنات في صدورهم، فلا يشكل عليهم شيء منه، ولا يكون شيء منه متشابهاً عليهم، ولأجل ذلك يعلمون الذي تشابه على غيرهم من الكتاب، وهو لديهم بيّن.

وقد دلّلت سور الرعد والأحزاب والواقعة على أنّ أهل بيت النبوّة هم المطهّرون الذين يمسّون الكتاب المكنون الذي هو حقيقة القرآن العلوية، وهو الكتاب المبين، فمن ثمّ لديهم علم الكتاب كلّه لا علم بعض من الكتاب، كما أشارت إلى ذلك سورة الرعد النازلة في علي (عليه السلام)، وغيرها.

1- سورة الأنعام 6: 59.
2- سورة الرعد 13: 43.
3- سورة العنكبوت 29: 49.
4- سورة آل عمران 3: 7.

وإذا تبيّنت هاتان النقطتان، يتبيّن أنّ أهل بيت النبوّة حيث يحيطون بالكتاب والكتاب المبين علماً، فهم يحيطون علماً بكلّ الكتب والصحف المنزلة السابقة، وهم حفظتها، فهم الدعاة إلى كتب الله المنزلة، كما جاء في الزيارة الجامعة التي رواها ابن طاووس في مصباح الزائر: "أشهدُ أنكم أبواب الله ومفاتيح رحمته ومقاليد مغفرته وسحائب رضوانه ومصابيح جنانه وحملة فرقانه وخزنة علمه وحفظة سرّه ومهبط وحيه، وعندكم أمانات النبوّة وودائع الرسالة، أنتم أُمناء الله وأحبّاؤه وعباده وأصفياءه، وأنصار توحيده، وأركان تمجيده، ودعاته إلى كتبه، وحرسة خلائقه وحفظة ودائعه".

وفي زيارة الإمام الكاظم (عليه السلام): "... وحامل التوراة والإنجيل...".

وقال أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة في صفة آل محمّد: "هم موضع سرّه ولجأ أمره وعيبة علمه وموئل حكمه وكهف كتبه وجبال دينه".

وفي صحيح هشام بن الحكم في حديث بريه: "أنّه لمّا جاء معه إلى أبي عبدالله (عليه السلام) فلقي أبا الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام)، فحكى له هشام الحكاية، فلمّا فرغ قال أبو الحسن (عليه السلام) لبريه: يا بريه كيف علمك بكتاب الله؟ قال: أنا به عالم. ثمّ قال: كيف ثقتك بتأويله؟ قال: ما أوثقني بعلمي فيه. قال: فابتدأ أبو الحسن (عليه السلام) يقرأ الإنجيل. فقال بريه: إياك كنت أطلب منذ خمسين سنة أو مثلك... قال أبو عبدالله (عليه السلام): ذرّية بعضها من بعض والله سميع عليم. فقال بريه: أنّى لكم التوراة والإنجيل وكتب الأنبياء؟ قال: هي عندنا وراثة من عندهم نقرؤها كما قرؤوها ونقولها كما قالوا، إنّ الله لا يجعل حجّة في أرضه يُسئل عن شيء فيقول لا أعلم"(1).

وينبّهنا إلى ما تقدّم من الآيات ونسق الارتباط في دلالتها الموصل إلى تلك

1- الكافي 1 / 227.

النتيجة ما رواه الشيخ المفيد في الاختصاص، من مسائل عبدالله بن سلام للنبيّ (صلى الله عليه وآله): "... صدقت يا محمّد فاخبرني إلى ما تدعو؟ قال: إلى الإسلام والإيمان بالله. قال: وما الإسلام؟ قال: شهادة أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له... قال: وما دين

الله؟ قال: الإسلام. قال: وبه دان النبيّون من قبلك؟ قال: نعم. قال: فالشرائع؟ قال: كانت مختلفة وقد مضت سنّة الأوّلين. قال: صدقت"(1).

والرواية صريحة بأنّ الدين واحد، من آدم (عليه السلام) إلى النبيّ الخاتم (صلى الله عليه وآله)، وأنّما التغاير في الشرائع والمنهاج وهي تفاصيل الفروع، كما أنّها تشير إلى أنّ الشهادتين هما من أُمّهات أُصول الديانة الإسلامية التي بُعث بها الأنبياء، وأنّ الإقرار بخاتم النبيّين يتلو التوحيد في أُصول الديانة الواحدة بين النبيّين، والترتيب في أُصول الدين لا يختلف ولا يتخلّف بين نبيّ وآخر; لأنّ الدين واحد كما اتّضح.

وأُصول المعرفة الدينية ليست إلاّ حقائق واقعية يؤمن بها الإنسان، بل يجب أن يؤمن بها; فسلسلة مراتب أُصول الديانة تنبّئ عن موقعية كلّ أصل وأهمّيته وخطورته في الدين الواحد. فمن ثمّ الترتيب في أُصول دين الإسلام الذي بُعث به خاتم النبيّين هو بعينه قد بُعث به جميع الأنبياء والمرسلين، ومن ثمّ فسيادة خاتم النبيّين على الرسل أصل إيماني في الدين الواحد قد أُخذ الإقرار به في الدين الذي بُعث به جميع الأنبياء، كما يشير إلى هذه الحقيقة قوله تعالى: **{وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَاب وَحِكْمَة ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ}**(2).

1- الاختصاص للشيخ المفيد: 43.
2- سورة آل عمران 3: 81.

وفي رواية عبد الحميد بن أبي الديلم، عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: "أوصى موسى (عليه السلام) إلى يوشع بن نون، وأوصى يوشع بن نون إلى ولد هارون، ولم يوصِ إلى ولده، ولا إلى ولد موسى; إنّ الله تعالى له الخيرة يختار من يشاء ممّن يشاء. وبشّر موسى ويوشع بالمسيح (عليهم السلام).

فلمّا أن بعث الله عزّوجلّ المسيح (عليه السلام) قال المسيح لهم: إنّه سوف يأتي من بعدي نبيّ اسمه أحمد، من ولد إسماعيل (عليه السلام)، يجيء بتصديقي وتصديقكم وعذري وعذركم، وجرت من بعده في الحواريين في المستحفظين، وإنّما سمّاهم الله المستحفظين; لأنّهم استحفظوا الاسم الأكبر، وهو الكتاب الذي يُعلم به علم كلّ شيء، الذي كان مع

الأنبياء صلوات الله عليهم، يقول الله تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِنْ قَبْلِكَ...} (1)، {... وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ}(2).

الكتاب: الاسم الأكبر، وإنّما عُرف ممّا يُدعى الكتاب التوراة والإنجيل والفرقان، فيها كتاب نوح وفيها كتاب صالح وشعيب وإبراهيم (عليهم السلام)، فأخبر الله عزّوجلّ: {إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الأُولَى * صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى} (3)، فأين صحف إبراهيم؟ إنّما صحف إبراهيم الاسم الأكبر، وصحف موسى الاسم الأكبر، فلم تزل الوصية في عالم بعد عالم حتّى دفعوها إلى محمّد (صلى الله عليه وآله).."(4).

وفي الرواية دلالة واضحة على أنّ الكتاب العلوي ذا الوجود الغيبي الذي هو الاسم الأكبر، يتوفّر على جميع الكتب السماوية المنزلة، وأنّها متنزّلة منه، غاية الأمر أنّ إحاطة كلّ نبي وأوصيائه تختلف عن إحاطة النبيّ الآخر وأوصيائه، ومن ثمّ اختلفت الكتب المنزلة عليهم، وحيث كانت إحاطة الرسول الخاتم (صلى الله عليه وآله) أتمّ

1- سورة الرعد 13: 38.
2- سورة الحديد 57: 25.
3- سورة الأعلى 87: 18 ـ 19.
4- الكافي 1 / 293.

إحاطة بالكتاب المبين والكتاب المكنون، كان الكتاب المنزل على النبيّ (صلى الله عليه وآله) هو الكتاب المهيمن على جميع الكتب، ففي جملة من الروايات عن الإمام الصادق (عليه السلام) قال: "إنّ عيسى بن مريم (عليه السلام) أُعطي حرفين كان يعمل بهما، وأُعطي موسى أربعة أحرف، وأُعطي إبراهيم ثمانية أحرف، وأُعطي نوح خمسة عشر حرفاً، وأُعطي آدم (عليه السلام) خمسة وعشرين حرفاً، وإنّ الله تعالى جمع ذلك كلّه لمحمّد (صلى الله عليه وآله)، وإنّ اسم الله الأعظم ثلاثة وسبعون حرفاً، أُعطي لمحمّد (صلى الله عليه وآله) اثنين وسبعين حرفاً وحُجب عنه حرف واحد"(1).

ومن كلّ ما تقدّم يظهر: شطط ما قيل: "كان مذهب جماهير السلف والأئمّة أنّ شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه، ومن حكم بالشرع المنسوخ فلم يحكم بما أنزل الله في القرآن وفيه الناسخ والمنسوخ، فهكذا القول في جنس الكتب، قال تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ

بِالْحَقِّ.... مُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا}"(2)(3).

حيث لم يفرّق بين دائرة الدين الواحد الذي بُعث به جميع الأنبياء والذي لا نسخ فيه بل تكامل وزيادة بيان، وبين الشريعة والمنهاج الذي هو محلّ النسخ، وتخيل أنّ ما تضمّنته الكتب السماوية المنزلة يقتصر على الشريعة، فهل التوحيد الذي تضمّنته الكتب السماوية قابل للنسخ؟ وكيف حال المعاد كذلك، وكذلك نبوّة الأنبياء؟ مضافاً إلى ما بشّرت به بنبوّة الخاتم (صلى الله عليه وآله)، وما أنبئت به من الآخرة والجنّة والنار والعوالم ومطلق المعارف الاعتقادية، هل هو قابل للنسخ؟!

لكن لا عجب في الوقوع في مثل هذا الخلط لمن ترك التمسّك بالثقلين اللذين

1- الكافي 1 / 230.
2- سورة المائدة 5: 48.
3- التفسير الكبير لابن تيمية 4 / 108.

أمر بهما النبيّ (صلى الله عليه وآله)، ولا يخفى أنّ هذا القائل قد أسقط في استشهاده تمام الآية; لأنّه مناقض لدعواه، إذ لفظها: **{وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا}**، فأسقط وصف **{مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ}**، وليس في الآية لكلّ منكم جعلنا ديناً، بل قال تعالى: **{إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلاَمُ}**(1)، فلاحظ ما تقدّم في صدر المقالة.

1- سورة آل عمران 3: 19.

العصمة النوعية

الولاية والإمامة النوعية

المعروف لدى مذاهب الصوفية القول بالإمامة النوعية، سواء على صعيد المقام الباطني وهي الإمامة الملكوتية، أو على صعيد الإمامة في مقام الظاهر وهي الإمامة السياسية، ويستدلّون لكون الولاية المطلقة نوعية لعموم أفراد الحقيقة الإنسانية، وكون الباب مفتوحاً لكلّ سالك واصل، أنّه يؤهّل لمقام الخلافة العظمى الإلهية إذا طوى منازل السائرين إلى الله، ويستدلّون لذلك بوجوه نقلية وعقلية وكشفية:

أمّا النقلية فبالعمومات الواردة في الكتاب والسنّة، مثل قوله تعالى: **{وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ}**(1)، وقوله تعالى: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ**

1- سورة البقرة 2: 282.

فُرْقَانًا}(1)، وقوله تعالى: **{وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا}** (2)، وقوله تعالى: **{وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ}** (3)، وقوله تعالى: **{إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ}**(4).

ومن السنّة قوله (صلى الله عليه وآله): "اتّقوا فراسة المؤمن; فإنّه ينظر بنور الله"(5). وما ورد في الحديث: "إنّ الله جلّ جلاله قال: ما يتقرّب إليّ عبد من عبادي بشيء أحبّ إليّ ممّا افترضتُ عليه، وأنّه ليتقرّب إليّ بالنافلة حتّى أحبّه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ولسانه الذي ينطق به ويده التي يبطش بها، إن دعاني أجبته وإن سألني أعطيته"(6).

وكذلك حديث قرب الفرائض..

وكذلك قوله (صلى الله عليه وآله): "من أخلص لله أربعين صباحاً ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه"(7).

فكلّ هذه الآيات والأحاديث دالّة على أنّ أبواب السلوك والسير والمقامات مفتوحة لجميع أفراد البشرية، كمقام الإحسان ومقام التقوى وباب الحكمة والعلم والفرقان، وغيرها من أبواب ولاية الله، فمن أدّى الفرائض وأقامها بحدّها كان عين الله وسمع الله وجنب الله ولسان الله... فضلاً عن مقام قرب النوافل، بل يستطيع الوصول إلى مقام الخلافة الإلهية العظمى فيكون خليفة الله في أرضه وصاحب الولاية المطلقة.

1- سورة الأنفال 8: 29.
2- سورة البقرة 2: 269.
3- سورة يوسف 12: 22.
4- سورة الحجرات 49: 13.
5- الكافي 1 / 218.
6- الوسائل أبواب اعداد الفرائض باب 17 حديث 6.
7- نهج الفصاحة 2 / 534.

أمّا الدليل العقلي: فلأنّ العقل لا يحيل وقوع الكمالات الممكنة للماهية الإنسانية في أيّ فرد من أفرادها بعد إمكان توفّر الشرائط الحاصلة بالإرادة الاختيارية، وأنّ فيض الذات الأزلية على استواء مع الذوات القابلة الإمكانية.

أمّا دليل الكشف فيُقرّر بوجوه:

منها: فلأنّ الأسماء الإلهية تطلب الظهور من خلال مظاهر ومجالي، وقد قُرّر في محلّه أنّ مجمع الأسماء هو الحقيقة الإنسانية، وهو مظهر الاسم الجامع وصراط الحقيقة الإنسانية، هو السبيل لظهور جميع الكمالات الأسمائية، ومن ثمّ استحقّ أن يكون خليفة دون بقية الممكنات.

ومنها: إنّ كلّ موجود له إضافة من الجهة التي تلي الربّ، كما قيل إنّ الطرق إلى الله بعدد أنفاس الخلائق، فكلّ ممكن وإن كان في سلسلة التجلّيات والظهورات والصدور والإفاضة يتوسّط بينه وبين الذات الربوبية الوسائط الإمكانية، إلاّ أنّ هذا من الجهة التي تلي الخلق، لا من الجهة التي تلي الربّ، فلكلّ موجود ظهر وبطن، وظهره وإن كان محجوباً بوسائط إلاّ أنّ بطنه لا حجاب بينه وبين الواجب.

وأمّا مذهب الإمامية فإنّ عقيدتهم أنّ الإمامة محصورة في العدد الاثني عشر، والولاية المطلقة محصورة بهم بعد خاتم النبيّين، وكذلك الخلافة الإلهية، استدلّوا على ذلك بالنصوص المتظافرة القرآنية والأحاديث النبوية، وملأوا في ذلك أسفاراً من الكتب.

إلاّ أنّنا نذكر نبذة ممّا له صلة خاصّة في المقام ممّا نُصّ فيه على أنّ هذه المقامات الخاصّة الإلهية ليست كسبية في دار الدنيا وغيرها من النشآت، بل هي وهبية اصطفائية في هذه الدار، وأنّها محصورة بذلك العدد.

أمّا الدليل النقلي، كقوله تعالى: **{وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي**

جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ} (1)، فدلّت الآية كما بسّط ذلك علماء الإمامية في كتب التفسير والكلام . أنّ الذي تقع منه المعصية ظالم لنفسه في بدء كتابة التكليف عليه أو في طول عمره ونهايته، لا يتأهّل لإعطاء الإمامة ولا تكون له قابلية لنيل هذا العهد الإلهي، فلابدّ أن تكون ذاته مطهّرة معصومة من البدو إلى الختم، وهذه القابلية في الذات لا تكون كسبية.

وكقوله تعالى: **{مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ}** (2)، فتنفي الآية قابلية الفرد البشري لحمل النبوة أو الإمامة أو الحجّية على الخلق إذا لم تكن ذاته مأمونة عن الوقوع في الزيغ والانحراف. فالتعبير في الآية الكريمة ليس ما كان ليؤتيه النبوّة، أي ليست في صدد نفي السنّة الإلهية والإفاضة منه تعالى، بل التعبير في صدد نفي الإمكانية والقابلية (ما كان لبشر).

وكذلك هنا طائفة من الآيات تُدلّل على أنّ الإمامة في نسل إبراهيم وذرّيته وعقبه باقية إلى يوم القيامة، كقوله تعالى: **{إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ}** (3)، وقوله تعالى: **{وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ * وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ * وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ * وَإِذْ يَرْفَعُ**

1- سورة البقرة 2: 124.
2- سورة آل عمران 3: 79.
3- سورة آل عمران 3: 33 ـ 34.

إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ * رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ * إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ * وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ * أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ}(1).

فمجموع هذه الآيات تدلّ على دعاء إبراهيم في أن تكون الإمامة في ذرّيته، وعلى استجابة ذلك الدعاء، وبقاء أُمّة مسلمة في ذرّيته لم تتجسّهم الجاهلية بأنجاسها وأرجاسها، ولم تلبسهم من مدلهمات ثيابها، وأنّ إمامتهم هي وصية إبراهيم في بنيه وهي اصطفاء الله لهم.

وممّا يشير إلى توارث الإمامة بالإرث الإلهي في خصوص نسل وعقب إبراهيم في هذه الأُمّة دون غيرهم قوله تعالى: **{وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلاة وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلاَكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ}**(2)، فتشير الآية إلى أنّ من نسل إبراهيم (عليه السلام) أُمّة تكون شهداء على الناس والرسول عليهم شهيداً، ومقام الشهادة على الناس أجمعين لا يمكن أن يرقى إليه إلاّ من تحلّى بالعصمة علماً

1- سورة البقرة 2: 124 ـ 133.
2- سورة الحج 22: 78.

وعملاً; وإلاّ فغير المعصوم من الزلل والخطل والجهل والضلال حقيقٌ أن يُشهد عليه لا أن يشهد على الناس.

فهذه الأُمّة المسلمة الموحّدة المعصومة الشاهدة على الناس، أبوها إبراهيم وهي من ذرّيته، وهي المشار إليها في قوله تعالى: **{كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ}**(1)، أي أُخرجت من عقب إبراهيم (عليه السلام)، وكذلك قوله تعالى: **{وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا}**(2).

وليس المراد بالأُمّة الوسط الأُمّة الإسلامية جمعاء; فإنّ فيها من لا تُقبل شهادته على بقلة خضار، فكيف يشهد على جميع أعمال الناس يوم يقوم الأشهاد؟ ومن أين له العلم والإحاطة بأعمال الناس كي يقوم بأداء الشهادة يوم الحساب؟ فهذه الأُمّة الوسط هي التي أُشير إليها في آخر سورة الحجّ في قوله تعالى: **{مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ}**(3)، وهي الذرّية التي دعى إبراهيم بأن تكون مسلمة في قوله: **{رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً}**(4)، والتي دعى ربّه أن يجعل الإمامة فيها في قوله تعالى: **{قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي}**(5)، وهي التي دعى إليها إبراهيم في قوله تعالى: **{وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ * رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ * رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ**

1- سورة آل عمران 3: 110.
2- سورة البقرة 2: 143.
3- سورة الحج 22: 78.
4- سورة البقرة 2: 128.
5- سورة البقرة 2: 124.

الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ * رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ

وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ * رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلاة وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ}(1)، وهذه الذرّية هي التي سلّم الله عليها في قوله تعالى: {سَلاَمٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ}(2)، أي آل محمّد (صلى الله عليه وآله) ; لأنّ ياسين اسم للنبيّ (صلى الله عليه وآله) سمّاه به القرآن الكريم في سورة يس، وهم الذين نزلت فيهم آية التطهير في قوله تعالى: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً}(3).

وقوله تعالى: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاة وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ * وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ}(4)، والآية باتّفاق جمهور المفسّرين ونصوص الفريقين (5) نزلت في عليّ (عليه السلام)، وهي نصّ في حصر الولاية المطلقة في الله تعالى، ثمّ الرسول (صلى الله عليه وآله)، ثمّ عليّ (عليه السلام).

وهذا ينافي أو يتنافى مع نظرية الصوفية من دعوى الولاية والإمامة النوعية،

1- سورة إبراهيم 14: 35 ـ 40.
2- سورة الصافات 37: 130 ـ كما في قراءة: نافع، وابن عامر، ويعقوب، ورويس، والأعرج، وشيبة وزيد بن علي، وعبدالله، لاحظ: معجم القراءات القرآنية 246/5 فقد ذكرها عن ستّة عشر مصدراً من كتب القراءات، ورواه جملة آخرون عن ابن عبّاس كالسيوطي في الدرّ المنثور 5 / 136، والرازي في التفسير الكبير 162/26، والاسكافي في شواهد التنزيل 2 / 109، والآلوسي في روح المعاني 129/23 وتفسير الخازن 4 / 24.
3- سورة الأحزاب 33: 33.
4- سورة المائدة 5: 55 ـ 56.
5- أورد الجمهور في كتب الحديث والكلام والفقه روايات كثيرة نصّوا على صحّتها والوثوق بها، فلاحظ ما ذكره العلاّمة الأميني في الغدير 2 / 25، والسيد شرف الدين في المراجعات والنصّ والاجتهاد، والفيروزآبادي في الفضائل الخمس من الصحاح الستّة.

فإنّه على وفق تلك النظرية لا وجه للحصر في أيّ زمن من الأزمان، حتّى زمن النبيّ (صلى الله عليه وآله) والزمن الذي يليه. وبعبارة أُخرى: إنّه على نظرية الإمامة النوعية لا حصر لها على صعيد النظرية والتنظير، وإن كان القطب أو قطب الأقطاب ذو الولاية العامّة يتعاقب على هذا المقام واحد تلو آخر، وأمّا على صعيد الإمكان والتنظير أو التعاقب الزمني فلا حصر بل هو شرعة لكلّ وارد، واحد بعد آخر.

وكذلك قوله تعالى: {وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْء فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْء قَدِيرٌ}(1).

وكذا قوله تعالى: {مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ}(2).

فإنّ تخصيص الفيء وضريبة الخمس بذوي القربى أي ملكية التدبير والتصرّف لهم; لموضع اللام في الآية، حيث أُضيفت إلى الله ورسوله وذوي القربى دون الموارد الثلاثة الأُخرى; لبيان أنّ ملكية ولاية التدبير لهم (عليهم السلام) خاصّة إلى يوم الإشهاد، وأنّ الموارد الثلاثة الأخيرية موارد للصرف، وهذا الحكم ثابت إلى يوم القيامة. ولا يخفى أنّ ذلك يعني أنّ القدرة المالية المطلقة في دين الإسلام وأُمّة المسلمين إلى يوم القيامة هي لذوي القربى; لأنّ الفيء كما مرّ هو مطلق المنابع المالية والخمس الذي يعني 20% من مجموع أموال المسلمين، كلّ ذلك يشكّل سلطة وأُسطول مالي لا نظير له، وقد علّل هذه الصلاحية لهم (عليهم السلام) ; لأجل إرساء العدالة في الأُمّة الإسلامية {كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ}; لأنّ سلطة المال يتمكّن بها من إرساء العدالة، ليس فقط في المجال المالي، بل كذلك في

1- سورة الأنفال 8: 41.
2- سورة الحشر 59: 7.

المجال السياسي والقضائي والحقوقي والأمني، وغيرها من الحقول.

الوجه النقلي في الأحاديث النبويّة:

هم الذين قال فيهم النبيّ (صلى الله عليه وآله) في الحديث المتواتر: "إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبداً; فإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض"(1)، فبيّن (صلى الله عليه وآله) بهذا الحديث أنّ وراثة حقيقة القرآن إلى يوم القيامة والإمامة هي في العترة دون غيرها.

ومثله حديث السفينة: "مثل أهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجى، ومن تخلّف عنها هلك"(2)، ومفاده حصر النجاة بولايتهم، كما كان حصر طريق النجاة من الطوفان منحصراً بركوب سفينة نوح.

وكذلك قول النبيّ (صلى الله عليه وآله) في الحديث المتواتر: "لن يزال هذا الدين عزيزاً منيعاً ظاهراً على من ناواه حتّى يملك اثنى عشر كلّهم من قريش"(3)، وكذا قوله (صلى الله

عليه وآله): "النجوم أمان لأهل السماء، فإذا ذهبت ذهبوا، وأهل بيتي أمان للأرض، فإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض"(4).

1- ورواه الترمذي في سننه 13 / 200 ـ 201 باختلاف يسير في اللفظ، ومسلم في صحيحه 7 / 122 ـ 123، وأحمد في مسنده 3 / 14 و17 و26 و59 وكذا 4 / 366، والدارمي في سننه 2 / 432.
2- لم يُذكر مصدره.
3- لاحظ: ملحقات إحقاق الحقّ 13 / 1 ـ 48.
4- صحيح مسند أحمد بن حنبل 4 / 107 و 6 / 292 و 1 / 330 وصحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة في باب فضائل أهل البيت، ونور الأبصار الشبنلجي: 111، الناج الجامع للأصول 3 / 247.

وهذا الحديث مفاده انحصار النجاة والولاية العامّة بأهل البيت (عليهم السلام)، كما أنّ الحديث يشير إلى تأبيد حصر الأمان بهم إلى يوم القيامة; لمكان تشبيههم بالنجوم لأهل السماء، فإنّ أمان أهل السماء دوامه بدوام النجوم، وهذا موضع آخر لوجه التشبيه.

وكذا قوله (صلى الله عليه وآله) في حديث النور الذي تقدّم: "كنت أنا وعليّ نوراً بين يدي الله تعالى من قبل أن يُخلق الخلق بأربعة عشر ألف عام، فلمّا خلق الله تعالى آدم سلك ذلك النور في صلبه، فلم يزل الله تعالى ينقله من صلب إلى صلب حتّى أقرّه في صلب عبد المطّلب، ثمّ أخرجه من صلب عبد المطّلب فقسّمه قسمين، فجعل نوري في صلب عبد الله، ونور عليّ في صلب أبي طالب، فعليّ منّي وأنا منه، لحمه لحمي ودمه دمي، فمن أحبّه فيحبّني أحبّه فمن أبغضه فيبغضني أبغضه"(1) والحديث الشريف يدلّ على تخصيص الولاية العامّة والإمامة بالذوات النورية المخلوقة بخلق النبيّ (صلى الله عليه وآله)، وهم أهل بيت النبيّ (صلى الله عليه وآله)، وأنّ هذا المقام لابدّ أن يسبقه اصطفاء في العوالم السابقة من عالم النور والميثاق والذرّ والأصلاب والأرحام، فليس يُنال بالكسب الدنيوي المجرّد.

وكذا قوله (صلى الله عليه وآله): "أنا مدينة العلم وعليّ بابها، فمن أراد المدينة فليقصد الباب"(2).

1- تقدّم مصادر الحديث وأنّه متوافر عند العامّة فضلاً عن الخاصّة في مقال بعنوان (قاعدة بمعرفتهم بالخلقة النورية).
2- قد عقد صاحب العبقات السيد حامد اللكهنوي مجلّداً في مصادر هذا الحديث وأثبت تواتره عند العامّة، فقد أخرجوا ما يزيد عن عشرة من الصحابة، ورواه عنهم ما يزيد على أربعة

عشر تابعياً ثمّ ذكر عدد الحفّاظ والمحدّثين الذين رووه في كلّ قرن قرن إلى قرن الثالث عشر، ثمّ ذكر عدد من نصّ على صحّة الحديث ومن أرسله إرسال المسلمات. لاحظ خلاصة عبقات الأنوار ج 10.

الحديث السابع في قوله (صلى الله عليه وآله) ضمن حديث تبليغ سورة البراءة: "لا يؤدّي عنّي إلاّ أنا أو عليّ"(1)، وتقريب الدلالة في مفاد هذا الحديث والحديث الذي سبقه هو ما تقدّم في آية حصر الولاية: **{إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاة وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ}**(2) من حصر هذه المقامات بعليّ والعترة، ولا ينسجم مع الولاية والإمامة النوعية في جميع الأزمان.

أمّا الدليل العقلي والكشفي:

فنقول:

إنّ مسألة كون العصمة وهبية إلهية أو كسبية اختيارية أو جبرية هي من المسائل والقواعد المعرفية الحسّاسة الهامّة، إلاّ أنّه بعد إلقاء الضوء على هذه المسألة يتّضح عدم كون العصمة المعهودة للمقامات المتقدّمة ممّا يمكن أن تُكتسب في دار الدنيا، فلا تكون كسبية دنيوية.

وتوضيح ذلك: إنّ العصمة لها جهات اختيارية وإن كان لها أيضاً جهات غير اختيارية. فمن تلك الجهات الاختيارية الأفعال الصادرة عن العصمة، فإنّها اختيارية; حيث إنّها تصدر عن علم وقدرة; إذ العلم اللدني الخاصّ الاصطفائي والقدرة المتولّدة منه تستتبع صدور الأفعال عنها، وكلّ فعل يصدر عن علم وقدرة فهو اختياري.

ومن الجهات الاختيارية في العصمة هي أصل العصمة كملكة أو جوهر

1- مسند أحمد 2 / 164 ـ 165 بخمسة طرق، وخصائص النسائي: 19 ـ 20 بطريقين، وصحيح البخاري 3 / 229، والتاج المجامع للأُصول 3 / 335، والصواعق المحرقة: 74، وتاريخ الخلفاء: 169، وسنن البيهقي 2 / 5، وصحيح الترمذي 2 / 297، ومجمع الزوائد 9 / 127، ومستدرك الحاكم 3 / 110، ومسند أبي داود 3 / 111، وكنز العمال 399/6.

2- سورة المائدة 5: 55.

نوراني من سنخ العلم في الذوات المطهّرة، ومعنى الاختيارية في أصل العصمة ليس بمعنى إمكان اكتسابها في دار الدنيا بعد أن لم تكن، بل بمعان أُخرى:

منها: ما أُشير إليه في صدر دعاء الندبة الشريف، عند قوله (عليه السلام): "اللّهمّ لك الحمد على ما جرى به قضاؤك في أوليائك الذين استخلصتهم لنفسك ودينك، إذ اخترت لهم جزيل ما عندك من النعيم المقيم الذي لا زوالَ له ولا اضمحلال، بعد أن شرطت عليهم الزهد في درجات هذه الدنيا الدنية وزخرفها وزبرجها، فشرطوا لك ذلك، وعلمت منهم الوفاء فقبلتهم وقرّبتهم وقدّمت لهم الذكر العليّ والثناء الجليّ، وأهبطت عليهم ملائكتك وكرّمتهم بوحيك ورفدتهم بعلمك، وجعلتهم الذريعة إليك والوسيلة إلى رضوانك"(1).

فبيّن (عليه السلام) أنّ العصمة المعطاة لهم والتي عبّر عنها (عليه السلام) بقوله: "فقبلتهم.. وجعلتهم"، أي إهباط الوحي والملائكة عليهم، والإرفاد بالوحي اللدني وتقديم الذكر العلي، وغيرها من شؤون العصمة الوهبية، إنّما أعطاها الباري لهم منذ بدو نشأتهم; لعلمه تعالى بخصوصية في ذواتهم، وهي اشتراطهم وتعهّدهم بطاعة الله من بدو تولّدهم إلى منتهى عمرهم في دار الدنيا، وزهدهم في كلّ درجات الدنيا وزخرفها وزبرجها.

وهذا نظير المعلّم الذي يتفرّس في بعض تلاميذه النبوغ والأهلية والقابلية والجدّ والاجتهاد منذ أوائل حقبة التعليم، فيولّيه عناية خاصّة تزيد على بقية الطلاب; لاستحقاق ذلك التلميذ وتأهّله بقابلية تفوق البقية، فيكون من الحكمة والجود أن يولّي المعلّم مزيد اهتمام ورعاية وتفقّد وتعليم لذلك التلميذ دون الآخرين، وذلك مثل الزارع إذا كانت له أنواع من قطع الأرضين، فواحدة خصبة

1- المزار للمشهدي.

حيّة منتعشة طيبة، وأُخرى متوسّطة معتادة الأوصاف، وثالثة سبخة أقرب إلى الميتة، فإنّه والحال هذه يخصّ الأرض الخصبة بالبذر الثمين المنتج والمثمر ويولّيها مزيد من الخصائص، كالماء العذب وتقليب التربة ونحو ذلك، دون القطعتين الأُخرتين، بل الثالثة لا يُزرع فيها إلاّ العشب وما تقتاده الحيوانات.

ومنها: من الجهات الاختيارية في أصل وجود صفة العصمة ما أُشير إليه في خطبة الصدّيقة وزيارتها (عليها السلام):

"... وأشهد أنّ أبي محمّداً عبده ورسوله، اختاره قبل أن يجتبله، واصطفاه قبل أن يبتعثه، وسمّاه قبل أن ينتجبه، إذ الخلائق بالغيب مكنونة وبستر الأهاويل مصونة وبنهاية العدم مقرونة، علماً منه بمآل الأُمور وإحاطة بحوادث الدهور ومعرفة منه بمواقع المقدور، وابتعثه إتماماً لعلمه وعزيمة على إمضاء حكمه وإنفاذاً لمقادير حقّه"(1).

وكذلك ما ورد في زيارتها: "يا ممتحنة امتحنك الله الذي خلقكِ قبل أن يخلقكِ، فوجدكِ لما امتحنكِ صابرة" (2)، فإنّ الامتحان في رتبة العلم الربوبي والاصطفاء والاختيار والانتجاب في أُفق العلم الإلهي قبل خلق النبيّ (صلى الله عليه وآله) وقبل خلق الزهراء (عليها السلام)، يدلّ على وقوع العلم الإلهي على خصوصية في تلك الذوات المطهّرة التي حباها الله بختم النبوّة والحجّية على الخلق.

ونظير ذلك ما يصنعه الزارع، فإنّه يرجع في انتخاب البذر والزرع إلى علمه بخصائص البذور وأنواع ثمارها وصالحها من طالحها، ثمّ يختار أَنفَسها جودةً وطيبة، ويُسمّى هذا بالامتحان في مقام العلم قبل الإيجاد والوجود الخارجي.

ومنها: ما وقع من امتحانات في العوالم السابقة، كعالم الذرّ المشار إليه بقوله

1- كشف الغمة: 482.
2- مصباح المتهجد للطوسي: 711.

تعالى: {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ}(1)، ومثله: عالم الميثاق، وخلق الطينة، وعالم الأصلاب والأرحام والنطفة، وغيرها من العوالم السابقة على نشأة الإنسان في دار الدنيا، فإن في تلك العوالم سنخ امتحان واختبار يختلف عن سنخ الامتحان والاختبار في دار الدنيا، ولا يُؤهّل للمقام الخاصّ من النبوّة والإمامة والحجّية على الخلق إلاّ من قد فاز في تلك الامتحانات وانتُجب واصطُفي هاهناك. فمن ثمّ لا تكون كسبية في دار الدنيا.

ومنها: لا يمكن أن تتحقّق فيمن يفترض فيه إمكان الزلل، أي فيمن يفترض فيه عدم الأمان من الوقوع في المعصية، ولأجل خفاء تلك الامتحانات في تلك العوالم عن الخلق وخفاء قابليات البشر وخفاء معادنهم وطينتهم، كان من الضروري في البديهة التكوينية والعقلية أن يكون تعين صاحب مقام النبوّة أو الرسالة أوالإمامة والولاية المطلقة والحجّية على الخلق هو باطّلاع الله تعالى معرفة ذلك بالنصّ الإلهي الوحياني والمعجزة، وإلى ذلك يشير تعالى: {وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ * وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ}(2).

ولأجل ذلك، أطبقت الإمامية على ضرورة المعجزة والنصّ الإلهي على صاحب الإمامة والولاية المطلقة والحجّية على الخلق، وأنّها تستحيل أن تكون كسبية في دار الدنيا. وهذا بخلاف نظرية الصوفية وبعض العرفاء; حيث زعموا أنّ مقام الولاية المطلقة مفتوح بابه لكلّ وارد وسالك للطريقة، ويتحقّق بالحقيقة.

وقد عرفت أنّ الوجوه التي تشبثّوا بها من الآيات والأحاديث غاية مفادها هو

1- سورة الأعراف 7: 172.
2- سورة القصص 28: 68 ـ 69.

إمكان الوصول إلى المقامات المعنوية العامّة، كمقام استجابة الدعوة بنحو محدود، أو نيل شيء من الحكمة وبعض درجات التقى والصدق والإحسان والعبودية وغيرها، لا بنحو الاستيفاء التامّ بكلّ درجاتها لتبلغ المقامات الخاصّة كالولاية المطلقة والإمامة والحجّية على الخلق.

ومن ثمّ لم يتجرّوا على دعوى بلوغ النبوّة التشريعية أو مقام إبلاغ الرسالة الإلهية، مع أنّ التفرقة لا وجه لها، إلاّ قاعدة الاصطفاء والاختيار الإلهي التي هي مفاد نظرية النصّ الإلهي على أصحاب هذه المقامات الخاصّة، من دون فارق بين النبوّة والرسالة والإمامة والولاية المطلقة والحجّية على الخلق والخلافة الإلهية الكبرى.

وخير شاهد على بطلان زعمهم: ما يلاحظه المتتبّع المدقّق المحقّق في كتبهم وكلمات روادهم في تفسير الآيات والمعارف، وباب التأويل للآيات التنزيلية والتكوينية، وباب الآداب والسنن، وغيرها من أبواب المعارف... فيلاحظ كم لهم من رأي ونظر قد تبيّن . في التحقيقات العلمية والحكمية والمشاهدات . بطلانها وقصورها عن الإحاطة بتمام الواقع، وضحالة نابعة من البيئة العلمية والمذهبية التي ترعرع ونشأ فيها ذلك الصوفي والعارف.

فبون بين ما يفسّرونه من معارف وتأويلات، وبين ما يشاهده المحقّق الحكيم السالك في المعارف المأثورة عن بيت النبوّة، وأين الثرى من الثريا؟

حتّى أنّ بعض الأكابر من الصوفية يعتقد بالهيئة البطليميوسية ويرتّب عليها مزاعم من المكاشفات، أو تراه يبني على الجبر الأشعري والمسلك الأشعري في الحسن والقبح، أو يقول أنّ الولي وإن كان تابعاً في علم التشريع والأحكام للنبيّ، إلاّ أنّ النبيّ قد يكون تابعاً له في المعارف والعلوم الحقيقية، ثمّ اعتمد في ذلك على قصّة أُسارى بدر المُختلَقة، وحديث تأبيرالنخيل الموضوع.

وقد ردّ عليه السيد حيدر الآملي بقوله: فكيف يخطئ فيها من هو موصوف بأنّه **{وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى}** (1)، وكذلك من هو موصف بـ: **{مَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى}** (2). فالشيخ ابن عربي والشارح الكاشاني لو كانا عالمين بأُصول أهل البيت (عليهم السلام) لما قالا هذا، ولما نسبا الرسول المعصوم من الخطأ إلى الخطأ، ولما نسبا غيره إلى الصواب(3).

ثمّ قال: فنسبة مثل هذا من الشيخ الحاتمي إلى النبيّ والشراح . سوء أدب وإهمال من جانبه (صلى الله عليه وآله).

وأما الشارح الثالث، وهو داود القيصري وكان تلميذ لعبد الرزّاق الكاشاني المذكور فهو قد أخذ بطرف النقيض والتعصّب وقال:.. وأمثال هذه المهملات من غير تمسّك إلاّ بقول الشيخ . لا يُعتد بها. ثمّ نقل قول ابن عربي في كون علماء الظاهر من الأئمّة الأربعة لهم الوراثة في التشريع، وأنّ الوراثة لباطن الشرع مخصوصة لعلماء الباطن العالمين بأسرار الحقيقة.

فردّ عليه السيد حيدر بقوله: وقط ما التفت في ذلك إلى ذكر أهل البيت (عليهم السلام) وعترة النبيّ (صلى الله عليه وآله) وأمير المؤمنين والمهدي (عليهم السلام)، الذين هم ورثته حقيقةً من غير خلاف كما سبق ذكره من قول الله وقول النبيّ، والحال أنّ الأئمّة الأربعة ليسوا بقائلين لأنفسهم العلوم الإرثية بل الاجتهادية الكسبية، كما أشار إليه الشيخ (الحاتمي) أيضاً. وبناءً على هذا كيف يصدق اسم الإرث على الكسب، وبالعكس؟

هذا بحسب العلوم الظاهرة ونسبتها إلى الأئمّة الأربعة. وأمّا بحسب العلوم

1- سورة النجم 53: 3 ـ 4.
2- سورة الأنفال 8: 17.
3- نصّ النصوص: 332، طبعة طهران.

الباطنة ونسبتها إلى العارفين، فهم أهل البيت (عليهم السلام) أولى وأقدم وأليق وأنسب كما بيّنا انتساب جميع العلوم إليهم قبل هذا، وكذلك المشايخ والعارفون فإنّهم بأسرهم . منسوبون إليهم صورةً ومعنى. وبالجملة، فكل من يكون علمه حاصلاً بالكسب من الأُستاذ والشيخ بطريق التعليم والتعلّم فليس بإرث أصلاً، وكلّ من يكون علمه حاصلاً بالكشف والشهود.

والعجب كلّ العجب أنّ أمثال هؤلاء يدّعون الكشف والعرفان ويحصل منهم مثل هذا الكلام. أمّا القيصري فقد عرفت خبطه ومهملاته، وأمّا الشيخ (الحاتمي) فإنّه حيث كان يعرف أنّ عيسى (عليه السلام) ينزل في آخر الزمان ويحضر عند المهدي، ويكون تابعاً له ولجدّه في النبوّة والولاية، فنقول: كيف حكم أنّه خاتم الولاية المطلقة مع وجود عليّ (عليه السلام) بما ثبت (أي الذي ثبت) له استحقاق هذه الصورة نقلاً وعقلاً وكشفاً وبقوله أيضاً؟

وحيث كان عارفاً بحال المهدي (عليه السلام) إلى هذه الغاية التي ذكرها وخصّ به الختمية للولاية المقيّدة المحمّدية، كيف كان ينسبها إلى نفسه ويجزم بذلك بعقله. والعجب أنّه يثبت هذا المقام لنفسه بحكم النوم، وقد ثبت هذا لغيره بحكم اليقظة بمساعدة النقل والعقل والكشف، وأين النوم من اليقظة، و(أين) القياس من الدلائل العقلية والشواهد النقلية التي تطابق الكشف الصحيح(1)؟!

وقال السيد حيدر في الكتاب المتقدّم في معرض الردّ على دعوى بعض العُرفاء بأنّه خاتم الولاية المطلقة .: وهذا أمر جليل وشأن عظيم لا يستحقّه إلاّ الخاتم للولاية المطلقة الذي هو عليّ بن أبي طالب صلوات الله عليه فلينظر العاقل إلى هذا المنصب الرفيع ويحكم بما يرى فيه، والحقّ جلّ ذكره ما اكتفى

1- نصّ النصوص: 238، طبعة طهران.

بهذا حتّى قال: {أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ} (1); لأنّ {أُولِي الْأَمْرِ} في الدين لا يجوز (إلاّ) أن يكون (من) الأولياء قائماً بأوامر دين الله وإجراء أحكام نبيّه شريعةً وطريقةً وحقيقةً، ولا يجوز أن يكون (مثل هذا الولي) إلاّ معصوماً في نفسه منصوصاً (عليه) من عند الله; لأنّ متابعته ومطاوعته كمطاوعة الله تعالى ومطاوعة رسوله، ومطاوعتهما واجبة شرعاً وعقلاً، فتكون مطاوعة أولي الأمر كذلك، وكلّ من يأمر الحقّ بمطاوعته على سبيل الوجوب لو لم يكن في نفسه معصوماً ومنصوصاً (عليه) من عند الله سبحانه يلزم أن يكون هو سبحانه آمراً بمطاوعة من يكون جائز الخطأ، وهذا غير جائز عقلاً; لأنّ الأمر بالقبيح قبيح(2).

وقال: فلم يبق إلاّ أن يكون المراد (بأولي الأمر) الإمام المعصوم الذي لا تصدر عنه صغيرة ولا كبيرة من الصغر إلى الكبر; لئلاّ يلزم الإخلال منه تعالى بالواجب ومن نبيّه (صلى الله عليه وآله). ومع ذلك، فمعنا تقسيم عقلي وقانون كليّ نرجع إليهما.

ثمّ استدلّ على لزوم كونه معصوماً معلوماً معيناً أي منصوصاً عليه. (3) وقال: وأعظم الدليل على ذلك علمه (أي المهدي) بالقرآن على ما هو عليه، وليس للشيخ (ابن عربي) ولا لغيره هذا، حتّى قالوا (إنّه) لا يقرأ القرآن على ما هو عليه إلاّ المهدي إذا ظهر، وقوله (صلى الله عليه وآله): "كتاب الله وعترتي" يشهد بذلك، لأنّه جعلهما توأمين، وقال: "لا

يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض"، وقال بعبارة أُخرى: "إنّ أولى الناس بكتاب الله: أنا وأهل بيتي من عترتي"، وعند التحقيق: {وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ}(4) إشارة إليه {أي إلى المهدي (عليه السلام)} وإلى أجداده

1- سورة النساء 4: 59.
2- نصّ النصوص: 189، طبعة طهران.
3- المصدر السابق.
4- سورة آل عمران 3: 7.

المعصومين (عليهم السلام).

وقول النبيّ (صلى الله عليه وآله): "من أراد علوم الأوّلين والآخرين فعليه بالقرآن" يشهد بصدق هذا كلّه، وليس الشيخ (ابن العربي) وإن كان عالماً عارفاً في هذا المقام، أعني بأن يكون له الاطّلاع على أسرار القرآن على ما هو عليه في نفس الأمر، وإن قال أنا القرآن والسبع المثاني وروح الروح لا روح الأواني(1).

وقال بعض العلماء في قوله تعالى: {ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ}(2) الآية، فالظالم هاهنا من العباد هو الذي ما أعطى حقّ كتاب الله تعالى وما حكم به، والمقتصد هو الذي أعطى حقّه وأقرّ به وقام بما فيه بقدر وسعه، والسابق بالخيرات هو الإمام المعصوم المنصوص (عليه) المخصوص بهذا المقام، فافهم جيداً واسمع قوله جلّ ذكره: {وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}(3)، ومن جملة ما أنزل الله قوله تعالى: {قُلْ لاَ أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى}(4)، وأنت لا تعطي عوض المودّة إلاّ المبَغضَة، فكيف حكمت بالقرآن؟ وأقلّ المبغضة أنّك تنسب مرتبتهم وإمامتهم إلى الغير بغير حقّ، لا جرم صرت مستحقّ أن يُقال فيك: {وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ}(5)، وأن يقال: {أَلاَ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ}(6)، ويقال: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ * خَالِدِينَ فِيهَا لاَ يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلاَ هُمْ يُنْظَرُونَ}(7)، هذا مضى وتلك شقشقة هدرت ثمّ قرّت(8) أمراً.

1- نصّ النصوص: 249، طبعة طهران.
2- سورة فاطر 35: 32.
3- سورة المائدة 5: 47.

4- سورة الشورى 42: 23.
5- سورة المائدة 5: 45.
6- سورة هود 11: 18.
7- سورة البقرة 2: 161 ـ 162.
8- نصّ النصوص: 241.

القراءة الجديدة الثالثة في حديث الغدير

ولايتهم السياسية المدنية

قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً * أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالاً بَعِيدًا}(1).

فبيّن تعالى أن الانقياد والطاعة والتبعية السياسية في النظام الاجتماعي السياسي لا تجوز ولا تحلّ لغير الرسول (صلى الله عليه وآله) وأولي الأمر المعصومين (عليهم السلام)، وكلّ مُطاع ومُنقاد له في النظام السياسي دونهم ـ بحيث لا يؤول إليهم ـ فهو طاغوت أُمر بالكفر به، وإن كانت الآية غير خاصّة بالنظام السياسي، بل تعمّه وغيره كما مرّ أنّه

1- سورة النساء 4: 59 ـ 60.

الصحيح من عموم مفاد الآية.

فالانتماء السياسي إلى أيّ جهة لا تنتسب إليهم (عليهم السلام)، يُعد ذلك انتماءً إلى الطاغوت، فعلى صعيد الولاء السياسي واتّخاذ الهوية في الانتساب إلى أي نظام سياسي دونهم (عليهم السلام) غير منتسب إليهم، يُعدّ ذلك الانتماء ركون إلى حاكم الجور وتحاكم إلى الطاغوت، وقد قال تعالى: **{فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى}**(1).

وإلى ذلك يشير قوله تعالى: **{أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلاَ رَسُولِهِ وَلاَ الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ}** (2)، فإنّ الولوج في الانتماء السياسي إلى غير جماعة الحقّ التابعين لولاء الله تعالى وولاء رسوله وولاء المؤمنين وهم أولي الأمر الذين أُمرنا بطاعتهم أصحاب الأمر المتنزّل ليلة القدر، وهم الذي يرون أعمال العباد ويشهدونها كما في قوله تعالى: **{وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ}**(3)، وهذه الآية قد ذُكرت في سياق نفس الآية في سورة البراءة. ومن الظاهر أنّهم ليسوا عموم المؤمنين، بل خصوص أئمّة المؤمنين.

ومن ثمّ قُرّر في النصوص المستفيضة والمتواترة الواردة في الفقه وكذا في الفتوى باباً بعنوان البغي والبغاة، المستمد من التشريع القرآني والسنّة القطعية، وعُنون في الفقه لدى كافّة المذاهب، فهو من الأبواب المتأصّلة في الفروع، وقد اتّفقوا على تعريفه بأنّه: الخروج عن طاعة الإمام العادل وهذه مرتبة من مراتب ولاية إمام الحقّ.

1- سورة البقرة 2: 256.
2- سورة التوبة 9: 16.
3- سورة التوبة 9: 105.

وقد روى الفريقان بطرق عديدة: "إن من مات ولم يبايع إمام زمانه مات ميتةً جاهلية"، وفي بعض الروايات "من مات وليس في عنقه بيعة إمام مات ميتةً جاهلية"، وقد روي بألفاظ أُخرى أيضاً.

ولا ريب أنّ مفاده لا ينطبق إلاّ على إمام الأصل وهو المعصوم علماً وعملاً; لأنّه لا يُتصوّر أن يكون شخصاً غير المعصوم له من الطاعة السياسية وغيرها ذات هذا الشأن بحيث لا يموت المسلم والمؤمن على صفة الإسلام ويكون موته ميتةً جاهلية، فطاعته هي الحدّ الفاصل بين الإسلام والكفر بلحاظ الأثر الأخروي، فهذا الشأن لا يكون إلاّ لمن اصطفاه الله وطهّره من الأرجاس والذنوب، لا من يكون في معرض اقتراف المعاصي والكبائر ولا يؤمن من الوقوع في سخط الله وغضبه.

فمفاد الحديث النبويّ يقرّر أنّ تولّي الإمام سياسياً وطاعته في الحكم والانتماء إليه في الهوية السياسية دخيل في الإيمان وصحّته والخروج عن حدّ الكفر القلبي الأُخروي، هذا فضلاً عن معرفة ذلك الإمام والاعتقاد والإيمان بإمامته فالطاعة والولاء لحاكميته هي بهذا الشأن، فأيّ انتماء وتحرّك وحركة وهوية سياسية لا تستند إلى إذن الإمام وأمره يكون خروج عن طاعته وتدبيره وبغياً على ولايته السياسية. وهذا المفاد للحديث النبويّ يطابق مفاد الآية السابقة من لزوم إطاعة أُولي الأمر وحرمة التحاكم إلى غيرهم من الطواغيت.

وقد وردت الروايات المستفيضة بهذا المضمون، الدالّة على أنّ المسلم والمؤمن يجب عليه أن ينتمي ويعيش في ظلّ النظام السياسي المدبَّر من قبل المعصوم، سواء كان ذلك النظام السياسي بصورة الحكومة المعلنة رسمياً، كما في عهده (صلى الله عليه وآله) وعهد وصيّه (عليه السلام) وسبطه المجتبى (عليه السلام)، أو بصورة الحكومة غير الرسمية في ظل النظام الإيماني، وهو نظام الطائفة الإمامية الاثنى عشرية الاجتماعي الذي بُني بيدهم (عليه السلام).

ويندرج في هذا المقام عدّة أبواب في النظام السياسي، كباب الجهاد من: حرمة الجهاد مع إمام لا يُؤمّن على الحكم ولا ينفذ في الفيء أمر الله عزّوجلّ، وكباب القضاء من: حرمة التحاكم إلى حكام الجور، وهو كلّ حاكم لم يستمد صلاحية قضائه من المعصوم، وكباب الفتوى أيضاً; وذلك لأنّ التقاضي والقضاء وصلاحية بيان القوانين الشرعية هما من شُعب سلطات النظام السياسي، واللازم فيه هو الانتظام في المنظومة التابعة والمنقادة للمعصوم وتدبيره، وبالتالي يتحقّق العيش في ظلّ حكومته وحاكميته ولو بصورة نظام اجتماعي للطائفة والمذهب، وإن لم يكن بصورة نظام الدولة الرسمية.

وحينئذ يكون ذلك تمسّكاً وأخذاً بحجزتهم وعيشاً في كنفهم ومكثاً في ظلّهم السياسي وتأديةً لحقوقهم، ومن ثمّ أشارت الآية السابقة إلى التناقض والتهافت بين دعوى الإيمان بما أنزل الله، وبين العيش والانتماء السياسي في ظلّ الكيانات الجائرة التي لا تستمدّ مشروعيتها من الله ورسوله (صلى الله عليه وآله).

وكذلك قوله تعالى: **{أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ}**(1)، وقوله تعالى: **{أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ}** (2)، وقوله تعالى: **{فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}**(3)، وهذه الآية في ذيل الآية الأُولى.

فتبين الآيات الكريمة أنّ الإيمان لا يتمّ إلاّ بالولاء السياسي في كلّ شعبه، من القضاء والتشريع والتدبير إلى من أعطت السماء له الصلاحية، ولا يكفي مجرّد

1- سورة النساء 4: 60.
2- سورة المائدة 5: 50.
3- سورة النساء 4: 65.

المعرفة والإقرار بالقلب.

وهذا مقامٌ خطير من مقامات ولاية الله وولاية رسوله وأُولي الأمر المطهّرين الذين أُمرنا بطاعتهم. ويتّضح بذلك أنّه يحتمل في قوله تعالى في آية الغدير: **{الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا}** (1) أنّ إكمال الدين حصل بالبيعة السياسية لأمير المؤمنين (عليه السلام) في غدير خمّ; وإلاّ ففرض الإقرار بإمامته ومعرفته بالإمامة وأخذ ذلك في حصول الإيمان القلبي قد حصل في يوم الدار عند نزول هذه الآية: **{وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ}** (2) المعروف بحديث الدار في الآيات والسور المكّية (3) فضلاً عن المدنية. فالتدرّج هو في بيان رسول الله (صلى الله عليه وآله) لشعب الولاية ومراتبها; وإلاّ فأصل الولاية قد أُخذ ركناً في الإيمان والدين منذ أوائل البعثة، كما في سورة الشعراء، وجعل آدم خليفة أي إماماً، ومقام الإمامة في السور المكّية.

1- سورة المائدة 5: 3.
2- سورة الشعراء 26: 214.

3- آخر آية في سورة الرعد، وما في آية 79 من سورة الواقعة، وسورة النحل 89، ومجموع سور القدر والنحل والدخان، وغيرها.

تلوّن الفقه بولايتهم (عليهم السلام)
موقعية الإمامة في بقية أركان الدين

قراءة جديدة في حديث:

«من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهلية»

قد روى الفريقان بنحو مستفيض أو متواتر حديث النبي (صلى الله عليه وآله): "من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية"(1). وألفاظ الحديث في بعض الطرق:

"من مات وليس في عنقه بيعة لإمام مات ميتة جاهلية"(2).

والمتبادر من فقه هذا الحديث وجود أئمّة في هذه الأُمّة ولهذا الدين، بهم يتقوّم الإيمان، وبمعرفتهم النجاة، وأنّ معرفتهم على حدّ معرفة بقية أُصول الدين

1- مسند الطيالسي: 259 طبعة حيدرآباد، وصحيح القتيري النيسابوري 107/8، وينابيع المودّة للقندوزي: 117. وفي بعض طرق الحديث: "من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية".
2- مجمع الفائدة للمحقق الأردبيلي: 215.

في كونها موجبة لحصول حقيقة الدين والديانة، وعدم تلك المعرفة موجب الخروج من حدّ الإيمان وحقيقة الإسلام إلى حدّ الكفر الأُخروي.

وأمّا مفاد الحديث على اللفظ الآخر وهو البيعة والتي بمعنى الطاعة السياسية، فله معنى يتناول المعنى السابق وزيادة، حيث يبيّن الحديث على اللفظ الثاني (البيعة): أنّ الطاعة السياسية والقانونية للإمام دخيلة في تحقّق الإيمان، ومن ثمّ ينفتح مسار آخر لقراءة الحديث بنحو أعمق، ألا وهو البحث في العلاقة بين الإمامة وبقية أركان الدين، ولك أن تعبّر

موقعية الإمامة في الأبواب الفقهية وفصول التشريع، كي نلاحظ ونتتبّع لون الولاء السياسي والقانوني للمعصوم (عليه السلام). فلو أراد الباحث تصفّح التشريع في الأبواب:

فأوّلاً: في باب الاجتهاد والتقليد، فإنّ منصب الإفتاء والفُتيا للمجتهد والفقيه منشعبة صلاحيته من إذن وتخويل الإمام المعصوم، ويرشد إلى هذه الحقيقة أنّ الفُتيا ليست مجرّد إخبار محض كما هو الحال في نقل الراوي للرواية، بل هي سلطة تشريعية لا بمعنى الصلاحية في تشريع الأحكام، بل بمعنى أنّ الفهم التخصّصي لاستنباط واستنتاج الأحكام هو قدرة في معرفة الأحكام وبيانها، وبالتالي فهي قدرة في الخطاب القانوني المؤثّر في المجتمع.

ومن ثمّ اعتُبرت السلطة القانونية إحدى سلطات الحكم السياسي الاجتماعي، ذات نفوذ وامتداد في المجتمع. ومن ثمّ كان منصب الفتوى والذي هو أحد المناصب المرجعية الدينية . هو مسند ولاية نيابية ينوب فيها الفقيه والمجتهد عن المعصوم، ضمن مجال محدود بالقياس إلى علم المعصوم اللدني، ويشير إلى ذلك قوله تعالى: **{وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلاَ نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ**

لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ} (1)، حيث جعلت الآية موقعية الفقيه في طول بنيابته عن المعصوم في حدود ما يتلقّاه عنه، فلا يُعقل إسناد هذا المنصب لغير المؤمن وغير العادل، وليس هو وزان الرواية حيث يُقبل فيها خبر الموثّق وإن لم يكن عادلاً، وبعبارة أُخرى لا يستنيب الإمام المعصوم من لا يأتمّ به ولا يعتمد إمامته في هذا الدور من المنصب الخطير في الدين.

وكذلك الحال في منصب القضاء والمناصب الأُخرى التي يقوم بها نيابة عن المعصوم في ضمن مجال محدود، بالقياس إلى صلاحيات المعصوم بسبب العصمة العلمية والعملية، كما يشير إلى ذلك قوله تعالى: **{إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلاَ تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلاَ تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلاً وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}** (2)، حيث جعل الأحبار وهم العلماء، في طول الربانيين وهم الأوصياء المستحفظون ينوبون عنهم في بعض حدود الصلاحيات.

فيُعلم من ذلك أنّ صلاحيات نيابة الفقيه أو المجتهد كلّها منشعبة ومتعلّقة بالمعصوم وإمامته، فهذا الباب مرتبط عضوياً بشؤون الإمام المعصوم، فمن الغفلة بمكان بتر صلة هذا الباب الذي هو باب الفتوى والقضاء وباب الحكم وباب الحدود ونحوها، عن الصلة بشؤون المعصوم، بدعوى أنّ الفتوى إخبار محض.

أو أنّ القضاء ليس بتنصيب نيابي بل هو عبارة عن قاضي التحكيم، أي بتراض من الخصمين، وأنّ صلاحية نفوذ القضاء ناشئة من التزام وتوافق طرفي النزاع في الخصومة، أو أنّه ناش من قاعدة الحسبة التي مؤدّاها استكشاف الجواز وإن لم

1- سورة التوبة 9: 122.
2- سورة المائدة 5: 44.

يكن إذناً ولائياً ونيابة، بل هو جواز تكليفي محض وليس مؤدّىً حقوقياً، وبالتالي يكون التمسّك بقاعدة الحسبة تجاوز على ضرورة امتداد ولاية المعصوم إلى هذه المواقع، والحدّ من أياديه وشؤون تصرّفه وصلاحيات تصرّفه.

وكذلك ما يقال من تفسير صلاحية الحكم للفقيه والمجتهد الناشئة من انتخاب الأُمّة بمقتضى قاعدة الشورى بالمعنى المقلوب لها، بمعنى سلطة الأكثرية; لأنّ المعنى الأوّل الصحيح لها هو بمعنى المداولة الفكرية والاطّلاع والفحص المعلوماتي، واتّباع منهج الفحص العلمي الخبروي والفرق الاستشارية التخصّصية في كلّ مجال، وكذلك ما يقال من تفسير صلاحية الفقيه والحاكم من أنّها ناشئة من العقد والتعاقد بين الأُمّة والحاكم المسمّى بالبيعة. وكلّ هذه المباني تصبّ في بتر الصلة مع المعصوم، وتحديد صلاحياته وولايته أو تجميدها، وبالتالي هذه التنظيرات الفقهية تؤول إلى حسر المعصوم عن ولايته الفعلية وتجميدها، وتصوير المبني على تصوّر خاطئ، وهو عدم التصدّي الفعلي من قبل المعصوم للأمور، وبالتالي يؤول الأمر إلى تصوّرات اعتقادية خاطئة خطيرة في معرفة الإمام والإمامة، وإن كان هذا التلازم بين هذا التنظير الفقهي وهذه اللوازم الأُخرى هو تلازم نظري خفي مغفول عنه.

وقال الشيخ المفيد في المقنعة (1) في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: (فأمّا إقامة الحدود: فهو إلى سلطان الإسلام المنصوب من قبل الله تعالى، وهم أئمّة الهدى من

آل محمّد (عليهم السلام)، ومن نصّبوه لذلك من الأمراء والحكّام، وقد فوّضوا النظر فيه إلى فقهاء شيعتهم مع الإمكان، فمن تمكّن من إقامتها.... ويجب على إخوانه من المؤمنين معونته على ذلك إذا استعان بهم، ما لم يتجاوز حدّاً من

1- المقنعة: 810.

حدود الإيمان، أو يكون مطيعاً في معصية الله تعالى به، لم يجز لأحد من المؤمنين معونته فيه، وجاز لهم معونته بما يكون به مطيعاً لله تعالى من إقامة حدّ وإنفاذ حكم على حسب ما تقتضيه الشريعة، دون ما خالفها من أحكام أهل الضلال... وليس لأحد من فقهاء الحقّ ولا من نصّبه سلطان الجور منهم للحكم أن يقضي في الناس، بخلاف الحكم الثابت من آل محمّد (عليهم السلام)، إلاّ أن يضطرّ لذلك للتقية والخوف على الدين والنفس... ومن لم يصلح للولاية على الناس لجهل بالأحكام أو عجز عن القيام بما يُسند إليه من أُمور الناس، فلا يحلّ له التعرّض لذلك والتكلّف، فإن تكلّفه فهو عاص غير مأذون له من جهة صاحب الأمر الذي إليه الولايات، ومهما فعله في تلك الولاية فإنّه مأخوذ به محاسب عليه ومطالب فيه بما جناه، إلاّ أن يتّفق له عفو من الله تعالى، وصفح عمّا ارتكبه من الخلاف له، وغفران لما أتاه). انتهى.

ثانياً: في باب العبادات، فإنّ مشهور علماء الإمامية بنوا على شرطية الإيمان والمعرفة بالأئمّة في صحّة العبادات، وقد ساقوا في ذلك أدلّة قرآنية وروائية(1)، وهي الآيات التي تدلّ على حبط العمل من دون الإيمان، نظير ما وقع في قصّة إبليس اللعين، حيث حبطت عبادته الطويلة الأمد بتركه ولاية وليّ الله وخليفته. وكذا قوله تعالى: **{وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى}**(2)، وقوله تعالى: **{وَمَنْ يَكْفُرْ بِالإِْيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ}**(3)، وقوله تعالى: **{وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}**(4)، وقوله تعالى في وصف حال الذين في قلوبهم مرض: **{ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ}**(5)، وقد فسّر الباري المرض في

1- أبواب مقدّمات العبادات باب 29، وقد تقدّم بسط الكلام في ذلك.
2- سورة طه 20: 82.
3- سورة المائدة 5: 5.
4- سورة هود 11: 16.

5- سورة محمّد 47: 9.

القلوب بالضغينة حينما قال: **{أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ}**(1)، وهي في قبال مودّة القربى المفترضة، إلاّ أنّ بعض متأخّري هذا العصر احتملوا أنّ غاية مفاد تلك الأدلّة هي نفي القبول والثواب الأُخروي، لا صحّة العمل بلحاظ سقوط العقوبة، وإن لم يعتمدوا على مجرّد هذا الاحتمال في صحّة نيابة غير المؤمن في العبادة ولا يخفى أنّ هذا البحث شامل للاعتقاديات أيضاً، من الأيمان بالتوحيد والنبوّة والمعاد، كما أشرنا إليه في مقالة سابقة.

فيتأتّى القولان في ذلك أيضاً، وإن كان في تسمية الاحتمال الثاني قولاً مسامحةً، فعلى قول المشهور لا يكون ذلك الاعتقاد بأُصول الدين من دون الولاية لخليفة الله سالماً صحيحاً، بل منطوياً على نمط من الشرك والكفر، كالذي حصل لإبليس مع إقراره بالربوبية والمعاد، حيث طلب الإنظار إلى يوم البعث، وكذلك كان مقرّاً بنبوّة آدم وتفضيله عليه إلاّ أنّه حيث كان غير منقاد لولاية خليفة الله، لم يكن إيمانه صحيحاً، ولم ينجه من مصير الخلود في النار.

وأمّا على القول الآخر، فيكون الإقرار متحقّقاً، ولا يُعاقب على التوحيد والنبوّة والمعاد، وإن عوقب على ترك الإقرار والإيمان بالولاية، لكنّه لا يُثاب على ما قد أقرّ به من التوحيد والنبوّة والمعاد من أُصول الدين.

ومحصّل الفرق بين القولين: إنّه على قول المشهور يبطل جميع أعمال التارك للولاية والإيمان، سواء البدنية أو القلبية الاعتقادية، فيعاقب على تركها، لأنّه قد أتى بها بنحو فاسد خاطئ، وبالعكس على القول الآخر، فإنّه لا يعاقب على ما أقرّ به من أُصول الدين، بل غايته أنّه لا يثاب عليها، وغاية ما يعاقب عليه على هذا

1- سورة محمّد 47: 29.

القول يقتصر على ترك ولاية وليّ الله.

فبين القولين جهات من الفرق واضحة، فعلى القول الثاني تضعف شدّة لون ولاية الإمام في الأعمال، بخلافه على القول الأوّل; فإنّ التركيز فيه واضح، وباب العبادات أحد الأقسام الأربعة لمجموع الفقه.

الضريبة المالية:

ثالثاً: الخمس، وهو وإن كان من العبادات، إلاّ أنّ الكلام فيه من حيثية أُخرى، وهي جواز التصرّف فيه بإيصاله إلى المصارف الشرعية. وقد اختلفت التخريجات في ذلك، فمن تخريج أنّه من باب مجهول المالك، ومن ثمّ يحتاط بالتصدّق به عنه (عج) عند صرفها في المصارف الشرعية.

فيكون مستند جواز التصرّف حكم مجهول المالك، لا المأذونية المنشعبة من ولاية الإمام (عليه السلام).

وقيل: بجواز التصرّف والإيصال إلى المصارف الشرعية من باب أنّ الخمس هو لمقام الحاكم والحكومة، وإن كان بعض مصارفه الذرّية من بني هاشم زادهم الله شرفاً . وعلى ذلك فكلّ من يتصدّى للحكم الشرعي يسوغ له التصرّف، وإن كانت صلاحية حكمه قد انبثقت من ولاية الأُمّة على نفسها، وبالتالي فلا يكون التصرّف في الخمس بأذن منه (عليه السلام)، بل ولا تكون ولايته على الخمس فعلية حينئذ.

وقيل: تخريج الجواز المزبور من باب الحسبة; إذ الأصل عدم ثبوت ولاية نيابية للمجتهد من قبل المعصوم. إلى غيرها من التخريجات التي تبتني على عدم استفادة الجواز من المأذونية منه (عج) باعتبار ولايته على الخمس.

فهي إمّا تعطّل ذات الولاية التي له (عج)، أو تعطّل آثار الولاية، مع أنّ جعل الخمس بنصّ الآية وكذلك الفيء هو لذي القربى المعصومين; لمكان التعليل في آية الفيء بإقامة العدالة المالية في المجتمع، قال تعالى: **{كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم}**(1) حيث إن إرساء العدالة يتوقّف على العلم اللدني التامّ المحيط بنظم المال والنقد والاقتصاد، وغيرها من المنابع والحقول المالية وموارد البيئة الأُخرى لتداول المال، كما يتوقّف على علوم الإدارة والتدبير الثاقبة، وعلى الأمانة البالغة لدرجة العصمة العملية.

فالولاية للخمس والفيء خاصّة به (عج)، وولايته فعلية غير معطّلة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وكلّ صلاحية ومأذونية يجب أن تكون من قبل شخصه الشريف، نظير التوقيع الشريف: "أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا"، ونحو ذلك مما يستشفّ منه المأذونية.

وقد يُظنّ أنّ قاعدة الحسبة أوفق بالاحتياط، حيث إنّها مبتنية على عدم ثبوت النيابة للمجتهد من قبل المعصوم، وإنّ ما يتصدى له المجتهد من الأُمور العامّة إنّما هو من باب الجواز التكليفي المحض، لا المأذونية النيابية، وفي الحقيقة فإنّ قاعدة الحسبة في أصلها مبنية . كما هي لدى جمهور أهل سنّة الجماعة . على عدم وجود المنصوب للولاية العامّة بالنصّ الإلهي، فيتمسّك لجواز التصرّف بتقرير مقدّمات الحسبة، فمؤدّى الحسبة في الحقيقة مبنية على عدم لزوم تولّد الجواز من قبل إذنه (عج)، وبالتالي عدم انحصار انشعاب المأذونية من ولايته.

1- سورة الحشر 59: 7.

السلطة في النظام العالمي:

رابعاً: الجهاد الابتدائي فإنّه قد أطبقت الإمامية على اختصاص هذا المقام بالإمام المعصوم (عليه السلام)، حيث إنّ الجهاد الابتدائي في لغة القانون الوضعي الحديث يوازي ويعادل الوصاية على المجتمعات البشرية، والنظام المدني العالمي الموحّد لإرساء العدالة العالمية في جميع أرجاء الكرة الأرضية، في نظام موحّد عالمي، ويكون بيده القرار الأوّل في مصير البشرية. وهذا مقام حسّاس خطير لا يتأهّل له غير المعصوم، فمن الغريب بعد ذلك التمسّك بذيل قاعدة الحسبة وتقرير مقدّمات لتصوير جواز التصدّي لغير المعصوم لهذا الشأن والمقام الخطير.

النظام الإيماني في النظام المدني:

خامساً: باب النكاح مع أهل الخلاف. فقد ذهب كثير من المتقدّمين إلى عدم جواز نكاح المؤمنة من غير المؤمن لا سيما غير المستضعف، كالمعاند. وذهب المتأخّرون إلى الكراهة أو إلى تقيّد المنع إذا خِيف على إيمانها، وفي بعض ما ورد في ألسن الروايات

كراهة تزويج المؤمن بغير المستضعفة، ونظير ذلك ورد في باب الذبائح من التفصيل بين ذبيحة المستضعف وبين ذبيحة المعاند.

المشاركة في الأنظمة الوضعية:

سادساً: باب الولايات في الأنظمة الوضعية. فقد ورد أنّ تسلّم أحد المناصب في الأنظمة المزبورة مشروط إمّا بالإكراه، وإمّا بغرض خدمة المؤمنين وقضاء حوائجهم.

وفي الحقيقة أنّ هذا الجواز ليس تكليفاً محضاً، وأنّما هو مأذونية منه (عليه السلام) وبماله من الولاية.

الإمامة والنظام المالي:

ونظير ذلك باب إحياء الموات، من أحيا أرضاً فهي له، فإنّ الجواز هنا مأذونية منهم (عليهم السلام) لولايتهم. وكذلك باب التعامل المالي في أشكاله المختلفة من المداولات المالية مع الأنظمة الوضعية، كما في شراء المقاسمات والخراج وإجارة الأراضي وقبول المنح، وغيرها، فهو إذن تسهيلي منهم (عليهم السلام) ; لكونهم الحكّام الأصليين في الحقيقة، وبيدهم شرعاً زمام الأمور، فلا يكون من مجهول المالك ونحو ذلك. كما ورد عنهم (عليهم السلام) "لك المهنا وعليهم الوزر"، ومن ثمّ قال الشيخ المفيد في المقنعة: (.. ومن تأمّر على الناس من أهل الحقّ بتمكين ظالم له وكان أميراً من قبله في ظاهر الحال، فإنّما هو أمير في الحقيقة من قبل صاحب الأمر الذي سوّغه ذلك وأذن له فيه، دون المتغلّب من أهل الضلال)(1).

وقد تقدّم أنّ الصلاحية في باب القضاء وإقامة الحدود والقصاص وغيرها من

1- المقنعة: 812 باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ط قم.

أبواب إقامة الحكم، هي نيابية لا بالأصالة، ناشئة من المأذونية منه (عج)، لا من تراضي المتنازعين في باب الخصومات، ولا من تولية الناس والأُمّة، ولا من باب قاعدة

الحسبة التي مؤدّاها جواز التكليف المحض وتطاول على ولايته في هذه الأبواب من الحكم والحكومة، كما ورد قول أمير المؤمنين لشريح القاضي: "قد جلست مجلساً لا يجلسه إلاّ نبيّ أو وصيّ نبيّ أو شقي"(1).

والمراد من الحصر في كلامه (عليه السلام): الحصر في مقام الصلاحية التي هي بالأصالة، فلا تنافي الصلاحية التي هي بالنيابة بالإذن من قبلهم (عليهم السلام)، حيث يكون فيها الفقيه تابعاً لنظام القضاء عندهم (عليهم السلام).

والحاصل، إنّ أزمّة وزمام عقال الأبواب الفقهية تتناهى إلى ولايتهم (عليهم السلام)، التي هي تابعة إلى ولاية الرسول، وبالتالي إلى ولاية الله، والتركيز على هذا اللون والحيثية والجهة في الأبواب الفقهية، يضبط سلامة النتائج في التفاصيل; بسبب استقامة البنية الأصلية في قواعد الأبواب المحكّمة فيها.

هذا فضلاً عن حجّية أقوال وفعل وتقرير المعصوم (عليه السلام) كمصدر في الأدلّة الشرعية الأصلية، فالحجّية في إبلاغ الشريعة والأخذ بالأحكام الشرعية عنهم (عليهم السلام) ; لدورهم وصلاحيتهم التشريعية التابعة لسنن النبي (صلى الله عليه وآله) التابعة لفرائض الله تعالى، حيثية تغاير حيثية ولايتهم (عليهم السلام) في نظام القانون والفقه بما هم ولاة أمر وحكّام من قبل الرسول (صلى الله عليه وآله)، ومن قبله تعالى عزّ اسمه، فلا يكفي في البحث الفقهي الالتفات إلى إحدى الحيثيتين وهي الحجّية مع الغفلة عن الحيثية الأُخرى وهي ولايتهم في الحكم والحكومة، بل اللازم الالتفات إلى تمام الحيثيات التي لهم (عليهم السلام) في الأبواب الفقهية، لا الاقتصار على الاثنتين فضلاً عن الاقتصار على الواحدة منهما.

1- الوسائل أبواب صفاء القاضي الباب الثالث حديث 2 و 3.

حرمة طاعة حكام الجور والطواغيت

قال بعض: إنّ مثل معاوية ويزيد والحجّاج طاعتهم لازمة، وتولّي الجائرين واجب بالعنوان الثانوي، ويستدلّ على ذلك بضرورة حفظ النظام وأنّه لابدّ للناس من أمير برّ أو فاجر، والدليل أجنبي عمّا يتديّن به القائل من طاعة حكّام الجور وتولّيهم، وبيان ذلك بوجوه:

الأوّل: إنّ ضرورة الفعل وهو النظم لا تدلّ على مشروعية فاعلية الفاعل، نظير السجّان الذي يسقي المحبوس لديه المشرف على الهلاك ماءً غصبياً لا يدلّ على إباحة الماء; لأنّ شرب الماء للسجين المظلوم لا يوجب حسناً فاعلياً للفاعل، بل يوجب سوءً في فاعلية الفاعل. ولهذا الأمر أمثلة عديدة ذكرها علماء الأُصول، نظير من يتوسّط الدار الغصبية فإن خروجه ضرورة بحكم العقل، ولكنّ ذلك لا يعني عدم العقاب للفاعل على الخروج مع كونه بضرورة العقل. ونظير ذلك قوله تعالى: **{فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ}** (1)، فإنّه تعالى أحلّ الميتة عند الضرورة

1- سورة البقرة 3: 173.

لأكلها، واستثنى من يتعمّد إلقاء نفسه في الهلكة، كأن يسلك طريقاً صحراوياً من دون مؤونة فيضطرّ إلى أكل الميتة، فإنّ مثل هذا الشخص الذي يوقع نفسه في هذا الاضطرار أكله ضروري بحكم العقل، ولكن تلك الضرورة لا ترفع عنه العقاب وسوء فاعليته.

وكذلك من يذهب بنفسه إلى مجلس يعلم بأنّه سيُكره على الفعل الحرام كالزنا والفاحشة وشرب الخمر، فإنّه بعد ذهابه إلى ذلك المجلس يكون إتيانه للفعل ضرورة; لوقوعه في الإكراه، ولكنّ ذلك لا يكون عنواناً ثانوياً رافعاً لحرمة الفعل.

ومن ثمّ قال علماء الأُصول: إنّ التسبّب للوقوع في الاضطرار للضرورات لا يرفع الحرمة، وإن كان رافعاً لفاعلية (خطاب الحكم) ومحرّكية حرمة الفعل المسمّاة بخطاب الحرمة.

الثاني: إنّه بمقتضى تمسّكه بوجوب حفظ النظام المدني من الأموال والأعراض والنفوس، يجب تولّي الحاكم الكافر والاستعمار الأجنبي على حسب كلام هذا القائل . وإطاعته، ويلزم مشروعية حكومته; للضرورة المزبورة حسب ذلك الزعم.

الثالث: إنّ ضرورة حفظ النظام أيّ علاقة لها مع مشروعية حكم الحاكم الجائر ومشروعية تولّيه والركون إليه قلباً وقالباً، بل غاية لزوم حفظ النظام هو لزوم الكفّ عمّا يسبّب المزيد من الفساد والهرج والمرج إذا كان أهل الحقّ لا قدرة لهم على إزالة الجائر، ولزوم إعتماد جانب التقية (سياسة الأمن)، لا الموالاة للظالم الجائر، وكم البون بعيد بين الأمرين.

الرابع: إنّ حفظ النظام هو الذي يوجب إزالة النظام الجائر في جملة من الصور والموارد، كما إنّ حفظ النظام يقتضي دوام إنكار المنكر، وهو على درجات: بدءاً من القلب وهو لا يسقط بحال، ثمّ اللسان (المعارضة الإعلامية)، فاليد (المعارضة

التغييرية); وذلك لأنّ الجور يتعدّى على أوّليات الحقوق الأوّلية في النظام الاجتماعي، فكيف يُتوهّم أنّ حفظ النظام يقتضي ترك إنكار المنكر فضلاً عن اقتضائه التولّي والذوبان في الجور وولاء الظلم.

الخامس: قوله تعالى: **{وَلاَ تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ}**(1) و: **{يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ}**(2) و: **{فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لاَ انْفِصَامَ لَهَا}**(3)، تبين هذه الآيات حرمة الركون إلى الظالم الجائر والطاغوت بل يجب الكفر به والتمرّد عليه، كما قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): "من رأى سلطاناً جائراً مستحلاً لحرام أو تاركاً لعهد الله ومخالفاً لسنّة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، ثمّ لم يغيّر عليه بفعل ولا قول كان حقّاً على الله أن يدخله مدخله"(4).

السادس: إنّ ملف سيرة الغاصبين لخلافة أهل البيت (عليهم السلام)، وبدعهم وضلالاتهم، يبرهن إمتناع مشروعية خلافتهم تظلّ مع منكر أفعالهم؟ فهل مع هذا الملف من الضلالات تبقى مشروعية خلافتهم تحت عنوان ضرورة حفظ النظام؟ وهل ضرورة حفظ النظام تستلزم الضلالات والبدعة والظلم في الحكم؟

السابع: إنّ العنوان الثانوي كما حُرّر في علم الأُصول لا يرفع واقع الحكم وملاكه من المصلحة أو المفسدة في الفعل، وإنّما يرفع العقوبة والمؤاخذة، بشرط أن لا يكون الإقدام على الاضطرار بسوء الاختيار، وإلاّ فلا ترتفع العقوبة أيضاً.

الثامن: ما قام به أمير المؤمنين (عليه السلام) من الامتناع على أصحاب السقيفة في

1- سورة هود 11: 113.
2- سورة النساء 4: 60.
3- سورة البقرة 2: 256.
4- البحار 44 / 382، تاريخ الطبري 4 / 304، ابن الأثير 280/3، مقتل الخوارزمي 234/1.

مؤامرتهم، وكذلك مواجهة الصدّيقة الزهراء لأبي بكر، وكذلك مقاطعة الحسن لمعاوية ومواجهة الحسين (عليه السلام) ليزيد، وهم أهل بيت التطهير الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، وهم الثقل الثاني الذين أُمرنا بالتمسّك بهم، بل كلّ أئمّة أهل البيت من الحسن المجتبى والسجّاد وبقية الأئمّة (عليهم السلام)، كانوا على حرب مقاطعة مع سلطات بني أُمية وبني العبّاس، ومجانبة للحكم الجائر، ولذلك قُتلوا وسُبوا وشُرّدوا عن أوطانهم.

الفصل السادس

أقسام الصلاحيات
المفوَّضة لهم (عليهم السلام)

أقسام
الصلاحيات المفوَّضة لهم (عليهم السلام)

والغرض من الخوض في بحث التفويض (الصلاحيات المفوّضة) ليس بسط الكلام فيه ولا استعراض أدلّة وجوه البطلان في أقسامه أو الصحيحة منه، بل الغاية من ذلك التنبيه على تعدّد أقسامه وتكثّرها وتباينها عن بعضها البعض، وأنّ جملة من أقسام الصلاحيات المفوّضة ليست تفويضاً عُزْلياً بعزل قدرة وهيمنة الباري تعالى، كما يتوهّمه غير المتضلّع في علوم المعارف، بل هي من باب إقداره تعالى، وهو أقدر فيما أقدر غيره على ذلك الشيء.

الأقوال في التفويض:

قال الشيخ المفيد (قدس سره): (التفويض: هو القول برفع الحظر عن الخلق في الأفعال والإباحة بما شاؤا من الأعمال، وهذا قول الزنادقة وأصحاب الإباحات، والواسطة

بين هذين القولين أنّ الله أقدر الخلق على أفعالهم، ومكّنهم من أعمالهم، وحدّ لهم الحدود في ذلك، ورسم لهم الرسوم، ونهاهم عن القبائح بالزجر والتخويف والوعد والوعيد، فلم يكن بتمكينهم من الأعمال مجبراً لهم عليها، ولم يفوّض لهم الأعمال لمنعهم من أكثرها، ووضع الحدود لهم فيها وأمرهم بحسنها ونهاهم عن قبيحها، فهذا هو الفصل بين الجبر والتفويض)(1).

قال المجلسي في البحار: (وأمّا التفويض: فيطلق على معاني بعضها منفي عنهم (عليهما السلام) وبعضها مثبّت لهم.

فالأوّل: التفويض في الخلق والرزق والتربية والإماتة والإحياء، فإنّ قوماً قالوا إنّ الله تعالى خلقهم وفوّض إليهم أمر الخلق فهم يخلقون ويرزقون ويميتون ويحيون...

ثمّ ذكر لهذا القول وجهين، حكم بأنّ أحدهما كفر صريح، والآخر دلّت الأخبار على المنع عنه، ثمّ قال:

الثاني: التفويض في أمر الدين وهذا أيضاً يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون الله فوّض إلى النبيّ والأئمّة (عليهم السلام) عموماً أن يحلّوا ما شاؤا ويحرّموا ما شاؤا من غير وحي وإلهام، أو يغيّروا ما أُوحي إليهم بآرائهم، وهذا باطل لا يقول به عاقل; فإنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله) كان ينتظر الوحي أياماً كثيرة لجواب سائل ولا يجيبه من عنده وقد قال تعالى: **{وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى}**(2).

وثانيهما: أنّه تعالى لمّا أكمل نبيّه (صلى الله عليه وآله) بحيث لم يكن يختار من الأُمور شيئاً إلاّ ما يوافق الحقّ والصواب ولا يحلّ بباله ما يخالف مشيئته تعالى في كلّ باب،

1- تصحيح اعتقادات الإمامية: 47.
2- سورة النجم 53: 3 ـ 4.

فوّض إليه تعيين بعض الأُمور، كالزيادة في الصلاة، وتعيين بعض النوافل في الصلاة والصوم وطعمة الجدّ، وغير ذلك ممّا مضى، وسيأتي إظهاراً لشرفه وكرامته عنده، ولم يكن أصل التعيين إلاّ بالوحي، ولم يكن الاختيار إلاّ بالإلهام، ثمّ كان يؤكّد ما اختاره (صلى الله عليه وآله) بالوحي، ولا فساد في ذلك عقلاً، وقد دلّت النصوص المستفيضة عليه ممّا تقدّم في هذا الباب وفي أبواب فضائل نبيّنا (صلى الله عليه وآله).

ولعلّ الصدوق إنّما نفى المعنى الأوّل حيث قال في الفقيه: وقد فوّض الله عزّوجلّ إلى نبيه (صلى الله عليه وآله) أمر دينه ولم يفوّض إليه تعدّي حدوده وأيضاً هو رحمه الله قد روى كثيراً من أخبار التفويض في كتبه ولم يتعرّض لتأويلها.

الثالث: تفويض أُمور الخلق إليهم من سياستهم وتأديبهم وتكميلهم وتعليمهم، وأمر الخلق بإطاعتهم فيما أحبّوا وكرهوا وفيما علموا جهة المصلحة فيه وما يعلموا، وهذا حقّ لقوله تعالى: **{وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}** (1) وغير ذلك من الآيات والأخبار، وعليه يحمل قولهم (عليهم السلام): "نحن المحلّلون حلاله والمحرّمون حرامه"، أي بيانهما علينا ويجب على الناس الرجوع فيهما إلينا، وبهذا الوجه ورد خبر أبي إسحاق والميثمي.

الرابع: تفويض بيان العلوم والأحكام بما رأوا المصلحة فيها بسبب اختلاف عقولهم أي عقول الناس . أو بسبب التقية، فيفتون بعض الناس بالواقع من الأحكام وبعضهم بالتقية، ويبيّنون تفسير الآيات وتأويلها، وبيان المعارف بحسب ما يحتمل عقل كلّ سائل، ولهم أن يبيّنوا ولهم أن يسكتوا، كما ورد في أخبار كثيرة "عليكم المسألة وليس علينا الجواب"، كلّ ذلك بحسب ما يريهم الله من مصالح الوقت، كما ورد في خبر ابن أشيم(2) وغيره.

1- سورة الحشر 59: 7.
2- قد مرّ ذكره.

وهو أحد معاني خبر محمّد بن سنان في تأويل قوله تعالى: **{لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ}**(1)، ولعلّ تخصيصه بالنبيّ (صلى الله عليه وآله) والأئمّة (عليهم السلام) لعدم تيسّر هذه التوسعة لسائر الأنبياء والأوصياء (عليهم السلام)، بل كانوا مكلّفين بعدم التقية في

بعض الموارد، وإن أصابهم الضرر والتفويض بهذا المعنى أيضاً ثابت وحقّ بالأخبار المستفيضة.

الخامس: الاختيار في أن يحكموا بظاهر الشريعة أو بعلمهم وبما يلهمهم الله من الواقع ومخّ الحقّ في كلّ واقعة، وهذا أظهر محامل خبر ابن سنان، وعليه أيضاً دلّت الأخبار.

السادس: التفويض في العطاء فإن الله تعالى خلق لهم الأرض وما فيها وجعل لهم الأنفال والخمس والصفايا وغيرها، فلهم أن يعطوا ما شاؤوا ويمنعوا ما شاؤوا كما مرّ في خبر الثمالي وسيأتي في مواضعه. وإذا أحطت خبراً بما ذكرنا من معاني التفويض سهل عليك فهم الأخبار الواردة فيه وعرفت ضعف قول من نفى التفويض مطلقاً ولمّا يحط بمعانيه.(2)

وقال الحكيم الفقيه الشاه آبادي في كتابه رشحات البحار:

(المطلب الثالث عشر في الولاية التشريعية، وهي قسمان:

الأوّل: معرفة النبيّ والوليّ بأنّهم المقرّبون الواقعون في مرتبة الإطلاق والمشيئة، بحيث لم يكن بينهم وبين الله أحد، وهي من العقائد اللازمة في الشريعة، ومعرفتهم بالنورانية; لأنّهم أولياء النعم، حيث إنّ نعمة الوجود وكمالاته تحصل بمشيئته وهم صاروا مشيئته، والفرق بينهم وبين الوجود المطلق هو المشيئة، إنّ النقطة قد أخذت القرب من غير اختيار وهم أخذوها.. بالاختيار والامتحان وليست الحقيقة الإطلاقية إلاّ أمراً واحداً، والأفراد عين الطبيعة

1- سورة النساء 4: 105.
2- البحار 25 / 347 ـ 350.

المطلقة، فتدبّر فيه.

الثاني: الاعتقاد بأنّهم ولاة الأمر وأنّهم أولى بالأنفس، كما قال (صلى الله عليه وآله) في الغدير: "ألست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى. فقال (صلى الله عليه وآله): من كنت مولاه فهذا علي مولاه"، كما رواه العامّة في أزيد من ثمانين طريقاً، والخاصّة أزيد من أربعين طريقاً واصلاً إلى النبيّ (صلى الله عليه وآله)، بداهة أنّ الوليّ في المقام لا يمكن أن يكون معناه إلاّ السيد والأولى بالأمر; لعدم مناسبة سائر المعاني من استنطاقه (صلى الله عليه

وآله) وإقرارهم له (صلى الله عليه وآله) بأولويّته على الأنفس، كما لا يخفى على المنصف غير المتعصّب.

مضافاً إلى أن هذه الولاية والأولويّة من توابع الولاية الأوّلية فالتشريع على طبق التكوين، يعني فكما أنّهم توابع لهم وجوداً وتحقّقاً في الواقع، وهم تحت لوائهم ذاتاً واصلاً، فلابدَّ وأن يكونوا لهم طوعاً وتبعاً في الظاهر حتّى يطابق الظاهر الباطن، اللّهمّ اجعلنا ممّن اعتقد بولايتهم ظاهراً وباطناً وممّن يواليهم ظاهراً وباطناً..) انتهى كلامه (قدس سره).

أقسام التفويض:

ولنبسّط الكلام في أقسام صلاحياتهم وما خُوّل إليهم في شؤون الدين الحنيف بترتيب آخر، سواء في التبليغ أو التشريع أو إقامة الشرع الحنيف:

القسم الأوّل:

في كونه (صلى الله عليه وآله) وأهل بيته (عليهم السلام) هم الباب والدلائل على شرع الله تعالى، وهو ما يعبّر عنه في علم القانون الحديث بالناطق الرسمي لإمضاء ونفوذ القانون، فلا يؤدّي عن الله تعالى إلاّ هو (صلى الله عليه وآله)، وأهل بيته (عليهم السلام) عنه.

وبعبارة أُخرى: إنّ التشريع في مرحلته الإنشائية لا يكون نافذاً ولا مدوّناً وثابتاً

في منظومة التشريع إلاّ بعد أن يُصوّب انفاذه، فما لم يبرز إنشاء التشريع عبر القناة المخوّلة لذلك لا يكون ذلك التشريع إلاّ في مرحلة الأطوار البدائية للحكم غير الواصل إلى مرحلة البلوغ التامّ. وهذه المراحل في الحكم الإنشائي وأطواره مغايرة لمرحلة تطبيق التشريع في الخارج على الموضوعات، أي ما يسمى بالحكم الفعلي الجزئي.

فقناة التبليغ والمبلّغ لهما تمام الموضوعية في رسمية القانون والتشريع المبرم المحكم، وفي الحقيقة مقتضى ما حُقّق في علم الأُصول من أنّه ليس هناك إنشاء محض خالي عن الإخبار، بل كلّ من الإنشاء والإخبار ممتزج ومتداخل مع الآخر غاية الأمر أحدهما بالمطابقة والآخر بالدلالة الالتزامية. ففي الإخبار المُخبِر وإن لم يكن يُنشئ المخبر به بل يحكيه ويدلّ عليه، إلاّ أنّ الحكاية والدلالة أمر ينشأ فيُوجد، فالمخبر به وإن لم يكن إنشائياً إلاّ أنّ الإخبار نفسه كفعل أمر إنشائي بضرب من ضروب الإنشاء، بل هناك دلالة إنشائية

أُخرى في الإخبار أيضاً وهي إنشاء المخبر للشهادة بمضمون الإخبار، ويتعهّد ويلتزم بصدق ما يخبر به هذا في الإخبار.

أما في الإنشاء فهو وإن كان بالمطابقة إيجاد اعتباري للمعنى المُنشأ، إلاّ أنّ فيه مداليل خبرية أيضاً، منها: إخبار عن وجود إرادة جدّية له بمضمون الإنشاء. ومنها: الإخبار عن وجود مصلحة أو مفسدة فيما يأمر به أو ينهى عنه في موارد إنشاء الطلب والتشريع والتقنين. ومنها: الإخبار عن وجود داعي للإنشاء، وهذا في جميع الأقسام الثمانية أو التسعة من أبواب الإنشاء، وغير ذلك من المداليل الأُخرى.

وإذا اتّضحت هذه المقدّمة، يتبيّن عدم وجود إخبار محض في بيان الأحكام عن الله تعالى، بل هو مندمج ومشوب بضرب من الإنشاء، ومن ثمّ كان النطق

الرسمي في القنوات الوضعية في الأنظمة السياسية في الدول إنشاء تفعيلي للتشريع، فإبراز وإيصال الأحكام من قبل الناطق عن السماء منصبٌ تشريعيّ يرسم فعلية التشريع، ومن ذلك يتبين الغفلة السطحية في حسبان أنّ الائمّة (عليهم السلام) قناة تبليغية معتادة كالرواة، أو عملية خبروية معتادة كالفقهاء والقانونيين في إيصال الأحكام.

وفي ظلّ هذا القسم يتبيّن دخالة موقعية الرسول (صلى الله عليه وآله) في التشريعات الصادرة من الباري تعالى، عطية منه لنبيّه (صلى الله عليه وآله)، فالمخبر بالقرآن والمبلّغ لكلّ ما فيه عن الله إنّما هو النبيّ (صلى الله عليه وآله). وكذلك الحال في بقية فرائض الله في الأحاديث القدسية، وهذه المرتبة الخطيرة في شؤون التشريع من المصادقة على تشريعات السماء، فضيلة منه تعالى حباها لنبيّه (صلى الله عليه وآله)، وهذا الموقع في شؤون الدين ثابت في الجملة للأئمّة (عليهم السلام) فيما يبلّغونه عن الرسول عن الله تعالى، في تلك الموارد التي لم يتلقّاها الناس عن النبيّ (صلى الله عليه وآله) وإنّما أدّاها النبيّ (صلى الله عليه وآله) ولا زال يؤدّيها إلى خاصّة عترته، بحسب ما لديه ولديهم من ارتباط لدني غير مقصور على حال الحياة.

ومن أمثلة هذا القسم: تبليغ سورة البراءة، ويشير إلى هذا القسم قوله تعالى: **{وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ}** (1)، وقوله تعالى: **{هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً**

مِنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ}(2)، وغيرها من الآيات المتضافرة في هذا الشأن له (صلى الله عليه وآله).

وأما الآيات المتعرّضة لإثبات هذا الشأن لهم (عليهم السلام)، فقوله تعالى: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ}(3)، بضميمة قوله الآخر:

1- سورة النحل 16: 44.
2- سورة الجمعة 62: 2.
3- سورة النحل 6: 89.

{وَمَا كُنْتَ تَتْلُواْ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلاَ تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لاَرْتَابَ الْمُبْطِلُونَ * بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلاَّ الظَّالِمُونَ}(1)، فدلّت الآيتان على وجود مجموعة في هذه الأُمّة قد أُودعوا الكتاب مُبيّناً كله في صدورهم، ومع دوام وأبدية حاجة الناس إلى الكتاب الذي لا تنفذ كلماته وبحور علومه فتدوم الحاجة لوجود هذه المجموعة الذين شهد لهم القرآن بالقدرة على بيان الكتاب كلّه إلى يوم القيامة، ونظيره قوله تعالى: {فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ * لاَ يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ * تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ}(2)، بضميمة قوله تعالى: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً}(3) وغيرها من الآيات التي سنستعرضها في الأبحاث اللاحقة.

أما الروايات فهي ما رواه الفريقان عن النبيّ (صلى الله عليه وآله) أنّه قال: "لا يبلّغ عنّي إلاّ أنا أو رجل منّي أو قال من أهل بيتي"(4)، وهذا الحديث النبويّ أصله حديث قدسيّ جاء به جبرئيل للنبيّ (صلى الله عليه وآله): "لا يبلّغ عنك إلاّ أنت أو رجل منك"، ونقل أيضاً في حديث.. قال ثمّ بعث أبا بكر بسورة التوبة فبعث عليّاً (عليه السلام) خلفه فأخذها منه، قال: "لا يذهب بها إلاّ رجل منّي وأنا منه"(5).

1- سورة العنكبوت 29: 48 ـ 49.
2- سورة الواقعة 56: 75 ـ 80.
3- سورة الأحزاب 33: 33.
4- كفاية الطالب: 151 ط الغري لمحمّد بن يوسف الكنجي، وكذلك المعتصر من المختصر للقاضي أبي الوليد المالكي 2 / 332 ط حيدر آباد الدكن.
5- مسند أحمد بن حنبل 1 / 330 ط مصر، وذكره كذلك في الفضائل 240/2 مخطوط، وفي الخصائص: 8، ونقله النيسابوري في المستدرك على الصحيحين 132/3، ونقله ابن المؤيّد الموفّق بن أحمد في كتابه المناقب: 74 ط تبريز، ونقله كذلك محبّ الدين الطبري في ذخائر

العقبى: 86 ط مكتبة القدسي بمصر، ومنهم الذهبي في تلخيص المستدرك 3 / 132، ومنهم الحموينى في فرائد السمطين، وكذلك في البداية والنهاية 7 / 337 عماد الدين أبو الفداء وكذلك مجمع الزوائد 118/9، وكذلك الإصابة لابن حجر العسقلاني 2 / 502 وكذلك في مفتاح النجاة في مناقب آل العبا: 50 مخطوط للميرزا محمّد خان ابن رستمخان المعتمد البدخشي، وكذلك في القول الفصل 2 / 218 للسيد علوي بن طاهر الحدّاد، وتفسير القرطبي 68/8 في ذيل سورة براءة، والدرّ المنثور في ذيل سورة براءة وقد تضمّن بعض الطرق أنه حديث قدسي جاء به جبريل (عليه السلام)، وقد أخرج ذلك الحديث القدسي عن عبدالله بن أحمد بن حنبل في زوائد المسند وعن أبي الشيخ وعن ابن مردويه، وذكر الشوكاني في فتح الباري 2 / 334 في ذيل سورة براءة.

والظاهر أنّ مفاد صدور هذا الحديث في عدّة مواطن، منها: إبلاغ سورة البراءة كما تقدّم، ومنها: في عام حجّة الوداع حيث قال (صلى الله عليه وآله): "إنّ عليّاً منّي وأنا من علي، وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي، لا يؤدّي عنّي إلاّ أنا أو عليّ"(1).

ومفاد هذا الحديث وحديث البراءة وإن كان سيأتي بسط دراية معناه لاحقاً، إلاّ أنّه تجدر الإشارة إلى المعنى الظريف في مفاده، وهو تعبيره تعالى: "لا يؤدّي عنك إلاّ أنت أو رجل منك"، لا يخلو من ظرافة بلاغية ومعرفية استعمل فيها التجريد، حيث افترض في الحديث القدسيّ والنبويّ أداء النبيّ (صلى الله عليه وآله) عن نفسه، وهو لا يتمّ تصوّره إلاّ بتجريد مرتبة ومقام عالي للنبيّ (صلى الله عليه وآله) يؤدّي عنه، أي عن تلك المرتبة منه تؤدّي المرتبة النازلة منه، أي يؤدّي المرتبة الجسمانية النفسانية منه عن

1- مسند أحمد 4 / 164 ـ 165 بخمسة طرق أخرجه في مسند الشاميّين حديث حبشي بن جنادة السلولي وهو ممّن قد شهد حجّة الوداع، وخصائص النسائي: 19-20 بطريقين، وصحيح البخاري 2 / 229 كتاب المناقب مناقب الصحابة مناقب عليّ، والتاج الجامع للأصول 3 / 335 والصواعق المحرقة: 74، وتاريخ الخلفاء: 169، وسنن البيهقي 8 / 5، وصحيح الترمذي 2 / 297، ومجمع الزوائد 9 / 127، ومستدرك الحاكم 3 / 110، ومسند أبو داود 3 / 111، وكنز العمال 6 / 399، وفضائل الخمسة من الصحاح الستّة 1 / 337، وقد أخرج العلاّمة الأميني مصادر الحديث في الغدير 6 / 338 ط دار الكتب الإسلامية عن 73 من حفاظ أئمّة الحديث وكذلك في الاختصاص: 200.

المرتبة النورية منه القلبية، وهذا يقتضي أنّ علياً (عليه السلام) يتحمّل عن المرتبة النورية من النبيّ (صلى الله عليه وآله) ويبلّغ عنه بلحاظ ذلك المقام النوري، لا عن

الجسماني فقط، لا سيّما وأن أحد مواطن صدور الحديث هو في إبلاغ سورة من القرآن إلى أسماع البشرية تبليغاً عن السماء في أوّل نطق رسمي بهذه السورة.

القسم الثاني:

التفويض في بيان تأويل الكتاب وبطونه قال تعالى: **{هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ}**(1)، فأجزاء الشريعة جلّها في بطون الكتاب وتأويله، وإن كانت أُصولها في ظاهر الكتاب، سواء ذلك في المعارف والأُصول الاعتقادية، أو في الأحكام والفروع، ومن ثمّ كان بطون الكتاب سبعين بطناً وظاهره واحد، مع أنّ السبعين كناية عن الكثرة التي لا تُحصى، كقوله تعالى: **{إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ}**(2).

وكذلك الحال في التأويل فإن التأويل للكتاب لا يقف على موارد النزول، بل يدور مدار العصور والدهور، بل يعمّ النشأتين والنشآت وما فوقها من العالم الربوبي، وقد قال تعالى: **{وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ}** (3)، وقال تعالى: **{وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ}** (4)، وقال تعالى: **{لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ}**(5)، وقال تعالى: **{وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً**

1- سورة آل عمران 3: 7.
2- سورة التوبة 9: 80.
3- سورة النحل 16: 44.
4- سورة النحل 16: 64.
5- سورة القيامة 75: 16 ـ 19.

وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ} (1)، وقال تعالى: **{بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ}**(2).

أمّا الروايات(3) فقد عقد في ملحقات إحقاق الحقّ (4) باباً بعنوان: أنّ عليّاً يقاتل على تأويل القرآن كما قاتل رسول الله (صلى الله عليه وآله) على تنزيله، وأورد في الباب ما يقرب من ستّة أحاديث وأخرج لكلّ حديث عدّة طرق من مصادر العامة.

منها: ما رواه الحافظ أحمد بن حنبل في مسنده (5)، قال: "حدّثنا عبد الله، حدّثني أبي، حدّثني وكيع، حدّثني قطر عن إسماعيل بن رجاء، عن أبيه، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): إنّ منكم من يقاتل على تأويله كما قاتلت على تنزيله قال: فقام أبو بكر وعمر(6)، فقال: لا، ولكن خاصف النعل، وعليّ يخصف نعله".

ومنها: ما رواه النسائي في الخصائص بسنده إلى أبي سعيد الخدري، قال: "كنّا جلوساً ننتظر رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فخرج إلينا قد انقطع شسع نعله، فرمى به إلى عليّ (عليه السلام) فقال: "إنّ منكم رجلاً يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله. قال أبو بكر: أنا. قال: لا. قال عمر: أنا. قال: لا. ولكن خاصف النعل"(7).

ومنها: ورواه الحاكم النيسابوري في المستدرك (8) "ألا أنّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله. واستشرف لها القوم وفيهم أبو بكر وعمر... الخ".

1- سورة النحل 16: 89.
2- سورة العنكبوت 29: 49.
3- فتح الباري 8 / 209 كتاب التفسير باب منه آيات محكمات.
4- ملحقات إحقاق الحق 6 / 24 ـ 38 باب 32.
5- مسند أحمد بن حنبل 3 / 33 في باب مسند أبي سعيد الخدري ط الميمنة بمصر وطبعة دار صادر بيروت.
6- هذا الموقف من الأوّل والثاني قد تكرّر في مواطن عديدة، وهو يشفّ عن وجود نزعة لديهما للوصول إلى الإمارة وتقلّد أمور المسلمين.
7- الخصائص: 40 ط التقدّم بمصر.
8- المستدرك 3 / 122- 123 ط حيدر آباد.

وبسط الكلام في هذا القسم من مقاماتهم (عليهم السلام)، وإن كان سيأتي لاحقاً في الأبواب القادمة، إلاّ أنّه ينبغي التنويه بذكر نبذة من ذلك، وهو أنّه لابدّ من تبيّن وبيان لتأويل الكتاب العزيز، كما تقدّم ذلك في مفاد الآيات، وقد عُيّن هذا الدور الخطير بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) وأُوكل إلى عليّ وولده (عليهم السلام)، كما صرّحت بذلك الآيات، كآية التطهير ومسّ المطهّرين للكتاب المكنون.

وكذلك نصّت على ذلك الأحاديث النبويّة، نظير الحديث المتقدّم: "تقاتل على تأويل القرآن كما قاتل رسول الله (صلى الله عليه وآله) على تنزيله"، وهذا ممّا يقتضي إسناد مقام إلهي إلى عليّ وأهل البيت (عليهم السلام) مؤازراً لمقام النبوّة. وإنّ علم تأويل الكتاب كلّه لدى عليّ وأهل بيته (عليهم السلام) وراثةً عن النبيّ (صلى الله عليه وآله) بوراثة لدّنية لا كسبية.

فتبيّن: أنّ علياً وولده هم الراسخون في العلم الذين يعلمون تأويل القرآن، وأنّ الأُمّة إلى يوم القيامة مضطرّة ومحتاجة إليهم ما بقيت الأُمّة محتاجة إلى الكتاب العزيز، وما بقي دين الإسلام خالداً للبشر، لكلّ البيئات والعصور المختلفة.

والجدير بالإشارة أنّه قد قُرن في مفاد الروايات بين دور الرسول (صلى الله عليه وآله) وبين دور أمير المؤمنين (عليه السلام)، وأنّ الدور الثاني عدل للأوّل، نظير ما في حديث الثقلين من عدلية أهل البيت (عليهم السلام) للكتاب، إلاّ أنّ هاهنا قد جُعلت القيمومة على تنزيل القرآن للنبيّ (صلى الله عليه وآله)، والقيمومة على تأويله مهمّة على عاتق أمير المؤمنين وولده المعصومين (عليهم السلام) وراثة من قيمومة النبيّ (صلى الله عليه وآله) على التأويل.

وكما أنّ دور النبيّ (صلى الله عليه وآله) في التنزيل هو انتداب من الغيب إلى الشهادة، فكذلك الحال في دورهم في التأويل، فالحديث يدلّ على المشاطرة بين التنزيل والتأويل في اكتمال بيان حقيقة القرآن، وبالتالي مشاطرتهما في تأليف مجموع الشريعة ومشاركتهما في مجموع أبواب الدين.

القسم الثالث:

صلاحيته (صلى الله عليه وآله) في سنّ الأحكام والتشريعات المتنزّلة من أُصول تشريعية قد شرّعها الله عزّوجلّ، وهذا ما يعبّر عنه في علم القانون بالتشريعات المستمدّة من الأُصول القانونية، والظاهر أنّ كلّ تشريعات الرسول هي من هذا القبيل، وقد أُطلق عليها في الشريعة عنوان واسم السنّة (أي السنّة النبوية)(1)، في مقابل الفريضة.

وقد أُشير إليه في متواتر الروايات الآتية (2) نظير صحيحة الفضيل بن يسار قال: "سمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول لبعض أصحاب قيس الماصر: إنّ الله عزّوجلّ أدّب

نبيّه فأحسن أدبه، فلمّا أكمل له الأدب قال: {وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُق عَظِيم}(3)، ثمّ فوّض إليه أمر الدين والأُمّة; ليسوس عباده، فقال عزّ وجلّ: {مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}(4)، وأنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان مسدَّداً موفَّقاً مؤيَّداً بروح القدس، لا يزلّ ولا يخطأ في شيء ممّا يسوس به الخلق" (5) ثمّ ذكر (عليه السلام) جملة من سنن النبيّ (صلى الله عليه وآله) المضافة إلى فرائض الله تعالى وستأتي تتمّة الحديث في المقالات اللاحقة.

وظاهر الروايات أنّ كلّ تشريعات الرسول (صلى الله عليه وآله) التي بمعنى إنشاء الحكم الجديد هي من هذا القبيل، وكذا الحال في تشريعاتهم (عليهم السلام) فإنّها في طول الأُصول القانونية القرآنية والنبويّة.

ولابدَّ من الالتفات إلى أنّ الأُصول التشريعية القانونية ليست على مرتبة

1- لا سنّة الجماعة والسلف والخلافة والسلطان.
2- البحار 25 / 332 حديث 7، عن بصائر الدرجات: 112 صحيحة زرارة، وأيضاً رواية عبد الله بن سنان الكافي 1 / 267 حديث 7.
وكذلك البحار 25 / 340 حديث 23، وأيضاً أصول الكافي 1 / 267 حديث 6، وكذلك في الاختصاص: 308 - 309 و110 رواية محمّد بن مسلم.
3- سورة القلم 68: 4.
4- سورة الحشر 59: 7.
5- الكافي 1 / 266 حديث 4.

واحدة، فبعضها فوقاني جدّاً يُعدّ في الصدارة والمرتبة الأُولى من التشريعات الأديانية، نظير المراتب في المواد الدستورية، وبعضها متوسّطات، وبعضها الآخر مراتب منشعبة، والتنظير بين منظومة التشريعات في الدين ومنظومة التشريعات الدستورية ليس من كلّ وجه; لأنّ مجموعة القوانين الدستورية هي لنظام الدولة الذي هو أحد الأبواب العديدة في التشريع الديني، وإنّما التشبيه هو من جهة عموم بحث مراتب التشريع وكيفية ترامي المراتب نزولاً وصعوداً.

وبعبارة أُخرى: كما للمجالس النيابية دور تشريع في طول وتبع للأُصول والمواد الدستورية إلاّ أنّ هذه التبعية لا تلغي ما لتلك المجالس من دور وصلاحية تشريع، كما أنّ تلك الولاية والسلطة المفوّضة للتشريع لتلك المجالس النيابية لا يُنفى تبعيتها لأُصول الدستور، وكذلك الحال في التشريعات الوزارية فإنّها تبع لتشريعات المجالس النيابية من دون تنافي بين التبعية و تفويض صلاحية التشريع، وهذا المثال لبيان ظاهرة تنزّل التشريعات والاشتقاق القانوني والاستخراج الذي هو ليس عملية تطبيق محض كالكلّي والفرد، بل استخراج وانشعاب وتنزّل وتولّد، نظير تولّد نظام النقد العادل من أجل إرساء العدالة الاجتماعية، وهذه الظاهرة القانونية بديهية في علم القانون.

وعلى ضوء هذه القاعدة في أُصول التشريع يتّضح أنّ الأُصول التشريعية النبويّة حيث إنّها تنزيل وتنزّل للأُصول التشريعية من قبله تعالى، يتّضح المراد من فوقية الأُصول التشريعية الإلهية على الأُصول التشريعية النبويّة، بمعنى ضرورة نُشوء الأصل التشريعي النبويّ من أصل تشريعي إلهي، لا بمعنى فوقية مجموع الأُصول التشريعية الأُولى على الأصل التشريعي الثاني. فقد يكون الأصل النبويّ هو فوق أصل تشريعي إلهي آخر، وفي الحقيقة أنّ الأصل التشريعي الأوّل الذي استمدّ منه الأصل التشريعي النبويّ هو فوق الأصل التشريعي الآخر، ومن ثمّ

يعرض متشابه القرآن على محكم كلّ من القرآن والسنّة النبويّة، كما يعرض متشابه السنّة على محكم كلّ منهما.

القسم الرابع:

صلاحية الخيار لهم في البيان والعمل بين الحكم الواقعي والظاهري، بل يمتدّ هذا الخيار في درجات الحكم الواقعي نفسه، حيث بيّن القرآن الكريم أنّ للحكم الواقعي وللحقّ مراتب، إذ قال تعالى: **{وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلاًّ آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا}** (1)، فقرّر تعالى أنّ كلاً من الحكمين حقّ مع اختلافهما.

وكذلك ما قصّه القرآن الكريم عن النبيّ موسى والخضر (عليهما السلام)، وقد استعرضت سورة الكهف ثلاث قضايا وهي بالتأمّل ليس من قبيل الحكم الواقعي والظاهري، بل من قبيل الحكمين الواقعيين، أحدهما واقعي أوّلي والآخر تأويلي.

وكذا ما يشير إليه القرآن الكريم من مراتب الهداية، كقوله تعالى: **{وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ}** (2)، وقوله تعالى: **{وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى}** (3)، وقوله تعالى: **{وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى}** (4)، وقوله تعالى: **{إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى}** (5)، وقوله تعالى: **{نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا}** (6)، فتقرّر هذه الآيات أن الهداية إلى الحقّ ذات مراتب مختلفة، ممّا يقتضي أنّ للحقّ مراتب ومدارج وأبدال على الخيار لهم (عليهم السلام)، وقد أشاروا إلى ذلك في قوله تعالى: **{هَذَا عَطَاؤُنَا**

1- سورة الأنبياء 21: 78 ـ 79.
2- سورة محمّد 47: 17.
3- سورة مريم 19: 76.
4- سورة طه 20: 82.
5- سورة الكهف 18: 13.
6- سورة التحريم 66: 8.

فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ} (1)، فتقرّر الآية أنّ العطايا اللدنية الإلهية يخيّر فيها المعصوم بين البذل لكلّ مرتبة من تلك المراتب وبين الإمساك، ويشير إلى ذلك جملة من الروايات سيتمّ استعراضها لاحقاً(2).

القسم الخامس:

صلاحية بيان المعارف والعلوم المختلفة، فقد قال تعالى: **{لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ}**(3)، وقوله تعالى: **{وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ}**(4)، وقوله تعالى: **{لِنُبَيِّنَهُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ}**(5)، وغيرها من الآيات الدالّة على أنّ بيان القرآن هي من مسؤوليات الشرع، ومن الواضح أنّ القرآن مصدر خالد وهداية للبشرية إلى يوم القيامة، وبالتالي فإنّ الحوادث تستجدّ وتتشابه، فيحتاج لهداية القرآن وحكمه الصائب العدل في تلك الحوادث المستجدّة في كلّ ما ينتاب البشرية. ومن الواضح أنّ استخراج ذلك من القرآن وتبيانه بعيداً عن الخطأ والجهالة والزلل والظنّ هو السبب في عدم تفويض الله لتلك المسؤولية إلى المسلمين، وجعلها مسؤولية خاصّة لذاته المقدّسة، أي بتوسّط رسوله (صلى الله عليه وآله)، وبعد الرسول لابدَّ من قيام أشخاص بتلك المهمّة يحذون حذوه (صلى الله عليه وآله) إلى يوم القيامة.

وبعبارة أُخرى: إنّ جعل الله تعالى بيان القرآن وظيفة خاصّة به تعالى وبرسوله (صلى الله عليه وآله) يحمل في طياته أنّ الإحاطة بتمام معاني القرآن الكريم وحقائقه التي بها تحصل هداية الأجيال البشرية جيلاً بعد جيل . لا سبيل لأحد إليها، بل هي خاصّة به تعالى وبمن يطلعه من أصفياء خلقه، ولا محال أنّ ذلك يستلزم

1- سورة ص 38: 39.
2- الاختصاص باب جهات علوم الأئمّة (عليهم السلام): 287 ـ 288.
3- سورة القيامة 75: 16 ـ 19.
4- سورة النحل 16: 44.
5- سورة الأنعام 6: 105.

وجود من يخلف رسول الله (صلى الله عليه وآله) في هذا الدور التشريعي..

وهذه الإحاطة التامّة اللدنية بكافّة العلوم كذلك; فإن الاحاطة بكافّة مسائل علم الرياضيات مثلاً، أو الطبيعيات كالفيزياء أو الكيمياء أو الأحياء وغيرها، لا يتسنّى ولا يتأتّى لروّاد العلوم، بل كمية المجهولات التي لم يهتدوا إليها ويقرّون بعجزهم عن معرفتها . هي أكثر بكثير من المسائل المعلومة، وهذا دليل على ضرورة وجود من يحيط بهذا العلم بإحاطة لدنية تامّة، فضلاً عن القرآن الكريم الجامع لكلّ العلوم.

القسم السادس:

ولايتهم في تأديب وتزكية وتعليم الخلق ومطلق السياسات التربوية، وقد يوازي هذا القسم التشريعات في ظلّ الحكم السياسي، سواء على نطاق الأُمور العامّة أو على نطاق الأحوال الشخصية، وسواء كانت في جانب الأُمور التنفيذية أو في الجنائيات والعقوبات، وغيرها من أمور التدبير العام، قال تعالى: **{هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ}** (1)، وقال تعالى: **{لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ}**(2).

ولا يخفى أنّ هذه الآيات قد تعرّضت إلى عدّة أقسام من مهام الرسول (صلى الله عليه وآله)، ورتبه ومواقعه البنيوية الأصلية في الدين، حيث إنّ قوله تعالى: **{يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ}** إشارة إلى القسم الأوّل وهو النطق والإدلاء بالتنزيل بالقرآن، وقوله تعالى: **{يُزَكِّيهِمْ}** بيان لهذا القسم السادس وللصلاحية المفوّضة للحكم السياسي وتدبير نظام المجتمع، وقوله تعالى: **{وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ}** بيان لصلاحية القسم الثالث،

1- سورة الجمعة 62: 2.
2- سورة آل عمران 3: 164.

وهو بيان التأويل والبطون، وقوله تعالى: **{الْحِكْمَةَ}** بيان للقسم الثاني، كما يشمل القسم السادس.

وقال تعالى: **{وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً}** (1)، وهي تدلّ على أنّ المصدر والمفزع في الأُمور هو الرسول وأُولي الأمر، وأنّ الواجب على المسلمين إذا انتابهم أمر يمسّ حياتهم في النظام الاجتماعي هو الرجوع والردّ للبتّ في شأنه إلى الرسول (صلى الله عليه وآله) وإلى أولي الأمر; وذلك لإحاطة تلك الثلّة باستنباط واستخراج، العلم بما هو الحقّ في تدبير ما ألمّ بهم من أمر، لا الظنّ بالحقّ; لكون التعبير في الآية (لَعَلِمَه) لا (ظنّه)، ولذلك حصر نجاة الأُمّة عن اتّباع الشيطان، بردّ الأُمور إلى الرسول (صلى الله عليه وآله) وأُولي الأمر، ممّا يدلّ على أنّ

الرجوع إلى الرسول (صلى الله عليه وآله) وإلى أُولي الأمر عاصم للأُمّة عن اتّباع الشيطان.

فالآية دالّة على أنّ تدبير الرسول (صلى الله عليه وآله) وأُولي الأمر ليس اجتهادياً ولا ظنّياً كما ذهب إليه العامّة، بل هو تدبير عن علم وإحاطة بالأُمور بإقدار من الله عزّ وجلّ، فهذا الاستنباط هو استخراج صراح الحقّ، وليس إعمال الموازين الظاهرية التي قد تخطأ أو تصيب، كما لا مجال للخطأ في استخدام الموازين الآلية في تدبير الأُمور العامّة من قبل الرسول (صلى الله عليه وآله) وأُولي الأمر. نعم، قد يوهم إسناد الخطأ إلى الرسول وأُولي الأمر من ناحيتين:

الأُولى: الجسم البشري في الجهاز الحاكم في حكومة الرسول وأُولي الأمر (عليهم السلام)، هذا الكمّ والحشد البشري غير معصوم، وقد يرتكبون الأخطاء

1- سورة النساء 4: 83.

والمعاصي، فينسب بعضهم ذلك إلى الرسول وأُولي الأمر. لكن هذا الإسناد ليس في الحقيقة متّصلا بالرسول (صلى الله عليه وآله)، بل يسند ويُنسب إلى أعضاء حكومته.

نظير ما ارتكبه خالد بن الوليد يوم فتح مكّة حيث غدر ببني الأجلح، فتبرّأ النبيّ (صلى الله عليه وآله) من فعله بقوله (صلى الله عليه وآله): "اللهمّ إنّي أبرأ إليك ممّا فعله خالد"، فقد كان معيّناً من قبل النبيّ (صلى الله عليه وآله) على إحدى الفرق العسكرية، ثمّ انتدب رسول الله (صلى الله عليه وآله) عليّاً (عليه السلام) ليسترضيهم ويعطي الدية عن من قتل منهم. وكذا ما ارتكبه أُسامة بن زيد من قتل من أظهر الإسلام اشتباهاً منه في أنّ إظهار الشهادتين لا يحقن الدم مع الريبة عندما كان يقود سرية.

الثانية: إنّ الميزان الظاهري الشرعي في الموضوعات الخارجية، لا في استكشافه ومعرفته، وقد خلط العامّة بين الميزان الظاهري في الموضوعات، وعمّموا ذلك لمعرفة الأحكام في حقّ النبيّ (صلى الله عليه وآله) وأهل بيته (عليهم السلام)، وهو من الخلط بين المقامين، مع أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله) في مقام العمل والتطبيق والتنفيذ ليس غالب، أدواته بموازين ظاهرية في الموضوعات، وهذا الذي وظّف الله تعالى نبيّه وولاة الأمر

(عليهم السلام) بالعمل به، هو من جملة الموازين الموظّفة شرعاً، فبعضها موازين ظاهرية بضميمة الموازين الواقعية.

وحيث كان بعضها ظاهرياً فالميزان قد يخطي وقد يصيب، نظير البيّنة والحلف في القضاء، كما في قوله (صلى الله عليه وآله): "إنّما أقضي بينكم بالبينات والإيمان، وبعضكم ألحن بحجّته من بعض، فأيما رجل قطعت له من مال أخيه شيئاً فكأنّما قطعت له قطعةً من النار"(1).

فتحصّل: إنّ تدبيره (صلى الله عليه وآله) وأمره في الحكم السياسي بمقتضى مفاد الآية الشريفة

1- الوسائل باب كيفية الحكم ب 2، ح 1.

هو العصمة عن الزلل والخطأ، وإنّه إن شوهد ما يوهم ذلك في سيرته (صلى الله عليه وآله)، فإنّ ذلك عند التدبّر راجع إلى أعضاء جهازه الحكومي من الولاة والأُمراء وغيرهم، أو إلى كون الميزان الشرعي في الموضوعات الموظّف العمل به في التدبير ظاهرياً، فقد لا يصيب الواقع في بعض موارده.

ثمّ إنّ هذه الآية دالّة على وجود ثلّة في هذه الأُمّة هم ولاة الأمر، مقرونة ولايتهم بولاية الرسول (صلى الله عليه وآله)، وأنّ لهم عصمة في التدبير، والعصمة في التدبير متقوّمة بالعصمة العلمية والعملية، وأنّ هذه الثلّة باقية ما بقيت الأُمّة وما بقي القرآن الكريم; لأنّ الآية خطاب إلى كلّ المكلّفين إلى يوم القيامة، وأنّ الواجب عليهم ردّ وإيكال ما ينوبهم ويعتريهم في أُمورهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها بإيكاله وردّه إلى أُولي الأمر العالمين بحكمه; لقدرتهم على استنباط واستخراج الحقّ والرأي الصائب فيه.

ومن البيّن أنّ هذا الاستنباط الموصل إلى العلم بحقائق الأُمور مستقاة من الكتاب الكريم، لا بلحاظ ما فيه من تشريع فقط، فإنّ ذلك لا يوجب بمفرده العصمة في التطبيق والتدبير، بل لابدّ بالإضافة إلى ذلك معرفة ما في الكتاب من استطار كلّ شيء فيه من كلّ غائبة في الأرض أو في السماء أو رطب أو يابس، في رتبة حقائقه العالية من الكتاب المكنون، الذي هو الكتاب المبين، والذي لا يمسّه إلاّ المطهرون، وهو وصف أُولي الأمر المعصومين.

القسم السابع:

صلاحيتهم في بيان النسخ ; وذلك بأن يُودع رسول الله (صلى الله عليه وآله) الناسخ لديهم إلى حين أوانه فيبرزوه ناسخاً. وقد أثبت هذا القسم جملة من أعلام الإمامية كما سيأتي في الأبواب تفصيل أقوالهم.

وحقيقة هذا البيان للنسخ، لا يخفى أنّه ليس إخبار محض كما هو الحال في القسم الأوّل الذي مضى بيانه مفصّلاً، وأنّه بمثابة الناطق الرسمي القانوني عن

السماء، أي في أصل أداء الأحكام عن الله، حيث قد مرّ أنّه لا يخلو هذا البيان عن ماهية الإنشاء، فكيف بإبراز النسخ الذي هو إنهاء لفعلية تشريع ثابت وتفعيل وتشريع جديد، فهو أوغل في إنشائية التشريع.

ويندرج في هذا القسم نسخ القرآن بالسنّة القطعية النبويّة، وقد قال بذلك أغلب الخاصّة والعامّة إلاّ من شذَّ، ومن أمثلته (1) تبليغه (عليه السلام) سورة البراءة، حيث إنّ مفاد سورة البراءة قد نسخ بعض الأحكام السياسية مع المشركين المذكورة في السور السابقة، مع أنّ المبلّغ للنسوخ إلى البشرية هو أمير المؤمنين (عليه السلام)، وسيأتي بيانه لاحقاً.

القسم الثامن:

صلاحية تفويض القضاء والحكم فيه، وقد قال تعالى: **{فَلاَوَرَبِّكَ لاَيُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَيَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}** (2)، وقوله تعالى: **{وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ}** (3)، وقوله تعالى: **{إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ}** (4)، وقوله تعالى: **{مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ}**(5).

وقد استظهر من قوله تعالى: **{لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ}** تخيّره (صلى الله عليه وآله) في الحكم بحسب الموازين الشرعية بين الظاهرية والواقعية، بحسب واقع الأمور التي يريها الله له (صلى الله عليه وآله)، كما قد استفيد من مجموع هذه الآيات وغيرها، وتخيّره (صلى الله عليه وآله) في الحكم بين مراتب الحكم الواقعي. قال الشيخ المفيد (رحمه الله): (للإمام أن يحكم بعلمه كما يحكم بظاهر الشهادات، ومتى عرف من المشهود عليه ضدّ ما تضمّنته

1- ومن أمثلته نسخ أفضلية الاستحباب للسور الخواصّ، (أي الأفضلية) في الصلاة.
2- سورة النساء 4: 65.
3- سورة المائدة 5: 49.
4- سورة النساء 4: 105.
5- سورة الأحزاب 33: 36.

الشهادة أبطل بذلك شهادة من شهد عليه وحكم عليه بما أعلمه الله)(1).

القسم التاسع:

من الصلاحيات المفوّضة ولاية الإمامة السياسية والخلافة، وإقامة الحكم السياسي والدولة، وإدارة النظام الاجتماعي والسياسي، وقد كتب في هذا المضمار علماء الإمامية أسفاراً جمّة، وأشبعوا البحث دراية وبياناً وتفصيلاً"(2).

القسم العاشر:

من الصلاحيات المفوّضة لهم: كونهم الفيصل والمصدر العلمي الشرعي المهيمن عند الاختلاف في معاني ومؤدّيات الأدلّة والأحكام الشرعية، فضلاً عن المتشابه في المعارف والاعتقادات. سواء كان الاختلاف أو التشابه في ظواهر أدلّة القرآن والسنّة النبويّة هو بنحو التعارض أو الإجمال والإيهام، أو تزاحم المقتضيات وغيرها من أقسام الاختلاف، فلزوم الرجوع إليهم (عليهم السلام) كما هو في الابتداء، كما مرّ في الأقسام السابقة، كذلك في المآل عند وقوع الاختلاف في جميع أقسامه، فهم (عليهم السلام) بلحاظ هذا القسم بمثابة المحكمة الدستورية لكلّ الدين، لا لخصوص نظام الدولة الذي هو شعبة من فروع الدين، فهم الفيصل عند الاختلاف في تفسير الدين والشريعة وقراءة النصوص، ويشير إلى هذا القسم قوله تعالى: **{وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً}**(3)، و **{الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ}** بمعنى يستخرجون حقيقة الواقع كما هو معنى الاستنباط لغةً، لا المعنى المتداول عند الفقهاء بمعنى الاستظهار الظنّي، هم الرسول (صلى الله عليه وآله) وأُولي الأمر من قرباه أهل آية التطهير والمباهلة، كما مرّ بيانه.

1- أوائل المقالات: 66.
2- راجع الجزء الأول من كتاب الإمامة الإلهية.
3- سورة النساء 4: 83.

صلاحية التشريع
مبدأ وماهية ومنتهى

تقديم:

إنّ البحث في صلاحية التشريع أو الولاية التشريعية للرسول (صلى الله عليه وآله) والأئمّة من بعده بعد وضوح أنّ الشارع الأوّل والمهيمن هو الباري تعالى، إلاّ أنّه وقع الكلام في ثبوت هذه الصلاحية والمقام له (صلى الله عليه وآله) ولهم (عليهم السلام) في مدار محدود تابع لتشريع الله تعالى، وفي ظلّ التشريعات الإلهية، كما قد وقع الكلام في حقيقة وساطته (صلى الله عليه وآله) بين الباري والناس، أي في حقيقة التبليغ عن الله، وكذلك في حقيقة وساطة الأئمّة (عليهم السلام) عن الله ورسوله، أي في حقيقة تبليغ الأئمّة عن الرسول (صلى الله عليه وآله)، وفي ماهية الطرق والمنابع التي يأخذ منها الرسول والأئمّة صلوات الله عليهم أجمعين.

فلابدّ من إقامة البحث في ذلك ليتبين لنا حقيقة صلاحية جعل القوانين وسنّ

الأحكام وحقيقة التبليغ، وهل هي على وزان دور سائر الناس في عملية التبليغ والإبلاغ، كما هو الحال في الرواة الذين يكونون وسائط في مجرّد نقل محض اللفظ من دون أن يكون لهم بالضرورة دراية تامّة محيطة بتمام معاني التشريعات وحقائقه؟ وهذه النظرية والنظرة له (صلى الله عليه وآله) ولهم (عليهم السلام) يترتّب عليها آثار خطيرة:

منها: عدم اشتراط العصمة في الرسول والإمام لأداء مهمّة التبليغ، بل يكفي الصدق بدرجة العدالة في ذلك، حيث إنّ هذه النظرة مسخ لماهية التبليغ النبويّ والتبليغ الولوي (1)، وأنّ درجته لا تتطلّب أكثر من ذلك.

ومنها: تساوي النبيّ (صلى الله عليه وآله) والإمام (عليه السلام) مع جملة من الأفراد الآخرين الذين يعرفون جملة من ما أُثر عن الرسول (صلى الله عليه وآله) وعنهم (عليهم السلام).

بل قد يكون الأفراد الآخرون في بعض الأحيان والعياذ بالله تعالى . أفقه منهم صلوات الله عليهم; إذ على هذه النظرية من حقيقة تبليغهم تجري قاعدة ربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه (والعياذ بالله)، وهذه النظرة والنظرية هي التي كانت لدى بعض الصحابة (2)، ولأجل ذلك كان يُكثر من المشاقة والاعتراض على النبيّ (صلى الله عليه وآله)، يعارضه في القول والفعل، حتّى نزلت الآية: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}**(3).

ومنها: إطلاق الرواة عليهم، وقد ارتكبه جملة في الأعصار المتأخّرة، وبالتالي فعلمهم صلوات الله عليهم منحصر في التنزيل دون التأويل، وبالمحكم دون المتشابه، فقال بعضهم حول صلاحية التشريع وحول ما دلّ من الآيات

1- أي تبليغ الإمام المعصوم.
2- كالشيخين، وفيهما نزلت الآية من سورة الحجرات، كما أخرج ذلك السيوطي في الدرّ المنثور في ذيل الآية عن جملة من مصادر الحديث لديهم.
3- سورة الحجرات 49: 1.

والروايات على كون النبيّ (صلى الله عليه وآله) والإمام أولى بالمؤمنين من أنفسهم (وأما ما كان من الأحكام المتعلّقة بالأشخاص بسبب خاصّ من زواج وقرابة ونحوهما، فلا ريب في عدم عموم الولاية له، وأن يكون أولى بالإرث من القريب وأولى بالأزواج من أزواجهم، وآية: **{النبيّ أولى بالمؤمنين}** إنّما يدلّ على أولويته فيما لهم أي الأشخاص . الاختيار، لا فيما لهم من الأحكام تعبّداً وبلا اختيار).

وقال آخر: (أي: فوّض إليهم أن يحلّلوا ما شاؤوا ويحرّموا أيضاً ما شاؤوا، وهذا أيضاً ضروري البطلان; فإنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله) ليس شارعاً للأحكام، بل مبين وناقل له، وليس شأنه في المقام إلاّ شأن ناقل الفتوى بالنسبة للمقلّدين).

وقال بعضهم: إنّ وصول المعصوم إلى الحكم الشرعي يتمّ في جملة من الأحيان بواسطة مراجعة المعصوم إلى الكتب التي ورثها عن رسول الله، والفحص في أبوابها، وملاحظة المطلق والمقيد والعامّ والخاصّ والناسخ والمنسوخ والمجمل والمبين، تماماً كما يمارس ذلك الفقيه، غاية الأمر الفرق بينهما أنّ المعصوم مسدّد عن الخطاء.

وأمّا قول العامّة باجتهاد الرسول والعياذ بالله . فهو إفك جاء به عصبتهم الأوائل، لتبرير معارضة وعصيان الرسول، وتلقّاه أواخرهم بألسنتهم وحسبوه هيناً وهو عند الله بهتان عظيم.

وقد تفشّت هذه المقولة واتّبعت هذه الخطوات في بعض الأقلام المنتحلة.. فأطلقوا التعبير باجتهاد أئمّة أهل البيت، وأنّ هذا فهمهم، وأنّهم رواة عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وأنّ علمهم قائم بالكتب المدوّنة المنفصلة عن أرواحهم، إلى غير ذلك من الأقاويل التي يطلقونها.

وكلّ ذلك ناشئ عن قصور وتقصير في معرفة الرسول (صلى الله عليه وآله) والأئمّة (عليهم السلام)، وموقعية وساطتهم في الدين الحنيف والشريعة الغرّاء، وعن الجهل بمصادر

علومهم وضروب العلم لديهم وأبوابها، وحقيقة مراحل التشريع والشريعة، وأنّ الإحاطة الواقعية بتفاصيل الأُمور وحقائقها لا يتمّ إلاّ بالعلم الجمعي اللدني بأُمّهات أُصول الشريعة، فمن ثمّ استدعى البحث في دورهم ومقامهم في منابع علومهم (عليهم السلام) التي هي مصادر الشريعة.

قال العلاّمة الطباطبائي: (إنّهم يقيسون نفوس الأنبياء في تلقّيهم المعارف الإلهية ومصدريتهم للأُمور الخارقة بنفوسهم العادية.

ثمّ ذكر خلطهم من إرادة النبيّ إبراهيم (عليه السلام) عملية الإحياء بين جانبها الملكوتي وجانبها الحسّي الظاهري... إلى أن قال.

لكنّ هؤلاء لإهمالهم أمر الحقائق وقعوا فيما وقعوا فيه من أمر الفساد، وكلّما أمعنوا في البحث زادوا بعداً عن الحقّ)(1).

وقال في موضع آخر: (ومنشأ هذه الشبهة ونظائرها من هؤلاء الباحثين، أنّهم يظنّون أنّ دعوة إبراهيم (عليه السلام) للطيور في إحيائها، وقول عيسى (عليه السلام) لميت عند إحيائه: قم بإذن الله، وجريان الريح بأمر سليمان، وغيرها ممّا يشتمل عليه الكتاب والسنّة، إنّما هو لأثر وضعه الله تعالى في ألفاظهم المؤلّفة من حروف الهجاء، أو في إدراكهم التخيلي الذي تدلّ عليه ألفاظهم، نظير النسبة التي بين ألفاظنا العادية ومعانيها، وقد خفي عليهم أنّ ذلك أنّما هو عن اتّصال باطني بقوّة إلهية غير مغلوبة، وقدرة غير متناهية هي المؤثّرة الفاعلة بالحقيقة)(2).

1- الميزان 2 / 376.
2- المصدر السابق: 370.

منابع علومهم (عليهم السلام)
هي مصادر ومتون الشريعة

أقسام الوحي:

{مَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى}

قال تعالى: {وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى * وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى * عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى}(1).

والبحث في هذه الآيات هو أحد أُمّهات البحوث في معرفة النبوّة، وقد استدلّ بها فريق المثبتين لصلاحيته (صلى الله عليه وآله) لدور التشريع التابع لتشريع الله، كما استدلّ بها النافون لهذا الدور والمقام.

وقد استدلّ بها كثير من العامّة لحصر عصمة النبوّة في التبليغ دون بقية الأفعال والشؤون، وهذه الدعوى منهم مبنية على التفكيك بين شخصية النبوّة فيه (صلى الله عليه وآله)،

1- سورة النجم 53: 1 - 5.

وشخصية شؤونه الأُخرى، وعلى تعدّد حيثيات شخصيته (صلى الله عليه وآله)، ومن ثمّ تعدّد حيثيات شؤونه، وبالتالي انقسام أقواله وأفعاله إلى ما يرتبط بالشريعة، وإلى ما لا صلة له بالشريعة، وهذه النظرة إلى شخصيّة النبيّ (صلى الله عليه وآله) قد أصبحت عندهم من المسلّمات(1)، وهي بعيدة تمام البعد عن حقيقة شخصيّة النبيّ; فإنّ حقيقة تكوين وتركيب

شخصيّته ليست بنحو يتصوّر انفكاك فطرته الغريزية وفطرته الإنسانية والعقلانية عن فطرته الوحيانية، وبالتالي هيمنة الفطرة الوحيانية على تمام درجات فطره الأُخرى، وذوبانها فيها، وتبعيتها وانقيادها لها، وانصباغها وتلوّنها بها، فلا مجال للتفكيك والتفكّك، ولا للانفصال والفصل، بل كلّ حركاته وسكناته خوضه وامساكه قوله وفعله حلّه وترحاله مسيره وخطواته، كلّ ذلك متن وحياني ونموذج أمثل ركّبته يد القدرة الإلهية; ليحتذي به النبيّون والمرسلون والأوصياء والمصطفون، فضلاً عن سائر البشرية.

فالتفكيك في شخصيّته بين الشؤون الشرعية وأُمور الحياة الاعتيادية نظرية خاطئة متفشّية في بحوث المعرفة والعلوم الدينية، ولأجل الوقوف على مفاد الآيات الكريمة السابقة لابدّ من تحرّي المراد من كلّ من العناوين الواردة فيها، من الوحي والنطق والهوى والضلال والغواية.

أمّا العنوان الأوّل: فالوحي، الذي هو مصدر نطق النبيّ (صلى الله عليه وآله)، كما أنّه علّة بثلاث قضايا الأخبار في الآيات، حيث قد سبق الأخبار عن حصر مصدر النبيّ ومعتمده علي الوحي: **{إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى}**، قد سبقه ثلاثة إخبارات: الأوّل: **{مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ}**، الثاني: **{وَمَا غَوَى}**، الثالث: **{وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى}**، فجاء الإخبار

1- وزيّفت موارد مفتراة على النبيّ (صلى الله عليه وآله) أنّه قد أخطأ، كقضية أُسارى بدر، وتأبير النخل، وغيرها من حكايات مصطنعة لفّقوها بأقلام أموية مروانية تنفث عن أدبيات يهودية نصرانية في الإزراء بمقام الأنبياء (عليهم السلام).

الرابع: **{إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى}** في مقابل الإخبارات الثلاثة، أي في مقابل المنفي في الإخبارات الثلاثة، فهو بمنزلة العلة للنفي فيها، فليس هو تعليل للنفي في الإخبار الثالث فقط كما شاع في كلمات جملة من المفسّرين وأبحاث العلوم الإسلامية، بل هو تعليل للنفي في كلّها.

وعلى ذلك، فالضمير في الإخبار الرابع **{إِنْ هُوَ إِلاَّ...}** لا يعود إلى النطق، بل يعود إلى شخص النبيّ (صلى الله عليه وآله) وهويته والإخبار عن هويته وشخصيّته بأنّها وحيٌ يوحى، وهو من قبيل زيدٌ عدلٌ، أي لبيان استغراق زيد في العدالة في أفعاله وأقواله ومواقفه وإحجامه وإقدامه، فكذلك الحال في الإخبار عن هويته (صلى الله عليه وآله) بأنّه وحيٌ

يوحى للدلالة على أنّ شخصيّته (صلى الله عليه وآله) في تمام أبعادها هي بتركيب وتصوير وهيئة وحيانية.

بل إنّ في الإخبار الرابع عناية فائقة في تأكيد ذلك بأداة الحصر، أي بحصر هويته في الوحي، أي ليس هويته بشيء من الأشياء إلاّ وحيٌ يوحى. وهذا مفاد ما مرّ من أنّ الفطرة والغريزة فيه (صلى الله عليه وآله)، والفطرة الإنسانية والفطرة العقلانية لا استقلال لها مقابل الفطرة الوحيانية التي له (صلى الله عليه وآله)، فكلّ تلك الفطر قد انقادت وتبعت الفطرة الوحيانية.

بل في الآية تأكيد آخر، وهو أنّه لم يُجعل الخبر عن هويته (صلى الله عليه وآله) الوحي بمفرده، بل جُعل مؤكّداً بنفس العنوان بصيغة الفعل المضارع المستمر; للدلالة على التأكيد والتأبيد والاستمرار والشمولية لكلّ شؤونه (صلى الله عليه وآله).

وقد أُكّد هذا المضمون في الآية بالقسم الإلهي: **{وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى}**، ولا يخفى أنّ القسم الإلهي وقع على مجموع الإخبارات الأربعة وما بعدها، وهو ممّا يؤكّد أنّ الضمير في **{إِنْ هُوَ إِلاَّ}** غير راجع لخصوص النطق، بل هو إلى حقيقة وهوية وشخصيّة النبيّ (صلى الله عليه وآله)، وممّا يؤكّد هذا المفاد أيضاً الإخبار الخامس في الآيات،

وهو: **{عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى}**، فإنّ الضمير في (علّمه) راجع إلى النبيّ (صلى الله عليه وآله)، متّحد السياق مع ضمير (هو)، مع أنّ التعليم شامل لكلّ شؤون النبيّ لا لخصوص القرآن.

وإلى هذا التقرير من مفاد الآية يشير الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) (1): "ولقد قرن الله به صلّى الله عليه وآله من لدن أن كان فطيماً أعظم ملك من ملائكته، يَسلُكُ به طريق المكارم ومحاسن أخلاق العالم ليله ونهارُه".

وفي صحيح الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله (عليه السلام): "إنّ الله عزّوجلّ أدّب نبيّه فأحسن أدبه، فلمّا أكمل له الأدب قال: **{وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ}**(2)، ثمّ فوّض إليه أمر الدين والأُمّة ليسوس عباده، فقال عزّ وجلّ: **{مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}**، وإنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله كان مسدّداً موفّقاً مؤيّداً بروح القدس، لايزلّ ولايخطىء في شيء ممّا يسوس به الخلق، فتأدّب بآداب الله"(3).

وما في ذيل الرواية قد يشير إليه الإخبار الخامس في الآيات: {عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى}، فإذا تبين أنّ مرجع الضمير ليس هو النطق والكلام النبويّ بل هو كلّ سلوكيات النبيّ (صلى الله عليه وآله) وسيرته وهديه وبسطه وقبضه، ظهر أنّ الوحي في الآيات الكريمة السابقة ليس هو خصوص الوحي التشريعي، بل يعمّ الوحي التسديدي، والتأييدي والإلهامي والتوفيقي، وغيرها.

ولكلّ من هذه الأقسام معنىً وسنخ ونمط يختلف عن الآخر، أو وضحت في محالها.

وقد أُشير إلى الوحي التسديدي وغيره في مواطن عديدة من القرآن الكريم،

1- نهج البلاغة الخطبة القاصعة.
2- سورة القلم 68: 4.
3- الكافي 1 / 266 كتاب الحجّة.

نحو قوله تعالى: {وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَوةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ}(1).

حيث إنّ الوحي في الآية ليس هو الوحي التشريعي الذي هو عبارة عن الأمر والنهي الإنشائي; لأنّ متعلّق الوحي قد جُعل نفس فعل الخيرات، أي أنّها كانت تصدر عنهم بوحي مقارن بصدور الفعل، كما أشار إلى ذلك العلاّمة الطباطبائي في الميزان، فالآية تشير إلى أنّ الموصوفين بجعلهم أئمّة من قبله تعالى مؤيدون بحقيقة أمرية من عالم الأمر، وهو روح القدس الطاهرة، ومسدّدون بقوّة ربانية ينبعث منهم بتوسّطها فعل الخيرات.

والقرينة الأُخرى على إرادة الوحي التسديدي في الآية المزبورة: {وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ}، أنّه لو أُريد الوحي التشريعي لفُصل بين كلمة الوحي وكلمة فعل الخيرات بأنّ ونحوها، كما هو الشائع في الاستعمال القرآني واللغوي.

وممّا يعضد استعمال الوحي في الأعمّ من الوحي التشريعي (الأنبائي) والتسديدي قوله تعالي: {وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلاَ الإِيمَانُ}(2)، فإنّ الإيحاء بالروح الأمري (أي من عالم الأمر) المراد به تسديده (صلى الله عليه وآله) بذلك الروح لا صرف الأنباء، بقرينة ذكر كلّ من الكتاب والإيمان، فإنّ الإيمان فعل تسديدي نظير: {وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ}، مضافاً إلى أنّه جعل متعلّق الوحي في قوله تعالى:

{أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا} هو نفس الروح، ممّا يدلّل على إرساله ليلتحم بروح النبيّ (صلى الله عليه وآله).

فيتحصّل في مفاد الآية تعليل هدي النبيّ (صلى الله عليه وآله) ورشاده (صلى الله عليه وآله) ونور نطقه بأنّ

1- سورة الأنبياء 21: 73.
2- سورة الشورى 42: 52.

الباري اصطنعه بيد القدرة الربانية، كما في قوله تعالى: {وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي}(1)، وقوله تعالى في شأن النبيّ موسى: {وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي}(2)، بنحو يكون جميع شؤونه وحيانيةً. ومن ثمّ فرض الباري على البشرية لزوم التأسّي برسوله في جميع شؤونه، حيث قال: {لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ}(3)، وأطلق تعالى الأمر بالأخذ بجميع ما يأتي به النبيّ (صلى الله عليه وآله) والانتهاء عمّا ينهى عنه، فقال: {مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}.

وما اشتهر في كلمات المفسّرين وجملة من المتكلّمين وعلماء الأُصول، وكثير من بحوث المعرفة الدينية، من تقييد هذه الآية وآية {مَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى} وآية (التأسّي) بالشرعيات والأحكام دون العاديات وأُمور المعاش، فقال بعضهم: (ويحتجّ بهذه الآية من لا يرى الاجتهاد للأنبياء، ويُجاب: بأنّ الله تعالى إذ سوّغ لهم الاجتهاد كان الاجتهاد وما يستند إليه كلّه وحياً لا نطق عن الهوى) (4)، فمبنيّ على النظرية التي سبق تخطئتها من التفكيك في شخصيّة النبيّ (صلى الله عليه وآله) بين الفطرة الغريزية والنفسانية والفطرة العقلانية والفطرة الوحيانية. وقد سبق عدم تعقّل خروج درجات النفس النبويّة عن هيمنة الفطرة الوحيانية، ومن ثمّ وصفه الباري بقوله: {وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ}(5)، وقال تعالى: {أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ}(6).

وقال تعالى: {إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ * عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ}(7)، ووصفه تعالى بالرؤوف الرحيم، مع أنّها من أسمائه الحسنى، فقال تعالى: {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ}(8).

1- سورة طه 20: 39.

2- سورة طه 20: 41.
3- سورة الأحزاب 33: 21.
4- الكشّاف للزمخشري 2 / 418.
5- سورة القلم 68: 4.
6- سورة الشرح 94: 1.
7- سورة يس 36: 3 - 4.
8- سورة التوبة 9: 128.

ووصفه تعالى بأنّه رحمة للعالمين، فقال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ}(1)، وبيّن تعالى استغراق عنايته بنبيّه في كلّ أحواله ومقاماته بقوله تعالى: {وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا}(2).

كما أنّ نظرية التفكيك مبنية على التفكيك في سياق الآيات في سورة النجم، مع أنّه قد اتّضحت المقابلة في الآيات بين الضلال والغي والهوى من جهة، والتسديد الوحياني من جهة أُخرى.

ومن ثمّ ترى مفسّري العامّة حيث لا يقولون بالعصمة المطلقة للأنبياء يرتكبون التمحّل في الآيات الأُولى في سورة النجم بنحو ممجوج، فيقيدون متعلّق الضلال بموارد خاصّة، مع أنّ الآية تنفي مطلق الضلال عن النبيّ (صلى الله عليه وآله) في كلّ شؤونه، وتثبت الهدى والهداية في كلّ مقاماته. وكذلك تمحّلوا في نفي الغواية عنه (صلى الله عليه وآله) بتقييدها بموارد خاصّة أيضاً، مع أنّ الآية تنفي الغواية في كلّ سلوكه وتثبت الرشاد في كلّ سيره ومسيرته. ولم يكتفوا بذلك، بل تمحّلوا التقييد في الآية الثالثة، فقالوا: إنّه لا ينطق عن الهوى في تبليغه للقرآن خاصّة.

وبعضهم قال في تبليغ الشريعة والشرائع خاصّة دون تدبيره في الأُمور العامّة فضلاً عن أُموره الخاصّة، مع أنّ الآية تنفي مطلق النطق عن الهوى، ولم يُقيد متعلّقها بشيء، كما أنّهم ارتكبوا التمحّل مرّةً رابعة في مرجع الضمير (إن هو إلاّ وحي)، فجعلوه القرآن خاصّة تارة، أو قوله في التبليغ خاصّة وكذلك جعلوا هذه الآية الرابعة في مقابل الثانية فقط، مع أنّه قد مرّ بوضوح أنّ الضمير راجع إلى شخصه (صلى الله عليه وآله)، والمقابلة هي مع الآيات الثلاث السابقة.

ومن ثمّ يتبيّن وجهان آخران في الآيات، دالاّن على كون مفادها هو تقرير

1- سورة الأنبياء 21: 107.
2- سورة الطور 52: 48.

العصمة المطلقة للنبيّ (صلى الله عليه وآله):

الأوّل: إنّ في الآيات حصر عقلي، حيث تعرّضت لنفي الضلال والغواية والهوى، وهي مناشئ الخطأ والزلل والزيغ في فعل الإنسان وشؤونه. والضلال: النقص في الجانب العلمي، والغواية: النقص في صفات النفس العملية الموجبة للمعصية، والهوى: فلتان النفس عن السيطرة عليها.

وبعبارة أُخرى: الضلال هو القصور العلمي والزلل بسبب ذلك، وأمّا الغواية فهو الزيغ عن عمد لصفة عملية رذيلية للشخص، كما في إبليس اللعين للاستكبار والعناد واللجاج والعصبية والحميّة، وفي قبالهما الزيغ بسبب ميل الهوى.

وبهذا التقريب يتبين أنّ الآية الرابعة **{إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ..}** هي في مقابل الآيات الثلاثة السابقة، أي أنّ علم النبيّ (صلى الله عليه وآله) الشامل لكلّ الموارد منبعه الوحي التسديدي والتأييدي والإلهامي والتوفيقي الوفاقي، وغيرها من أقسام الوحي اللدني، كما أنّ فعل النبيّ (صلى الله عليه وآله) وسلوكه وإراداته النفسانية منبعها الوحي، وهو ذلك الوحي التأييدي والتسديدي وغيرهما، وكذلك نطقه (صلى الله عليه وآله) سواء فيما يخبر عنه أو يأمر به وينهى عنه، على صعيد التشريع أو التدبير في الأُمور الكلّية أو الجزئية، فكلّ نطقه وأقواله (صلى الله عليه وآله) نابعة من ذلك الوحي الذي أُويّد وسُدّد به ويشير إلى محصّل ذلك قوله تعالى:

{وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلاَ الإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ أَلاَ إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الأُمُورُ}(1).

فلم يجعل أثر الروح الأمري درايته (صلى الله عليه وآله) للكتاب فقط، بل كمال الإيمان ونور

1- سورة الشورى 42: 52 - 53.

الهداية، ممّا يؤكّد كون هذا الروح الذي أويّد به رسول الله ليس للأنباء والدراية فقط، بل للتسديد في العمل والسلوك أيضاً، ومن ثمّ فرّع عليه تعالى {وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاط مُسْتَقِيم}، كما قال في حقّ عيسى: {إِذْ أَيَّدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ}(1)، وقال تعالى: {وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ}(2).

فكيف بسيد الرسل وقد تقدم؟ ويأتي أيضاً اختلاف درجات التأييد الإلهي بروح القدس للأنبياء بحسب اختلاف درجاتهم، ويشير إلى هذا المعنى في الآية قول الإمام الصادق (عليه السلام) في صحيحة أبي بصير عندما سأله عن معنى الآية؟ قال (عليه السلام): "خلق من خلق الله عزّوجلّ أعظم من جبرائيل وميكائيل، كان مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) يخبره ويسدّده، وهو مع الأئمّة من بعده"(3).

وفي رواية أُخرى، قال: "سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن العلم، أهو علم يتعلّمه العالم من أفواه الرجال، أم الكتاب عندكم تقرأونه فتعلمون منه؟ قال: الأمر أعظم من ذلك وأوجب، أما سمعت قول الله عزّ وجلّ: {وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلاَ الإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاط مُسْتَقِيم}(4)"(5).

وفي رواية سعد الاسكاف قال: "أتى رجل أمير المؤمنين (عليه السلام) يسأله عن الروح أليس هو جبرئيل؟ فقال له أمير المؤمنين (عليه السلام): جبرئيل من الملائكة، والروح غير جبرئيل. فكرّر ذلك على الرجل، فقال له: لقد قلت عظيماً من القول، ما أحد يزعم أنّ الروح غير جبرئيل! فقال له أمير المؤمنين (عليه السلام): إنّك ضالّ تروي عن أهل الضلال، يقول الله تعالى لنبيّه (عليه السلام): {أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ * يُنَزِّلُ

1- سورة المائدة 5: 110.
2- سورة البقرة 2: 87.
3- الكافي 1 / 273.
4- سورة الشورى 42: 52.
5- الكافي 1 / 274.

الْمَلاَئِكَةَ بِالرُّوحِ}(1)، والروح غير الملائكة صلوات الله عليهم"(2).

الثانية: إنّ الآيات المتقدّمة من سورة النجم لم تكتفِ بنفي الضلال والغواية عن النبيّ (صلى الله عليه وآله)، بل أثبتت وحصرت هويته بالدرجة الوحيانية، وهذا يقتضي العصمة اللدنية من لدن الوحي التأييدي والتسديدي.

وبيان ذلك: إنّ بين نفي الضلالة والغواية والهوى وبين الذات الوحيانية هناك درجات أُخرى، كالهدي والرشد والنطق العقلي والعقلاني أو العرفي الأدبي ونحو ذلك من الدرجات، فلأجل ذلك لم يكتفِ الباري تعالى بنفي الأُمور الثلاثة، بل أثبت منشأ سلوك وسيرة ونطق النبيّ (صلى الله عليه وآله) أي مجموع أفعاله . هي من الوحي التأييدي اللدني، بل حصرها في ذلك.

وبعبارة أُخرى: عندما يقال ما ينطق عن الهوى فقد يقال ينطق عن العقل أو السنن العرفية المحمودة، وكذا عندما يقال: ما ضلّ فقد يقال هدي عند أحلام البشر، وكذا عندما يقال: ما غوى فقد يقال رشد في تحسين أهل المحامد، بخلاف ما إذا ضمّ إليه منشأية الوحي التأييدي، بل حصر المنشأ في ذلك.

فتحصّل: إنّ الآية في بيان العصمة المطلقة في كلّ أفعاله وأقواله، وأنّها متن الوحي والشريعة، وغاية الأمر الوحي أعمّ من الوحي الإنبائي، أو الوحي التأييدي والتسديدي والإلهامي والتوفيقي والإيتائي واللذاني والبسط في العلم والإلقائي، وغيرها من العناوين الواردة في السور والآيات القرآنية الشارحة لأنواع الوحي.

ومن ثمّ نقف على حقيقة هامّة.

1- سورة النحل 16: 1-2.
2- الكافي 1 / 274.

حقيقة التشريع النبويّ:

وهي: إنّ التشريع منه ما يكون بفرض من الله وإنباء لنبيّه (صلى الله عليه وآله) بتوسّط الوحي الإنبائي، ومنه ما يكون من فعل النبيّ وسيرته وقوله وسننه، وهو قسم آخر من الوحي ليس من قبيل الوحي والإنباء وإرسال الملك، بل هو من الوحي المؤيّد المسدّد به النبيّ بتوسّط روح القدس والروح الأمري، وهو الذي أشار إليه أمير المؤمنين في معنى مجموع الآيات المتقدّمة: أن قد قرن بنبيّه (صلى الله عليه وآله) أعظم ملائكته من لدن أن

كان فطيماً، فلمّا أكمل له الأدب قال له: {إِنَّكَ لَعَلَى خُلُق عَظِيم}، ثمّ فوّض إليه أمر دينه فقال: {مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} (1)، {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُواْ اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا} (2). أي أنّ كلّ حركات وسكنات وأفعال وسيرة وهدي الرسول (صلى الله عليه وآله) هو على وفق القالب للأدب الإلهي النموذج الذي صاغته اليد الربانية، فيمتنع أن يوجد في هذا القالب النموذجي أي تفاوت أو فطور، فارجع البصر ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير.

ثمّ إنّ من ذهب من علماء العامّة إلى اجتهاد النبيّ وعمله بالظنّ تشبّث بوجوه واهية من التمسّك بأحاديث مدسوسة بيّن عليها علائم الوضع من خلال قرائن لا تخفى على البصير، مع أنّه نوع من التمسّك بالمتشابه الوهمي في مقابل المحكم القطعي.

ويجدر في نهاية هذه المقالة أن نشير إلى وهن بعض الأقاويل المتقدّمة:

منها: ما تقدّم من أنّ اجتهاد النبيّ والعياذ بالله إذا كان بأمر من الوحي فهو كلّه وحيٌ لا نطق عن الهوى.

1- سورة الحشر 59: 7.
2- سورة الأحزاب 33: 21.

ويُجاب: أوّلاً: فإنّه وفق هذه المقولة والنظرية تكون اجتهادات الفقهاء وحي يوحى.

ثانياً: إنّ عدم النطق عن الهوى بالاستناد إلى موازين الاجتهاد الظنّية لا يستلزم صدق الوحي على الحكم الظنّي.

وثالثاً: إنّ لازم تسويغ الاجتهاد من النبيّ (صلى الله عليه وآله) هو جواز معارضته وعصيانه والاعتراض عليه لمن قطع على خلاف الحكم الظنّي الذي يحكم به النبيّ (صلى الله عليه وآله)، كما اجترأ على ذلك أبو بكر وعمر في صلح الحديبية، ويوم التخلّف عن جيش أُسامة، وغير ذلك من الموارد(1).

بل إنّ مغزى القائلين باجتهاد النبيّ (صلى الله عليه وآله) وهدفهم هو فتح باب الاعتراض والردّ على النبيّ، ونبذ طاعته وتبرير ما وقع من جمع من الصحابة من الاجتراء على عصيان الرسول ومشاقّته والردّ عليه.

ومنها: وصف النبيّ أو وصف الأئمّة من عترته بأنّهم مجرّد نقلة الأحكام الإلهية.

فيُردّ عليه مضافاً إلى ما تقدّم:

أوّلاً: إنّ لازم ذلك احتمال أعلمية المنقول إليه من الناقل; إذ رواية العلم غير درايته ووعايته; فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، مع أنّ الباري تعالى قال: **{وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ}**(2)، وقال تعالى: **{وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ**

1- كاعتراض عمر على رسول الله وهو مسجّى على فراش الموت، عندما طلب ç دواة وكتف ليكتب لهم كتاباً لن يضلّوا ما إن تمسّكوا به، فقال عمر: إنّ الرجل ليهجر، قد غلبه المرض. وكذلك تشكيك جملة من الصحابة فيما يخبرهم النبيّ (صلى الله عليه وآله) من فضائل ومقام عترته وسؤالهم: إنّ ذلك من الله أو منه (صلى الله عليه وآله)؟

2- سورة النحل 16: 44.

الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ}(1)، وقال تعالى: **{لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ}** (2)، وقال تعالى: **{هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ}** (3). وغيرها من الآيات الدالّة على أنّ بيان القرآن كلّه تنزيله وتأويله عمومه وخصوصه ناسخه ومنسوخه ظاهره وباطنه هو على عهدة النبيّ، مع أنّ الكتاب والكتاب المبين يستطرّ فيه كلّ شيء، وكلّ غائبة في السماء والأرض.

وكلمات الله تعالى لا تنفذ ولو كان ما في الأرض من شجر أقلام والبحر مداداً ومن بعده سبعة أبحر، ما نفذت كلمات الله تعالى في كتابه، فالنبيّ (صلى الله عليه وآله) الذي يكون على عهده تبيان كلّ ذلك ولو بتوسّط تعليمه جملة ذلك لأهل بيته ليبينّوا على مرّ العصور والدهور إلى يوم القيامة للأُمّة ما تحتاجه من الكتاب هل يعقل تطرّق الظنّ والجهل إلى ساحته المطهّرة بالنور الإلهي؟

هذا مع أنّ روح القدس يتنزّل عليه ليلة القدر وكلّ ليلة كما سيأتي في الفصل السابع بالقضاء والقدر لكلّ شيء، فكيف تخفى عليه صغيرة وكبيرة وذرّة إلى مجرّة; وكيف لا يكون علمه الوحياني لدني يؤيّده ويسدّده؟ وكيف لا يكون سيره وسيرته وكلّ نطقه هداية ورشاد وحياني، وقد جعل الله على عهدته تزكية الأُمّة جمعاً؟ وكيف يعزب عنه باب من الحكمة وقد جعل الباري على عهدته تعليم الكتاب كلّه والحكمة للبشرية أجمع؟

ونظير هذه المقامات قد أسندها الباري إلى عترته المطهّرة فقال تعالى: **{إِنَّهُ**

1- سورة النحل 16: 64.
2- سورة القيامة 75: 16-19.
3- سورة الجمعة 62: 2.

لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ * لاَ يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ * تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ}(1)، وقال تعالى: **{هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ}**(2)، وقال تعالى: **{وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ}**(3)، وقال تعالى: **{بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ}**(4).

وقد روى العامّة، كابن حنبل في مسنده عن عبد الله بن عمر، قال: "كنت أكتب كلّ شيء عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أريد حفظه، فنهتني قريش فقالوا: إنّك تكتب كلّ شيء تسمعه من رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ورسول الله (صلى الله عليه وآله) بشر يتكلّم في الغضب، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت لرسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال: اكتب، فوالذي نفسي بيده ما خرج منّي شيء إلاّ الحقّ"(5).

ورووا عنه وزعموا أنّه قال (صلى الله عليه وآله): "ما أخبرتكم أنّه من عند الله فهو الذي لا شكّ فيه"(6)، وهذه الرواية متدافعة مع الرواية السابقة.

وعن أبي هريرة، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنّه قال: "لا أقول إلاّ حقّاً. قال بعض أصحابه: فإنّك تداعبنا يارسول الله؟ قال: إنّي لا أقول إلاّ حقاً"(7).

1- سورة الواقعة 56: 77-80.
2- سورة آل عمران 3: 7.
3- سورة النحل 16: 89.
4- سورة العنبكوت 29: 49.
5- أخرجه أحمد وأبو داود، وفي بعض الروايات: (بشر يتكلّم في الرضا والغضب)، المستدرك على الصحيحين 1 / 106، مسند أحمد 2 / 162، تقييد العلم 80 / 18، وجامع بيان العلم 1 / 71.
6- أخرجه الحافظ البزاز، وتفسير ابن كثير في ذيل سورة النجم.
7- تفسير ابن كثير في ذيل سورة النجم، وأخرجه الإمام أحمد.

والملاحظ في رواية عبد الله بن عمر تصريحه بأنّ الذين كانوا يتبنّون عدم عصمة النبيّ المطلقة هم قريش دون الأنصار، ويُظهر دوافع قريش من ذلك، وأنّ سياستهم في تبني هذه النظرية هو لفتح باب الردّ على النبيّ ومعارضته، وتقليب الأُمور في جانب التشريع والحكم، فيفتح الطريق أمام إحكام قبضتهم على مجمل الأُمور.

وأمّا الرواية الثانية، فلا يخفى تدافعها مع الرواية الأُولى، ويد قريش في وضعها لائح بيّن; إذ هي سياستهم في تبنّي نظرية التفصيل في عصمة النبيّ (صلى الله عليه وآله).

وأمّا الرواية الثالثة، فهي متطابقة مع الرواية الأُولى، ومتطابقة مع مفاد آيات سورة النجم التي مرّ أنّ ظاهرها هو وحيانية كلّ شخصيّة النبيّ (صلى الله عليه وآله) وهويته، وأنّ كلّ سلوكه وسيره وسيرته وكلّ نطقه وأقواله وجميع شؤونه حقّاً وحيانياً، إمّا بالوحي التأييدي التسديدي وغيرهما، أو الوحي الإنبائي.

إلى هنا تمّ الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث بإذن الله تعالى وهو المستعان وله المنّة والفضل والحمد لله أوّلاً وآخراً.